



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة



كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم إقتصادية، تسيير وعلوم تجارية

الشعبة : علوم الإقتصادية

التخصص: إقتصاد كمي

بعنوان:

أثر تطور المالية الإسلامية على النمو الإقتصادي -دراسة قياسية-

تحت إشراف الأساتذتين:

من اعداد الطالب:

- الدكتور :شرفي جلول - مشرفا

- كريم عادل جيلالي

- الدكتور :صوار يوسف – مشرفا مساعدا

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 10/09/2020

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الدكتور/ يزيد قادة أستاذ محاضر (أ) جامعة سعيدة (رئيسا)

الدكتور/شرفي جلول أستاذ محاضر (أ) جامعة سعيدة (مشرفا)

الدكتور/صوار يوسف أستاذ التعليم العالي جامعة سعيدة (مشرفا مساعدا)

الدكتور/ عتيق شيخ أستاذ محاضر (ب) جامعة سعيدة (ممتحنا)

السنة الجامعية 2019-2020

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى :

الوالدين الكريمين

إلى روح جدي الطاهرة _ رحمه الله _

إلى إخوتي وكافة الأهل و الأقارب

إلى الأصدقاء و الأحباب

إلى كل أساتذتي

إلى كل من علمني حرفا

كريم عادل جيلالي

شكر وتقدير

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " لا يشكر الله من لا يشكر الناس " . وعلى هذا أحمد الله وأشكره أن أتم نعمته علي ووفقني لإتمام هذا العمل المتواضع .

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذين المشرفين : الأستاذ الدكتور صوار يوسف وإلى الأستاذ الدكتور شريقي جلول اللذان لم يبخلا علينا بالتوجيه والنصح والإرشاد .
كما أتقدم بالشكر والعرفان لأعضاء لجنة المناقشة على ما سوف يقدمونه من التوجيهات والتصويبات . كما أتقدم بجزيل الشكر والإمتنان إلى كل أعضاء مجموعة ملتقى الطلاب .
كما لا أنسى كل من قدم لنا يد العون والمساعدة لإنجاز هذا العمل ولو بكلمة طيبة .

لهؤلاء جميعا جزاكم الله عني كل خير

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
	إهداء
	شكر وتقدير
	قائمة المحتويات
	قائمة الأشكال
أ،ب،ج،د،هـ	مقدمة عامة
	الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية حول أثر تطور المالية الإسلامية على النمو الإقتصادي
06	تمهيد
07	I. الإطار النظري للعلاقة بين تطور المالية الإسلامية والنمو الإقتصادي
07	I.1 ماهية المالية الإسلامية
07	I.1_1 مفاهيم عامة حول المالية الإسلامية
09	I.1_2 أدوات وأساليب الصناعة المالية الإسلامية
17	I.1_3 تطورات المالية الإسلامية
19	I.2 مفاهيم عامة حول النمو الإقتصادي
19	I.2_1 مفهوم النمو الإقتصادي وعناصره الأساسية واستنتاجات من التعاريف
21	I.2_2 محددات النمو الإقتصادي ومقاييسه
25	I.2_3 نظريات النمو الإقتصادي
31	I.3 العلاقة بين تطور المالية الإسلامية والنمو الإقتصادي
31	I.3_1 نظرية تطور القطاع المالي والنمو الإقتصادي
36	I.3_2 اتجاه العلاقة السببية بين التطور المالي والنمو الإقتصادي
37	I.3_3 حجم المالية الإسلامية في الإقتصاد الإسلامي وتأثير تفشي مرض كوفيد_19
43	II. الدراسات التطبيقية السابقة حول العلاقة بين تطور المالية الإسلامية والنمو الإقتصادي
43	II.1 عرض الدراسات التطبيقية السابقة
50	II.2 مناقشة الدراسات السابقة ومقارنتها مع الدراسة الحالية
52	خاتمة

	الفصل الثاني : الدراسة القياسية حول أثر تطور المالية الإسلامية على النمو الإقتصادي خلال الفترة (2015/2019)
53	تمهيد
54	I. الطريقة والأدوات المستعملة
54	I. 1_ عينة الدراسة
54	I. 2_ منهجية الدراسة القياسية
54	I. 3_ متغيرات الدراسة
55	I. 4_ مصادر بيانات الدراسة
56	II. خطوات تقدير النموذج وعرض وتحليل النتائج
56	II. 1_ التمثيل البياني لأهم المتغيرات النموذج
59	II. 2_ تحليل علاقة الارتباط
61	II. 3_ نموذج القياس
61	II. 4_ تحليل نتائج بيانات البائل الديناميكي بطريقة تقدير الفروق
64	خاتمة
66_65	خاتمة عامة
	قائمة المراجع
	الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
54	التعريف بالمتغيرات المستعملة في نموذج الدراسة	(1/2)
55	مصادر بيانات الدراسة لقاعدة البيانات	(2/2)
59	معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة	(3/2)
62	نتائج أثر محددات المالية الإسلامية على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2015-2019) باستخدام (GMM)	(4/2)

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
13	أهم تصنيفات التمويل بالمضاربة	(1/1)
15	أساليب وأدوات التمويل في نظام المشاركة	(2/1)
16	أساليب وأدوات المالية المقدمة من طرف المصارف الإسلامية	(3/1)
32	الجدل النظري حول طبيعة العلاقة بين التطور المالي والنمو الإقتصادي	(4/1)
33	وجهة نظر Schumpeter	(5/1)
35	المقاربة النظرية للعلاقة بين القطاع المالي والنمو الإقتصادي (<i>LEVINE ;1997</i>)	(6/1)
37	قطاعات الإقتصاد الإسلامي العالمي	(7/1)
39	حجم القطاعات الإقتصاد الإسلامي العالمي	(8/1)
41	التكوين القطاعي للصناعة المالية الإسلامية العالمية 2019	(9/1)
56	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2015-2019)	(10/1)
57	إجمالي التمويل الإسلامي خلال الفترة (2015-2019)	(11/1)
58	إجمالي الأصول المالية الإسلامية خلال الفترة (2015-2019)	(12/1)

مقدمة عامة

يعتبر الاقتصاد الإسلامي ذو أهمية كبيرة في الاقتصاد العالمي فقد أصبح يشكل أحد مكوناته الأساسية وقد عرف على أنه " اقتصاد يركز على قواعد الحق والعدالة سواء كان في اكتساب الثروة أو توزيعها أو إنفاقها وذلك ضمن الحدود الشرعية التي قررها القرآن الكريم والسنة النبوية " فهو مدرسة متميزة عن سائر المدارس الاقتصادية .

يعد قطاع الصناعة المالية الإسلامية القطاع الأهم لدى الاقتصاد الإسلامي العالمي بقيمة قدرت بنحو (2.5 تريليون دولار) من إجمالي الأصول في عام 2018 مع توقع نمو في السنوات القادمة حيث أكد كثيرون أن النمو السريع للمالية الإسلامية كان متوقعا خاصة إذا علمنا أن عدد المسلمين في العالم يقدر بنحو 1.6 مليار وأن جوهر الصناعة المالية الإسلامية الذي يشترط أن تكون جميع المنتجات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية قد وفر هذه القاعدة الواسعة من العملاء ، وهي فرصة فريدة لتنفيذ معاملاتهم المالية وفقا لمعتقداتهم الدينية ، ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، فالواقع يدل على أن التمويل الإسلامي يستقطب اهتمام المسلمين وغيرهم على حد سواء ، وباعتبار أن صناعة الخدمات المالية الإسلامية تأسست على القيم الأخلاقية، فإنها غالبا ما تورد في سياق الحديث عن أخلاقيات التمويل، والمسؤولية الاجتماعية للشركات والاستثمارات، ولا غرابة في ذلك، ف نموذج التمويل الإسلامي مؤسس على مقاصد الشريعة التي رسخت مبدأ المسؤولية الاجتماعية وأهداف النظام المالي الإسلامي.

انطلقت صناعة الخدمات المالية الإسلامية مع الكتابات النظرية حول التمويل بدون فائدة في الفترة من سنة (1940م إلى 1960م) لتثمر في القرن 21 عن مؤسسات مالية إسلامية عالمية سريعة النمو، وقد كانت المبادرات الأولى من قبل الاقتصاديين المسلمين الطامحين لحياة تتسجم مع التعاليم الإسلامية والمثل العليا، وتشمل نظام مالي يتسق مع الشريعة التي يعتقد المسلمون أنها تتضمن المبادئ الموجهة لجميع جوانب الحياة البشرية، وبالتالي يعد التوافق مع الشريعة شرطا مسبقا لسلامة المعاملات الاقتصادية والمالية سواء كانت على مستوى الأفراد، أو المؤسسات، أو الحكومات ، ويغلب على أهداف النظام المالي الإسلامي طابع مصلحة المجتمع، مثل تعزيز الرفاهة الاقتصادية، وتخفيف حدة الفقر، وتوفير الاحتياجات الأساسية، والاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية، وتعزيز الأخوة الإنسانية والعدالة الاقتصادية والاجتماعية، وتتناغم هذه الأهداف مع مقاصد الشريعة التي توفر إطارا يرتقي برفاهة الإنسان من خلال حفظ الضروريات الخمس .

ولتحقيق هذه المقاصد، ترشد الشريعة الناس لفعل الأنشطة المشروعة التي تحقق المصالح، والامتناع عن الأنشطة المحرمة دفعا للمفاسد، وفي هذا الصدد تتحمل جميع الأطراف في نموذج الاقتصاد الإسلامي قدرة من المسؤولية الاجتماعية، سواء كانوا مستثمرين أو مستهلكين أو منتجين أو مزودين أو تجار، ويتوقع أن تؤثر درجة التقوى في هذا النموذج على حوافز الأفراد، ما يجعلهم يسعون لتحقيق مصالحهم الخاصة، ضمن الإطار العام للمصلحة الاجتماعية العامة، وهو أمر يختلف عن سلوك الشخص الاقتصادي في النظرية الاقتصادية التقليدية.

ويشهد العالم اليوم بسبب تطبيق مبادئ الشريعة صناعة متنامية للخدمات المالية الإسلامية تشمل أكثر من 500 مؤسسة مالية إسلامية في 70 دولة أكثرها أعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي ، كما حققت هذه الصناعة أسرع نمو في النظام المالي العالمي مع إمكانات واعدة لم يتم استثمارها بعد، وعلى الرغم من العديد من التحديات مثل الأزمة المالية العالمية والاضطرابات السياسية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، وهي أهم مراكز هذه الصناعة الناشئة، فإن تزايد السكان والثروة النفطية توفر إمكانية نمو كبيرة ، وعلى الرغم من عدم الاستقرار في الأسواق العالمية، فإن الأسهم والمنتجات الإسلامية مثل الصكوك لا تزال صامدة وبخاصة لتمويل الطلب المتزايد على الاستثمار في مشاريع البنية التحتية، كما تواصل الخدمات المصرفية للأفراد نموها مع تزايد الطلب في الدول الإسلامية لاستبدال المنتجات المالية التقليدية بمنتجات تتوافق مع الشريعة.

وشهدت هذه الصناعة توسعة من مناطقها إلى أجزاء أخرى من العالم بما في ذلك الدول الغربية، فقد شجعت العديد من البلدان مثل: المملكة المتحدة وفرنسا وإسبانيا ولوكسمبورغ وأستراليا تقديم خدمات ومنتجات مالية إسلامية ويبحثون حالياً عن سبل لتوسيع مشاركتها، لما حققته من نشاط في حركة رؤوس الأموال سمح بتحقيق تنمية شاملة استجابت لكل متطلبات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية.

يتجسد هدف النمو الاقتصادي على رأس أهداف السياسات الاقتصادية التي تسعى خلفها الحكومات وتتطلع إليها الشعوب وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة ، حيث يشغل النمو الاقتصادي ومحدداته حيز كبير من اهتمام الاقتصاديين وصناع القرار في الدول الإسلامية الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي والتي تسعى إلى تحسين المستوى المعيشي لديها من خلال رفع معدلات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فيها ، وتحتل هذه المواضيع الصدارة في أبحاثهم بهدف القدرة على تفسير الفروقات في معدلات القطاع الحقيقي ما بين الدول ، ومن بين هذه المحددات موضع الاهتمام نجد التطور المالي حيث يعتبر التطور في القطاع المالي من العوامل التي يمكن أن تؤثر في النمو الاقتصادي وتتأثر به، ذلك أن القطاع المالي يمثل القنوات التي يتم من خلالها تجميع الفوائض المالية من القطاعات المختلفة وتوزيعها على مجالات الاستثمار المتنوعة في الاقتصاد بما يكفل تحقيق النمو والتنمية؛ أي أن القطاع المالي يعتبر حلقة وصل بين أصحاب الفوائض والعجز المالي، كما أن وجود قطاع مالي متطور في دولة ما يسمح لها بتعبئة الموارد المالية بالقدر الذي يحتاجه الاقتصاد، كما يحسن من مهمة توجيه هذه الموارد إلى المشاريع والاستثمارات المجدية، لذلك يعتبر أغلب الاقتصاديين أن التطور المالي يحفز النمو الاقتصادي .

إن التحديات التي تواجهها الصناعة المالية الإسلامية اليوم كبيرة خاصة في ظل عالم يعاني من عدم الاستقرار الاقتصادي والمالي والسياسي ما يحمل المالية الإسلامية مرة بعد أخرى مسؤولية إثبات قدرتها على الاستمرار في المنافسة.

إشكالية الدراسة:

من خلال هذه التوطئة البسيطة تم تحديد إشكالية الدراسة والمتمثلة في التساؤل الموالي:

_" ما مدى تأثير تطور المالية الإسلامية على النمو الاقتصادي في دول منظمة التعاون الإسلامي؟"

فرضية الدراسة:

يهدف الإجابة عن الإشكالية وبعد التعرض لمختلف الدراسات التجريبية السابقة والتي عالجت موضوع العلاقة بين تطور المالية الإسلامية والنمو الاقتصادي، تم وضع الفرضية التالية:

_ توجد علاقة إيجابية بين تطور المالية الإسلامية والنمو الاقتصادي في دول منظمة التعاون الإسلامي.

مبررات اختيار الموضوع:

تعود أسباب اختيار هذا الموضوع إلى الأهمية البالغة التي أولتها الأدبيات النظرية والدراسات التجريبية حديثاً لموضوع العلاقة بين تطور المالية الإسلامية والنمو الاقتصادي والجدل الذي لايزال قائماً بين الاقتصاديين حول أهمية تطوير القطاع المالي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وطبيعة اتجاه العلاقة بينهما.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن إنجازها فيما يلي:

- _ تحديد أهم المفاهيم النظرية المتعلقة بالمالية الإسلامية، النمو الاقتصادي بالإضافة طبيعة العلاقة بينهما.
- _ سرد مختلف الدراسات التجريبية السابقة التي عالجت العلاقة بين تطور المالية الإسلامية والنمو الاقتصادي.
- _ قياس أثر تطور المالية الإسلامية على النمو الاقتصادي في بعض دول منظمة التعاون الإسلامي.

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية هذه الدراسة في أن موضوع العلاقة بين تطور المالية الإسلامية والنمو الاقتصادي يعتبر من المواضيع الحديثة التي أدت إلى تزايد اهتمام الباحثين بها في العقد الأخير وأحد أهم الإشكاليات الفكرية في الاقتصاد العالمي حيث يسود فهم العلاقة بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي التشابك والتداخل حيث أن طبيعة العلاقة بينهما لا تزال محل جدل ونقاش بين الباحثين والمختصين، كما أن الجدل القائم في الأدبيات النظرية والدراسات التجريبية بخصوص التطور المالي والنمو الاقتصادي يعطي أهمية كبيرة لدراستها واختبارها في مختلف الدول وخاصة الدول الإسلامية . إضافة إلى ذلك تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها من الدراسات العربية التي تعالج موضوع تطور المالية الإسلامية والنمو الاقتصادي بحيث يمكن أن تمثل مرجعاً يستفيد منه الطلبة والباحثين.

حدود الدراسة:

ترتكز الدراسة على الجانب الاقتصادي للمالية الإسلامية أكثر منها على الجانب الديني ، حيث لم يتم تقديم وصفا كاملا للنظام المالي الإسلامي لسعته وعدم استيعاب هذه الدراسة له إلا أنه تم تقديم التعريفات النظرية المهمة لهذا البحث ، وتتحصر حدود هذه الدراسة في الفترة الزمنية الحديثة والتي شهدت فيها الصناعة المالية الإسلامية تطورا ونموا سريعا في النظام المالي العالمي في ظل المعطيات و قواعد البيانات الإحصائية المتوفرة والتي تخص تطور المالية الإسلامية في الدول المشكلة للعينة المختارة ، وهي 15 دولة إسلامية أعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي وتم تحديد فترة الدراسة من سنة 2015 إلى سنة 2019 .

منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

شمل البحث على شقين أحدهما نظري والآخر تطبيقي وتم الاعتماد على المناهج التالية :

_ **المنهج الوصفي وكذا المنهج التاريخي:** وذلك من خلال عرض كل ما يتعلق بتطور المالية الإسلامية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي من مفاهيم وأدبيات نظرية وعرض مختلف الدراسات التجريبية السابقة الخاصة بالموضوع.

_ **المنهج التحليلي:** وذلك من خلال الجانب التطبيقي والذي تم استخدام فيه أساليب الاقتصاد القياسي من أجل اختبار أثر تطور المالية الإسلامية على النمو الاقتصادي في عينة من الدول الإسلامية وتحليل النتائج المتوصل إليها.

صعوبات الدراسة:

أي بحث علمي مهما كان تواجهه مجموعة من الصعوبات ولعل أهم الصعوبات التي اعترضت الدراسة تتمثل في:

_ قلة المراجع التي تناولت موضوع علاقة تطور المالية الإسلامية والنمو الاقتصادي باللغة العربية، لأن أغلب المراجع هي باللغة الأجنبية مما دفعنا إلى الترجمة وما يتبعها من صعوبات في توظيف المصطلحات الملائمة.

_ صعوبة الحصول على المعطيات وقواعد البيانات الإحصائية خاصة المتعلقة بالمالية الإسلامية وتعدد مصادرها وتضاربها مما صعب مهمة التوفيق بينها إضافة إلى أنها لا تغطي فترات زمنية طويلة مقارنة بالمالية التقليدية لحدوثها.

_ جائحة كورونا والانقطاع الذي مس الجامعات ومراكز البحث مما صعب التواصل مع المؤطرين والباحثين.

هيكل الدراسة

تم تقسيم هذا البحث إلى فصلين رئيسيين على النحو التالي:

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول أثر تطور المالية الإسلامية على النمو الإقتصادي ، قسم إلى مبحثين، كان المبحث الأول حول الإطار النظري للعلاقة بين تطور المالية الإسلامية والنمو الإقتصادي حيث شمل مختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بالمالية الإسلامية والنمو الإقتصادي، أما المبحث الثاني فقد تم التطرق فيه إلى الدراسات التطبيقية السابقة حول العلاقة بين تطور المالية الإسلامية والنمو الإقتصادي.

الفصل الثاني: شمل الدراسة القياسية حول أثر تطور المالية الإسلامية على النمو الإقتصادي خلال الفترة (2015/2019)، حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى الطريقة والأدوات المستعملة ، وفي المبحث الثاني إلى خطوات تقدير النموذج وعرض وتحليل النتائج.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية والتطبيقية

حول أثر تطور المالية الإسلامية على النمو الإقتصادي

تمهيد

أثبتت الصدمة المالية (2008 - 2007) مدى قدرة الصناعة المالية الإسلامية على الصمود أمام مخاطر عديدة اجتاحت القطاعات المالية الأكثر صلابة في العالم ، وقد حققت الصناعة المالية الإسلامية نمواً سريعاً في النظام المالي العالمي ، وإن كانت لا تزال تمثل نسبة صغيرة منه ، ومن المتوقع أن يستمر هذا الأداء مع النمو الإقتصادي المستقر الذي تشهده تلك الإقتصادات ، حيث أصبحت جزء من النظام المالي خاصة البلدان الإسلامية الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي هذه الأخيرة تقدر أن هذا النمو المحقق لمجمل أصولها المالية الإسلامية في قطاعاتها الرئيسية الثلاث (القطاع المصرفي ، أسواق الأوراق المالية ، خدمات التكافل الإسلامي) يرجع في الأساس إلى نمو الأصول المالية الإسلامية .

هنالك علاقة وثيقة بين القطاع المالي والنمو الإقتصادي الكلي وقد يكون فيها النمو الإقتصادي أسرع وبإطراد مع أداء النظام المالي .

من خلال ماسبق ذكره سيتضمن المبحث الأول من هذا الفصل الإطار النظري للعلاقة بين تطور المالية الإسلامية والنمو الإقتصادي والذي من خلاله سيتم التعرف على ماهية المالية الإسلامية من مفاهيم ومصطلحات وتطوراتها ، وكذلك إلى بعض المفاهيم المتعلقة بالنمو الإقتصادي هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يتم من خلال هذا المبحث أيضاً دراسة نظرية تطور القطاع المالي والنمو الإقتصادي ومحاولة تحديد طبيعة العلاقة التي تربطهما نظرياً ، وكذلك إلى واقع الإقتصاد الإسلامي العالمي وتأثير نقشي جائحة كورونا (مرض كوفيد 19) على تطور المالية الإسلامية ، أما في المبحث الثاني من هذا الفصل سوف يتم التطرق إلى أهم الدراسات السابقة التجريبية التي اهتمت بدراسة العلاقة التأثيرية بين تطور المالية الإسلامية والنمو الإقتصادي ومناقشتها ومقارنتها مع دراستنا الحالية.

I. الإطار النظري للعلاقة بين تطور المالية الإسلامية والنمو الإقتصادي :

I.1_ ماهية المالية الإسلامية

يعتبر تطور المالية الإسلامية خلال العقدين الماضيين أحد أهم التطورات المثيرة للاهتمام بالنسبة للتاريخ الحديث لقطاع الخدمات المالية العالمية ولم تقتصر على الدول الإسلامية فقط بل بدأت تنتشر على المستوى الدولي وتعود المالية الحديثة إلى سنوات السبعينيات ولا تزال حالياً تتمركز بشكل كبير في منطقة الخليج وجنوب آسيا لكنها شهدت توسعا إلى أوروبا والولايات المتحدة ودول شمال إفريقيا .

تعمل حالياً المؤسسات المالية الإسلامية في ما يزيد عن 75 بلد وشهدت إرتفاعاً في أصولها إلا أن إنتشارها يبقى محدوداً مقارنة بالمالية التقليدية حتى في بعض الدول الإسلامية ، وأثبتت مستوى القدرة على الصمود الذي أثبتته بعض البنوك الإسلامية بعد الأزمة العالمية ، والبحث بإستمرار على منتجات جديدة لتمويل الإقتصاد تتوافق مع مبادئها وأسسها .

I.1_1_ مفاهيم عامة حول المالية الإسلامية :

I.1_1_1_ مفهوم المالية الإسلامية :

يختلف تعريف المالية الإسلامية بين ما هو ضيق جداً (عمليات التمويل بدون فائدة بنكية) و ما هو معمم جداً (العمليات المالية التي يقوم بها المسلمون). وقد يجوز تعريف المالية الإسلامية كخدمات مالية و عمليات للتمويل يتم القيام بها بالأساس من أجل الامتثال لمبادئ الشريعة. فهذا التعريف يتجاوز تمثيل المالية الإسلامية بالتمويلات الإسلامية "دون فوائد" حيث يراد به أن المالية الإسلامية ترمي إلى توزيع متساوي و عادل للموارد و إلى الانصاف في توزيع المخاطر.(مجلس القيم المنقولة CDVM 2011،صفحة 05)

وكثيراً ما يثار التساؤل حول علم المالية الإسلامية أهو جزء من علم الاقتصاد الإسلامي أم أنه فرع عن علم المالية (التقليدية). وترى وجهة النظر الأولى أن علم المالية الإسلامية هو أحد فروع علم الاقتصاد الإسلامي، وهي نظرة تماثل رأي الفكر الاقتصادي التقليدي القائل بأن علم المالية استقل حديثاً عن علم الاقتصاد، وعلى ذلك، فإنه إذا كان علم الاقتصاد الإسلامي هو ذلك العلم الذي يهتم بدراسة تحليلية لسلوك الفرد في المجتمع الإسلامي والمتعلقة باستعمال الموارد النادرة وتوزيعها واستعمالها في إنتاج السلع والخدمات في إطار سعي المجتمع نحو تحقيق العبودية لله عز وجل ومرضاته، فإن علم التمويل الإسلامي (أو علم المالية الإسلامية) يختص بجانب واحد وهو جانب المال. أما وجهة النظر الثانية، فهي ترى أن علم المالية الإسلامية علم حديث انبثق عن علم المالية التقليدية، كما أن عليه أن يستفيد من النظريات المالية التقليدية وأن يجاريها على أن يحتفظ بخصوصياته التي تجعل منها فرعاً عن علم المالية أكثر منه علماً مستقلاً بذاته. والذي نراه ونعتقد أن علم المالية الإسلامية (أو المعنى الضيق للتمويل الإسلامي) هو فرع من علم الاقتصاد الإسلامي ويستمد منه أسسه ويستند عليها، ولا

يمنع ذلك بأي حال من الأحوال الاستفادة من المالية التقليدية ونظرياتها وتطبيقاتها المعاصرة .(عبد الكريم أحمد قندوز، 2019، صفحة 18)

يتمثل الهدف الرئيسي من المالية الإسلامية في جعل الممارسات المالية مطابقة لما تشجعه الشريعة لتلبية حاجيات التمويل للمستثمرين الذين يرفضون المالية " الكلاسيكية" أو " التقليدية ". هناك بثلاث مبادئ أساسية ضمنية لأي معاملة مالية إسلامية و هي كالتالي :

1_ يجب ان لا يؤدي التمويل في أي حالة من الحالات إلي استلام الفوائد و لا إلي أداءها لأن شرط أداء الفوائد الثابتة التي تضمن من عائدا محددًا من قبل يعتبر مخالفا للقانون وغير منتج اقتصاديا .

2_ يجب أن لا تؤدي المعاملة إلى تمويل نشاط تحرمه الشريعة .

3_ يجب أن تجتنب العملية الغرر الذي يمكن ترجمته كعدم اليقين المفرط أو التعرض للمخاطر أو المضاربة بخصوص العملية المالية .

و تجدر الإشارة إلى أن جانب من الجوانب الأكثر أهمية في المالية الإسلامية يكمن في ممارسة تقاسم المخاطر . فالمالية الإسلامية تشجع تقاسم المخاطر و الأرباح بين المتعاقدين . تتغير درجة التقاسم بحسب طبيعة العقد . و في هذا السياق، تكون المالية الإسلامية أقرب بكثير من نشاط رأسمال المجازفة

معظم المؤسسات المالية الإسلامية لديها هيئة رقابية شرعية : فهي لجنة مكونة من مستشارين دينيين تعطي رأيها حول امكانية قبول الأدوات المالية الجديدة و تقوم بعمليات المراجعة مع ضمان كون الأنشطة المزاولة و المنتجات المعروضة مطابقة للمبادئ الدينية . (مجلس القيم المنقولة CDVM، 2011، صفحة 05)

I. 1_1_2 مفهوم الهندسة المالية الإسلامية:

يقصد بالهندسة المالية: مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة، بالإضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل .

وعليه يمكن تعريف الهندسة المالية الإسلامية بأنها: مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة، بالإضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل وكل ذلك في إطار توجيهات وأحكام الشرع الحنيف .(بلعزوز ، قندوز، 2007، صفحة 3، 2)

ويلاحظ أن هذا التعريف مطابق لتعريف الهندسة المالية غير أنه أضاف عنصر جديداً هو أنه يأخذ بعين الاعتبار ضرور أن تكون منتجات الهندسة المالية موافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وهذا التعريف يشير إلى أن الهندسة المالية الإسلامية تتضمن العناصر التالية :

_ إبتكار أدوات مالية جديدة .

إبتكار آليات تمويلية جديدة .

إبتكار حلول جديدة للإدارة التمويلية، مثل إدارة السيولة أو الديون، أو إعداد صيغ تمويلية لمشاريع معينة تلائم الظروف المحيطة بالمشروع .

أن تكون الإبتكارات المشار إليها سابقا سواء في الأدوات أو العمليات التمويلية موافقة للشرع مع الإبتعاد بأكبر قدر ممكن عن الإختلافات الفقهية، أي تتميز بالمصادقية الشرعية. (عبد الكريم قندوز، 2019، صفحة 65)

I. 1_2 أدوات وأساليب الصناعة المالية الإسلامية:

إن الأدوات المستخدمة في الصناعة المالية الإسلامية البديل الأمثل والعملي لمختلف التعاملات الربوية وذلك حسب ما تقتضيه الشريعة الإسلامية والذي يسمح بتحقيق التنمية الشاملة وتوجد العديد من الأدوات المستخدمة في العمليات التمويلية ومنها :

I. 1_2_1 أدوات وأساليب التمويل بالبيع :

ويتضمن العديد من الأدوات منها المرابحة، السلم، الإستصناع، البيع الإجمالي، البيع الآجل

أ_ المرابحة : وهو واحد من أكثر البيوع وأساليب التمويل شيوعا بين المصارف الإسلامية وأكثرها تطبيقا وذلك لسهولة تطبيقها وتدني مخاطرها مقارنة بالأدوات التمويلية الأخرى (سعد العيد، 2016، صفحة 12) وهي عقد من عقود الإستثمار التجارية يتم بموجبها التمويل بالبيع (غربي، 2018، صفحة 219) ،وهي تعني تزويد البائع للمشتري بالسلع بهامش ربح محدد يتفقان عليه ويكون الدفع معجلا أو مؤجلا (محمد عمر، 1992، صفحة 228) ولفقهاء الشريعة الإسلامية عدة تعريفات للمرابحة بألفاظ تؤدي ذات المعنى : وهي أنها بيع بمثل الثمن مع زيادة ربح .(رفعت، 2009، صفحة، 369)

فإن كان البائع يملك السلع المباعة فتكون مرابحة بسيطة ، وإن كانت السلع غير متاحة لديه بل يقتنيها من السوق بمعرفته وتعيين المشتري ثم يضيف ما اتفقا عليه فتكون مرابحة للأمر بالشراء (سامر، 2015، صفحة 229).

ويستلزم بيع المرابحة للأمر بالشراء وجود ثلاثة أطراف :

إ_الأمر بالشراء : وهو العميل طالب شراء السلعة من المصرف الإسلامي .

إ_المصرف الإسلامي : وهو الذي يتلقى طلب الشراء من العميل ثم يقوم بتلبية طلبه.

إ_البائع : وهو مالك السلعة التي يرغب العميل في شرائها عن طريق المرابحة .

ويسمى بيع المرابحة للأمر بالشراء (المرابحة المركبة) ويتم ذلك على مراحل (غربي، 2013، صفحة 371).

ب_ السلم: لغة هو التقديم والتسليم وفي الاصطلاح هو البيع الذي يتم فيه تسلم الثمن في مجلس العقد وتأجيل تسليم السلعة الموصوفة بدقة إلى وقت محدد في المستقبل (العبيدي والمشهداني، 2015، صفحة 75)

وعقد السلم الذي يتفق فيه الطرفان على التعاقد على بيع بثمن معلوم يتأجل فيه تسليم السلعة الموصوفة بالذمة وصفا مضبوطا إلى أجل معلوم على ألا يكون كلا البديلين مؤجلين. (حطاب، 2005، صفحة 26)

والسلم صيغة من صيغ التمويل يتم بموجبها التمويل بالشراء المسبق لتمكين البائع من الحصول علا التمويل اللازم فهو بيع آجل بعاجل، فأجل هو السلعة المباعة التي يتعهد البائع بتسليمها بعد أجل محدد والعاجل هو الثمن الذي يدفعه المشتري (غربي، 2018، صفحة 219)

وفي المصارف الإسلامية يعني السلم أنه يمكن للعميل أن يبيع إلى المصرف الإسلامي سلعا موصوفة مؤجلة على أن يتعجل الثمن من الآن فتحقق للعميل السيولة اللازمة ويستفيد المصرف الإسلامي من فرق الأسعار لأن ثمن السلعة المؤجلة أقل في العادة من ثمن السلعة الحاضرة. (غربي، 2013، صفحة 386)

ج_ الإستصناع: هو عقد بيع بين المستصنع (المشتري) والصانع (البائع) بحيث يقوم الثاني بصناعة سلعة موصوفة (المصنوعة) والحصول عليها عند أجل التسليم على أن تكون مادة الصنع وتكلفة العمل من الصانع وذلك في مقابل الثمن الذي يتفقان عليه وكيفية سداده (صالح، بن عمار، 2003، صفحة 53)

وفي المصارف الإسلامية يتمثل أسلوب الإستصناع في: "قيام المصرف بتمويل مشروع معين تمويلا كاملا، عن طريق التعاقد مع المستصنع (طالب الصناعة) على تسليمه المشروع كاملا بمبلغ محدد، وبمواصفات محددة، وفي تاريخ معين، ومن ثم يقوم المصرف بالتعاقد مع مقاول أو أكثر لتنفيذ المشروع حسب المواصفات المحددة، ويمثل الفرق بين ما يدفعه المصرف وبين ما يسجله على حساب المستصنع الربح الذي يؤول للمصرف" (غربي، 2013، صفحة 459).

د_ البيع الإيجاري:

عرف الإجارة على أنها: "عقد على منفعة مباحة معلومة، مدة معلومة، من عين معلومة، أو موصوفة في الذمة، أو عمل بعوض معلوم (أبو سليمان، 2000، صفحة 22)

كما عرف أيضا: "عقد يرد على منافع الأعيان المؤجرة - محل العقد التي يسلمها المؤجر للمستأجر لينتفع بها مقابل أجر معلومة، ومعه يظل المؤجر محتفظا بملكية العين المؤجرة، التي يلتزم المستأجر بردها إليه بعد انتهاء مدة الإيجار. (أبو الليل، 2004، صفحة 1111)

التمويل التأجيري في المصارف الإسلامية " عملية تمويلية رأسمالية لا تهدف إلى ملك الأصول للمؤجر (المصرف) ولا إلى تملكها للمستأجر (المستثمر)، بل هي عملية شراء للأصل لإتاحته للعميل لاستخدامه مقابل أدائه قيمة

الإيجار المتفق عليها، وفي نهاية الإيجار قد يباع الأصل في مزاد عام أو للمستأجر أو يعاد للمؤجر لتأجيره مرة أخرى" (غربي، 2013، صفحة 424)

إن البيع بالتقسيط والآجل والتأجيري، هي عقود تسلم فيها السلعة ويكون الثمن مؤجلا:

_ فإذا كان الثمن يدفع على أقساط مستحقة لفترة محددة بين المشتري والبائع كان بيعا بالتقسيط

_ وإذا كان الثمن يدفع مرة واحدة بعد فترة كان بيعا آجلا

_ وإذا كان الثمن يدفع على دفعات مؤجلة وتنتقل حيازة السلعة للمشتري مع بقاء ملكيتها للبائع حتى آخر دفعة، ثم تنتقل بعدها الملكية للمشتري كان بيعا تأجيريا (غربي، الوجيز في الإقتصاد النقدي والمصرفي، 2018، صفحة 134).

هـ _ البيع الآجل: يعرف البيع الآجل على أنه: "البيع الذي يكون دفع الثمن فيه مؤجلا، أي أضيف دفع الثمن إلى أجل، أي إلى مدة مستقبلية، فهو وصف للبيع صورة لكنه للثمن معنى، وهو ضد البيع الحال أو البيع نقدا (أبوغدة، 2003، صفحة 15).

كما يعرف أيضا على أنه بيع يتم فيه تسليم السلعة في الحال مقابل ثمن (تكلفة مضاف إليها ربح يغطي التكاليف الإدارية) يسدد من قبل المشتري في تاريخ محدد مستقبلا. (IBRAHIM، 2000، صفحة 133)

وعليه يعتبر البيع الآجل نوعا من البيوع، حيث يكون فيه المصرف الإسلامي بائعا فيقوم بتسليم السلعة عند التعاقد، والعمل مشتريا يسدد ثمن المبيع كله أو على أقساط في تاريخ لاحق يحدد عند التعاقد. (لعمش، 2012/2011، صفحة 50)

I. 2_2_1 أدوات وأساليب التمويل بالمشاركة في الإستثمار : يشمل التمويل بالمضاربة وبالمشاركة

أ _ تمويل المضاربة : تعرف المضاربة على أنها: عقد بين المتشاركين في الربح، شريك يقدم مالا وشريك يقدم عملا لذا قلنا هي شركة في الربح فقط (رفيق يونس ، 2009، صفحة 26)

كما تعرف على أنها: تفاق بين طرفين يبذل أحدهما فيه ماله ويبذل الآخر جهده ونشاطه في الاتجار والعمل بهذا المال، على أن يكون ربح ذلك بينهما على حسب ما يشترطان، من النصف أو الثلث أو الربع... إلخ. وإذا لم ترباح الشركة لم يكن لصاحب المال غير رأس ماله، وضاع على المضارب كده وجهده لأن الشركة بينهما في الربح - أما إذا خسرت الشركة فإنما تكون على صاحب المال وحده ولا يتحمل عامل المضاربة شيئا منها مقابل ضياع جهده وعمله. إذ ليس من العدل أن يضيع عليه جهده وعمله ثم يطالب بمشاركة رب المال فيما ضاع من ماله مادام ذلك لم يكن عن تقصير وإهمال. (حسن الأمين، 2000، صفحة 135)

من التعريفين السابقين يتبين أن المضاربة عقد بين طرفين، أحدهما رب المال وهو الذي يشارك ماله والآخر يأخذ دور المضارب بهذه الأموال فيشارك بعمله وخبرته، فإذا تحققت الأرباح يتم تقاسمها بناء على ما تم عليه الاتفاق بينهما، أما الخسارة فتقع على رب المال إذا لم يكن هناك تعد أو تقصير من المضارب الذي يخسر جهده وعمله. وبالتالي تقوم هذه الشركة على أساس واحدة من أهم قواعد العمل المالي الإسلامي وهي قاعدة الغنم بالغم (العمش، 2011/2012، صفحة 39)

تجدر الإشارة إلى أنه يمكن أن يتعدد أرباب المال أو المضاربون في أسلوب المضاربة، فيكون أرباب المال شركاء في المال والربح، والمضاربون شركاء في العمل والربح، فتكون (شركة + مضاربة)، وكل من أرباب المال والمضاربين شركاء في الربح. (رفيق يونس ، 2009، صفحة 26)

وتتخذ المضاربة عدة أنواع :

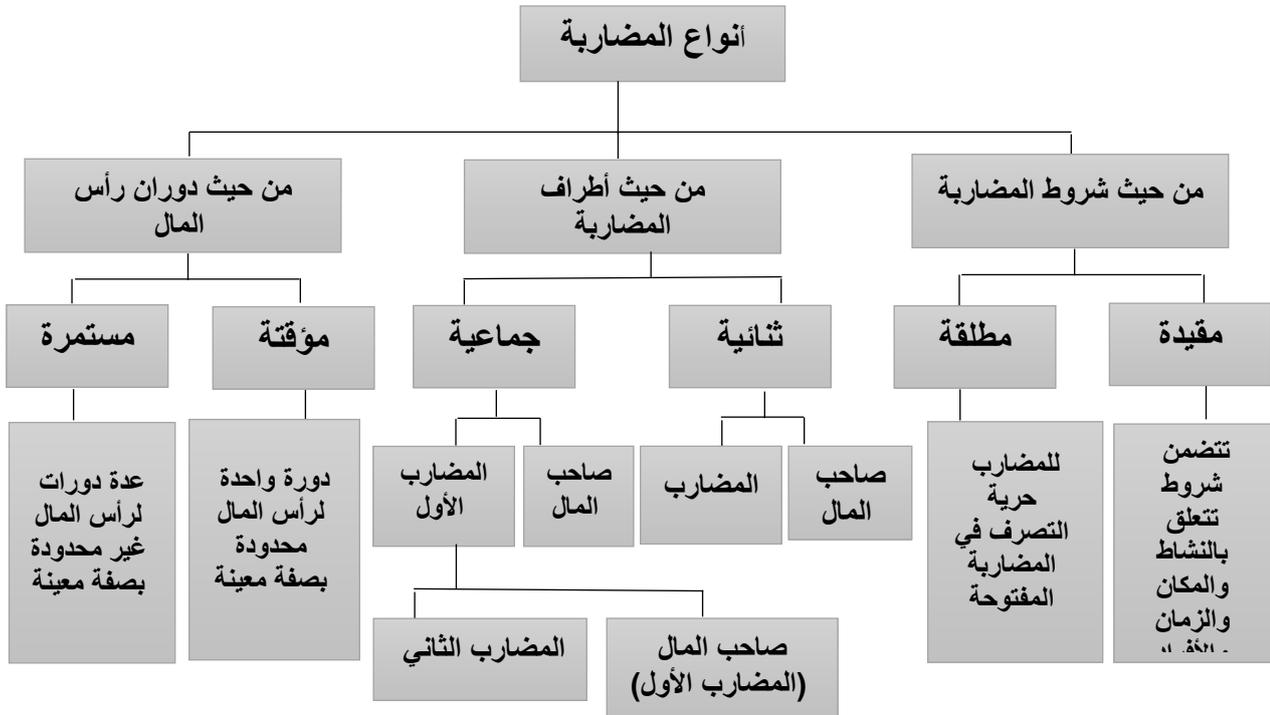
_ **المضاربة المطلقة:** هي التي لم تقيد بمكان أو زمان ولم يبين العمل فيها ولا صفته ولا من يتعامل معه المضارب، فيكون للعامل حرية التصرف في البيع والشراء ما يرى فيه المصلحة من غير تحديد زمان أو مكان أو نوع العمل (الجنيدل و أبودية، 2009، صفحة 179)

_ **المضاربة المقيدة:** هي التي تكون مقيدة حسب الشروط المتصلة بالنشاط الممارس، كتحديد مجال النشاط أو مكانه أو زمانه أو الأفراد المتعامل معهم (دعاس، 2007، صفحة 216)

_ **المضاربة المركبة (الجماعية):** يطلق عليها أحيانا المضاربة المزدوجة وسميت بذلك لأن المضارب يقوم بإعطاء المال إلى شخص آخر مضارب فتجتمع مضاربتين في مال واحد (الجنيدل و أبودية، 2009، صفحة 178).

ويمكن تصنيف التمويل بالمضاربة من وجهات نظر مختلفة، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (1/1): أهم تصنيفات التمويل بالمضاربة



المصدر : من إعداد الطالب إستنادا إلى مرجع : (غربي، 2013، صفحة 476)

ب _ تمويل المشاركة :

تعرف المشاركة على أنها: عقد بين المتشاركين في رأس المال والربح، فكل شريك يقدم مالا ولذلك قلنا هي شركة في رأس المال والربح مع)، ويستحق الربح بالمال أو بالعمل حسب الاتفاق، أما الخسارة فهي على المال و حسب نسبته (رفيق يونس ، 2009، صفحة 26) ، كما تعرف المشاركة كما يلي: هي أن يشترك اثنان أو أكثر بأموال مشتركة بينهم في أعمال زراعية أو تجارية أو صناعية أو خدمية، ويكون توزيع الأرباح بينهم حسب نسبة معلومة من الربح...أما الخسارة فهي فقط بنسب حصص رأس المال (مصطفى كمال ، 1999، صفحة 189)

فالمشاركة عقد بين طرفين أو أكثر، يساهم كل منهم بنسبة معينة في رأس المال، بحيث يتم اقتسام الأرباح المحققة من المشروع وفق ما تم الاتفاق عليه، على أن تشترك جميع الأطراف في الخسارة الناتجة حسب مساهمة كل منهم. وتعتبر أسلوبا من أساليب التمويل المستخدمة في المصارف الإسلامية التي تدخل كشريك بنسبة من رأس المال في المشاريع التي تراها مناسبة. (لعمش، 2012/2011، صفحة 45)

وهي مشروعة في الإسلام بدليل قوله تعالى : (وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ) سورة ص: الآية 24 (شبير، 2007، صفحة 233)

وهناك عدة أنواع للمشاركة المطبقة في المصارف الإسلامية تتمثل في مايلي :

أ- المشاركة بين رأس مال المشروع: وتسمى أيضا بالمشاركة الدائمة أو الثابتة، حيث يقوم المصرف الإسلامي بشراء أسهم شركات أخرى، أو يساهم في رأس مال مشروعات إنتاجية أو صناعية أو زراعية، على أن تتولى إدارة المصرف تحديد نسبة المساهمة في مختلف المشاريع التي يجب أن تكون في إطار أحكام الشريعة الإسلامية، وفي نهاية كل سنة مالية يتم تحديد كل من الأرباح أو الخسائر ونصيب كل شريك منها، وإذا كان أحد الشركاء قائمة على إدارة أعمال هذه الشركة فيتم تخصيص نسبة من صافي الربح يتفق عليها. (الهيئي، 2006، صفحة 123)

ب- المشاركة المنتهية بالتمليك: وسمي بالمشاركة المتناقصة، وأطلق عليها هذا الاسم لعدم توفر عنصر الاستمرارية فيها، بحيث يقوم المصرف على أساس وعد منه بالتنازل عن ملكيته في المشروع إما دفعة واحدة أو على دفعات، خلال مدة معينة، ووفق عقد مستقل، للطرف الآخر الذي يصبح المالك الوحيد في نهاية الشركة. (نورالدين الكواملة، 2008، صفحة 42، 41)

ج- المشاركة على أساس صفقة معينة: يعتبر هذا التمويل تمويلا قصير الأجل، حيث يقوم المصرف الإسلامي بتمويل جزء من عملية تجارية أو عدة صفقات مستقلة عن بعضها ضمن المشروع نفسه، يحصل من خلالها على النسبة المتفق عليها من الربح، وينتهي هذا النوع من المشاركة بانتهاء الصفقة. (عايد الشعراوي، 2007، صفحة 330)

I. 1_2_3 أدوات وأساليب التمويل بالمشاركة في الإنتاج :

هو نوع من التمويل يشمل صيغ التمويل الزراعية وهي المزارعة والمساقاة والمغارسة :

أ. المزارعة: يتم فيها تقديم عنصر الأرض والبذر المحددة لمالك معين إلى عامل (المزارع) ليقوم بالعمل والإنتاج، مقابل نصيب مما يخرج من الأرض الإنتاج) وفق نسبة لكل منهما.

ب. المساقاة: يتم فيها تقديم الثروة النباتية (الزرع والأشجار المثمرة) المحددة لمالك معين إلى عامل ليقوم ا بإستغلالها وتتميتها (الري أو السقي والرعاية) على أساس أن يوزع الناتج في الثمار بينهما بحصة نسبية متفق عليها

ج. المغارسة: يتم فيها تقديم الأرض المحددة لمالك معين إلى طرف ثان ليقوم بغرسها بأشجار معينة حسب الاتفاق المبرم بينهما، ويكون الشجر والإنتاج بينهما (غربي، 2018، صفحة 160)

I. 1_2_4 أدوات وأساليب التمويل التكافلي : ويتضمن هذا الأسلوب القرض الحسن والزكاة

أ_ التمويل بالقرض الحسن : يعرف القرض الحسن على أنه: عقد بين طرفين أحدهما المقرض والآخر المقترض، يتم بموجبه دفع مال مملوك للمقرض إلى المقترض على أن يقوم الأخير برده أو رد مثله إلى المقرض في الزمان والمكان المتفق عليهما. (العجلوني، 2008، صفحة341)

فالقرض الحسن عقد يختلف عن القرض الربوي الذي تمنحه البنوك التقليدية للمقترضين، إذ يحصل من خلاله طالب التمويل على مبلغ من المصرف الإسلامي على أن يرده أو يرد ما يماثله دون أن يمنح أي زيادة عليه لأنها تعتبر من الربا المنهي عنه. غير أنه يجوز للمصرف أن يأخذ مقابلًا عن التكاليف الإدارية الفعلية شرط أن لا تكون نسبة من أصل القرض أو زيادة مقابل الأجل. (karich، 2002، صفحة 60)

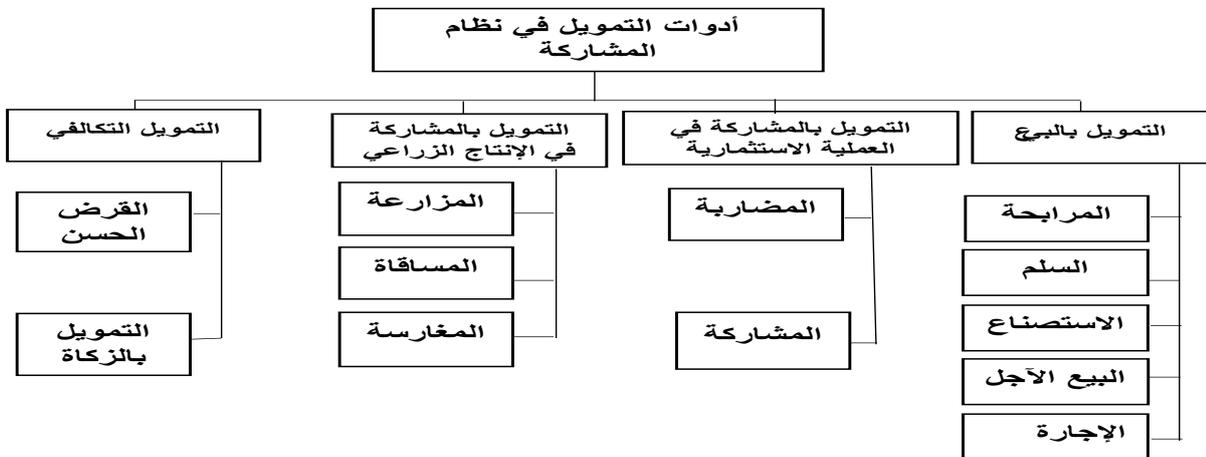
وقد اتجهت المصارف الإسلامية إلى منح القروض الحسنة في ظل ظروف غير عادية لعملائها من مودعين ومساهمين عن طريق خصم الكمبيالة التجارية القصيرة الأجل بدون مقابل، وتقوم أحيانًا بمنح قروض حسنة لغايات إنتاجية في مختلف المجالات والمساعدة على تمكين المستفيد من القرض لتحسين مستوى دخله ومعاشه . (جعفر جعفر، 2009، صفحة24)

ب_ التمويل بالزكاة : يتم فيه التعبئة الإجبارية للموارد الخاصة بالزكاة التضامنية لتأمين السلع والخدمات الأساسية والرعاية الإجتماعية للفقراء محدودي الدخل ، وتنشيط الحركة الإستثمارية .

إن هذا التنوع والتعدد في أساليب التمويل يؤدي إلى تغطية الإحتياجات التمويلية لمختلف مؤسسات العجز بما يتناسب مع طبيعتها وحجمها ومجال نشاطها .(غربي، 2018، صفحة161)

والشكل التالي يبين أساليب وأدوات التمويل في نظام المشاركة :

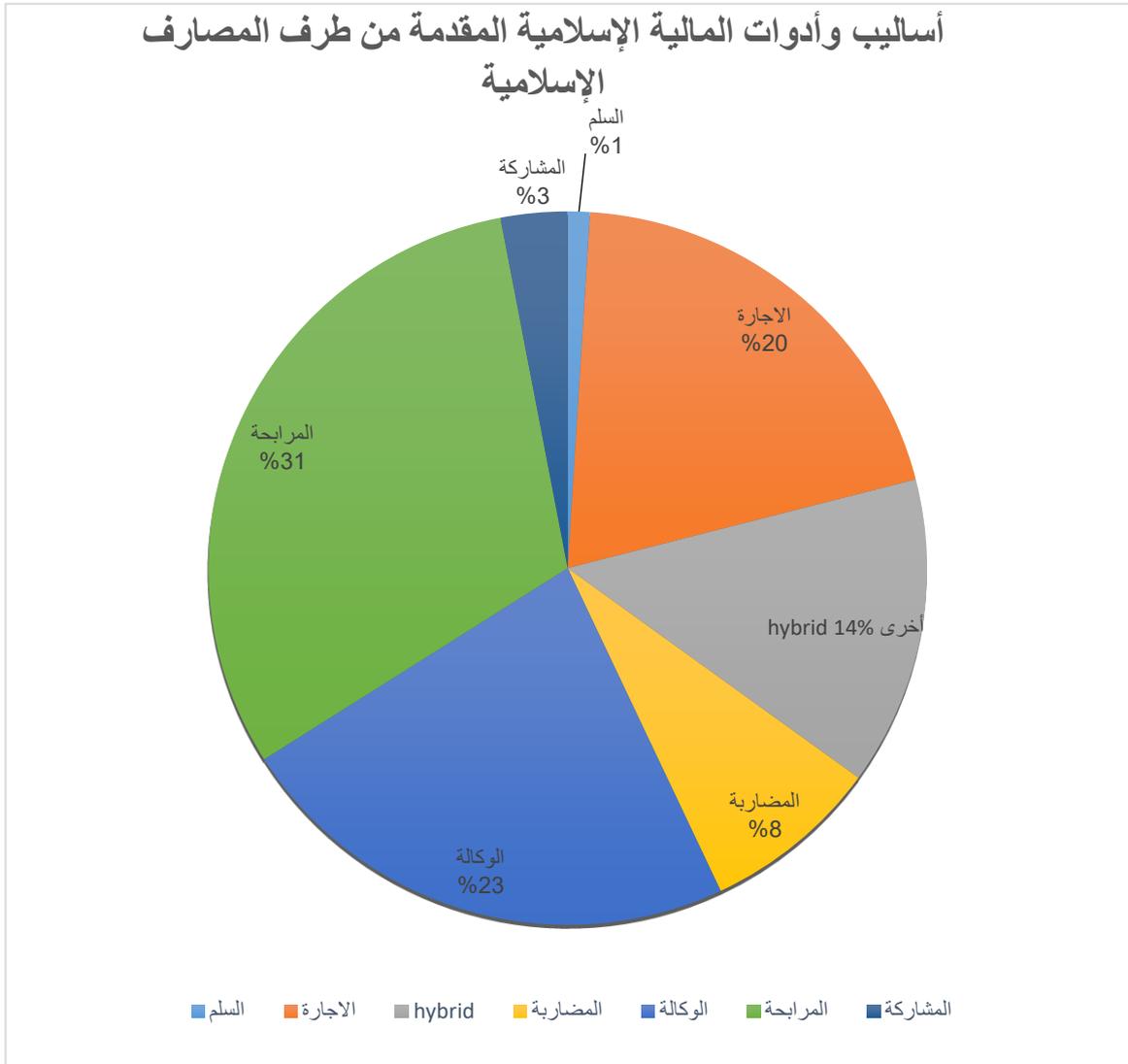
الشكل رقم (2/1):أساليب وأدوات التمويل في نظام المشاركة



المصدر :من إعداد الطالب إستنادا إلى مرجع : (غربي، 2018، صفحة222)

كما يوضح التمثيل البياني رقم (3/1) نسبة كل أسلوب من أساليب المالية الإسلامية المقدمة من طرف المصارف الإسلامية ، وذلك وفقا لتقرير العالمي لمجلس الخدمات المالية الإسلامية (ISLAMIC FINANCIAL SERVICES BOARD)، (IFSB) للسداسي الأول من سنة 2020 بالإنجليزية :

الشكل رقم (3/1) : أساليب وأدوات المالية المقدمة من طرف المصارف الإسلامية



المصدر : من إعداد الطالب إستنادا إلى مرجع : (ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDUSTRY) (STABILITY REPORT 2020) باللغة الإنجليزية صفحة 81 .

I. 1_3 تطورات المالية الإسلامية : يمكن تقسيم المراحل التي مرت بها المؤسسات المالية الإسلامية ومنتجاتها إلى مراحل أربع رئيسة يمكن تلخيص سماتها في الآتي: (بوهراوة، 2010، صفحة 4،5،6)

_ المرحلة الأولى : مرحلة التأسيس ووضع اللبنة الأولى والتعريف بالمؤسسات المالية الإسلامية. ويمكن اعتبار سنة 1975م مقدمة هذه المرحلة. وقد امتازت هذه المرحلة بقلّة هذه المؤسسات و محدودية نشاطاتها، وقلّة متعاملها، ومحدودية أصولها، وقلّة منتجاتها التي وضعت للمرة الأولى تحت محك التجربة العملية، كما امتازت بمقارنة المؤسسات المالية الإسلامية لاسيما مصارفها بالمؤسسات المالية الوضعية ومحاولة التميز عن هذه الأخيرة، وقد كانت الصفة البارزة في محاول التميز عنها الابتعاد عن التعامل بالربا، وكانت تعتمد أساس تقديم الخدمات المصرفية مثل الحفظ والتوكيل والتحصيل والدفع، وغيرها من الخدمات، وفتح حسابات الودائع الجارية، كما اعتمد بنسبة أقل الخدمات الإئتمانية التي قامت في أغلبها على المداينات كالمرابحة والإجارة المنتهية بالتملك، وكذا الأمانات مثل المضاربة والوكالة بالاستثمار.

_ المرحلة الثانية : هي مرحلة إثبات الذات حيث توسعت المؤسسات المالية الإسلامية من حيث عدد عددها، وأقسامها، وعدد الدول التي تأسست فيها. فقد أسست مصارف إسلامية في عدد من الدول الإسلامية، وصناديق استثمار إسلامية وشركات تكافل. وقد تميزت هذه المرحلة بالتبشير المنظم بالمؤسسات المالية الإسلامية، فكثر الندوات والمؤتمرات والبحوث والرسائل العلمية التي تناولت هذه المؤسسات بالبحث والدراسة والاحتفاء، وفتحت كثير من الجامعات أقسام لتدريس الاقتصاد الإسلامي والمالية الإسلامية وأنشئت مراكز مالية، ومعاهد استشارية، وظهرت تخصصات ومتخصصين في هذا المجال. وعلى صعيد المنتجات المالية بدأت تتنوع فلم تتوقف على الخدمات المصرفية، وعقود المدائنات، فقد انضافت إليها المنتجات القائمة على المشاركة في رأس المال .

_ المرحلة الثالثة : مرحلة العولمة حيث حققت المؤسسات المالية الإسلامية نموا كبيرا الأعمالها . فقد حققت انتشارا جغرافيا واسعا على المستوى العربي والإسلامي والعالمي، وحققت أيضا استقطابا للمستثمرين غير مسلمين. فقد بلغ عدد المستثمرين غير المسلمين في بعض المصارف الإسلامية الماليزية أكثر من 50%. وقد حدة هذا الوضع ببعض المصارف وشركات التأمين وصناديق الاستثمار الوضعية في الدول الإسلامية إلى التحول إلى مؤسسات إسلامية، ودفع كثيرا من المؤسسات الوضعية إلى فتح نوافذ إسلامية . كما حققت نموا نوعيا لأصولها، فقد ذكرت مجلة THE Banker في تقريرها الذي صدر في شهر نوفمبر 2009م أن الأصول التي تمتلكها المصارف المتوافقة تماما مع أحكام الشريعة أو منافذ الصيرفة الإسلامية ضمن المصارف التقليدية سجلت 822 مليار دولار بنسبة نمو بلغت 28 . 6 % مقابل 639 مليار دولار في عام 2008م ، وقد سجلت سنة 2010 أكثر من ترليون دولارا. وقد تميزت هذه المرحلة بإصدار صكوك إسلامية، وظهرت هيئات وأسواق للأوراق المالية في بعض الدول الإسلامية، ودخلت المشتقات المالية بعض تعاملات المؤسسات المالية الإسلامية بعضها باعتبارها تحوطية و بعضها باعتبارها تجارية، فظهرت منتجات المشتقات المالية من مستقبليات وخيارات.

فظهرت (Islamic Profit rate swap) و (Islamic Cross - Currency Swap) وغيرها من المشتقات المالية، وظهر (The Dow Jones .Islamic Market Index) .

المرحلة الرابعة : مرحلة ما بعد الأزمة المالية العالمية : حيث برز في هذه المرحلة توجهان اثنان :توجه يبشر بمستقلا المالية الإسلامية الزاهر في المرحلة القادمة، ويؤكد على إثر الإخبار الهائل للمؤسسات الربوية أن التمويل الإسلامي هو البديل النموذجي للمؤسسات الوضعية، وهو المخرج من الأزمة المالية التي يعيشها العالم، وأن على المؤسسات المالية الوضعية أن تغتنم الفرصة وتستفيد من منهج المؤسسات المالية الإسلامية. وفي هذه الصدد بحد عناوين مؤتمرات ومحاضرات ودراسات تعكس هذا التوجه المحتفي بالصيرفة والمالية الإسلامية، وبثبات تطورها، وفاعلية منتجاتها، وبأنها البديل الأمثل للمؤسسات المالية الوضعية .توجه ناقد للتوجه المعاصر لهذه المؤسسات المالية الإسلامية، ومؤكد أن كثيرا من أسباب انهيار المؤسسات المالية الوضعية تلبست كما المؤسسات المالية الإسلامية، وأنه إن لم يتم تصحيح مسار هذه المؤسسات، فإن مصيرها المحتوم هو مصير هذه المؤسسات الوضعية . وقد دعا هذا التوجه إلى مراجعة جادة المسار المؤسسات المالية الإسلامية، وتصحيح لبعض الإنحرافات التي وقعت فيها وتغليب المنتجات القائمة على المشاركة في رأس المال بدل تلك القائمة على المدينة، وتجنب التحايل على المحرمات . ونجد في هذا التوجه مواقف ناقدة لبعض منتجات المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية لاسيما المشتقات المالية، وكذا التورق والوعد الملزم. كما نجد كذلك عناوين تناولت إشكالية محاكاة المؤسسات الوضعية، وأثر هذه المحاكاة المحتوم على مستقبل هذه المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، وعناوين تدعو إلى مراجعة جادة لتوجهاتها الحالية، تجنبها التحايل على الشرع. ، وقد خصص المؤتمر العالمي الرابع لعلماء الشريعة الذي عقده الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية شهر نوفمبر سنة 2009م في ماليزيا البحث نقدي للتوجهين.

I.2 مفاهيم عامة حول النمو الإقتصادي :

يعتبر النمو الإقتصادي أهم المؤشرات الإقتصادية ويتربع على رأس أهداف السياسات الإقتصادية بحكم أنه يعكس حقيقة الأداء الإقتصادي بصفة عامة ، ومن ثم يبرز الوضعية الاقتصادية ومن جهة أخرى يعبر عن مدى تحسين رفاهية أفراد المجتمع .

ويأتي النمو الاقتصادي في صدر إهتمامات الإقتصاديين ودراساتهم حيث سعى في قياس معدلاته لتحسينه ، ورفع مستوياته ، ودراسة علاقاته ومعرفة أهم مصادره و ذلك للجدل الذي ثار حوله على مدى أزمنة متعددة . ومن خلال ماسبق سيتم تقسيم هذا المطلب إلى أربعة فروع يتم من خلالها معرفة أهم مفاهيم النمو وعناصره الأساسية واستنتاجات عامة مع محدداته وطرق قياسه وأهم النظريات المفسرة له .

I.2_1 مفهوم النمو الإقتصادي وعناصره الأساسية واستنتاجات من التعاريف:**I.2_1_1 مفهوم النمو الإقتصادي:**

إن تعريف النمو الإقتصادي يتطلب مجالا واسعا نظرا لأهميته في التحليل الإقتصادي، كذلك يتطلب تحديد المتغير الذي على أساسه يقاس وكذا تحديد الفترة التي من خلالها ترغب في تحديد و قياس قيمة هذا المتغير وعلى هذا الأساس فالنمو عدة تعاريف يمكن ذكرها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر :

يعرف النمو الإقتصادي بأنه عبارة عن معدل الزيادة في الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة ، ويعكس النمو الإقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة فكما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الإقتصادية ازدادت معدلات النمو في الدخل القومي والعكس صحيح كلما انخفضت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية ، كلما انخفضت معدلات النمو في الدخل القومي ، ولا يمكن المحافظة على معدلات الزيادة في الدخل القومي بعد بلوغ نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية 100% . (عبد الرحمن ،عريقات،1999،صفحة 373)

ويعرفه **فيليب بيرو** : هو الارتفاع المسجل من خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة أو فترات زمنية متلاحقة لمتغير اقتصادي هو الناتج الصافي الحقيقي . (مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر، 1999، صفحة 188)

أما **كوسوف فيفول** : أن النمو الإقتصادي هو التغير المسجل في حجم النشاط الاقتصادي. و يؤكد **بونيه** أن النمو الإقتصادي هو عبارة عن عملية توسع إقتصادية تلقائية تقاس بتغيرات كمية حادثة.

أما **سامويلسن ونوردويس** : فيعتبران أن النمو الإقتصادي هو العامل الأهم في تحديد نجاحات الدول على المدى الطويل ،يعتبر النمو الاقتصادي وسيلة للتنمية للقضاء على الفقر والبطالة .

أما فرنسوا بيرو : فيعرف النمو الإقتصادي : هو ظاهرة التي من خلالها يزداد متوسط الدخل الفردي مع مرور الوقت ويجب أن نفرق بين النمو والتنمية. فالتنمية لا تتوقف عند تزايد .

أما شبيرو : فعرف النمو الإقتصادي على أنه الزيادة في الإنتاج الاقتصادي عبر الزمن ويعتبر المقياس الأفضل لهذا الإنتاج هو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي .

وعرف النمو الاقتصادي : هو الزيادة في الثروة المنتجة من طرف دولة أو مجموعة من الدول خلال فترة زمنية معينة.

النمو الاقتصادي هو الزيادة الكمية لمؤشر اقتصادي غالبا ما يكون الناتج الداخلي الخام أو الناتج الوطني الخام سواء كان الكلي أو للفرد وبالتالي النمو الاقتصادي يمثل ظاهرة كمية تقاس عن طريق معدل .

(طاوش، 2013/2014، صفحة 75)

وعرفه سيمون كزنتس : بأنه الإرتفاع في نصيب الفرد أو في نصيب عنصر العمل من حجم الناتج ، حيث أن الزيادة في حجم الناتج غالبا ما يصاحبها إرتفاع في حجم السكان ، وبالتالي فإن التقدير الحقيقي لمدى تحقق الإزدهار الإقتصادي يتطلب الإرتكاز في حساب معدلات النمو الإقتصادي على مؤشر نصيب الفرد من حجم الناتج (بودخدخ ، 2014/2015، صفحة 29)

I. 2_1_2 العناصر الأساسية للنمو الاقتصادي :

ويرتبط النمو الإقتصادي بثلاث عناصر أساسية : (قريبي، 2014، صفحة 13)

1/ تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني

2/ تحقيق زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي أي زيادة حقيقة في مقدرة الفرد على شراء السلع والخدمات المختلفة

3/ أن تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد حقيقية وليست إسمية وعلى المدى البعيد

I. 3_1_2 إستنتاجات من التعاريف: (طاوش، 2013/2014، صفحة 76،77، 78)

_ أن النمو الإقتصادي هو متغير كمي يقيس التغير في حجم الناتج القومي .

_ أن الناتج الداخلي الخام PIB من أحسن المؤشرات لقياس النشاط الإقتصادي لأنه يحدد قيمة السلع والخدمات المنتجة من طرف إقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة .

_ يعد عامل الوقت مهم في حساب معدل النمو الإقتصادي حيث نميز بين 3 أنواع من الأوقات:

أ_ المدى القصير الذي يعبر عن التحليل الأقل من سنة .

ب_ المدى المتوسط الذي يعبر عن التحليل الذي يكون في المجال بين سنة و 5 سنوات .

ج_ المدى الطويل الذي يعبر عن التحليل الأكثر من 5 سنوات .

I. 2_2 محددات النمو الإقتصادي ومقاييسه:

I. 1_2_2 محددات النمو الإقتصادي:

تنوعت محددات النمو الإقتصادي التي تطرق اليها الباحثون في دراساتهم لكننا سنقتصر على المحددات الكمية لتعلق دراستنا بها ومن أهمها:

أ/ التطور المالي: إن تطور القطاع المالي أحد العوامل التي يمكن أن تؤثر في النمو الإقتصادي وتتأثر به وقد كانت محل اهتمام الباحثين في نوع العلاقة بينهما وتفسيرها ومن أولى الدراسات في الباب دراسة (KING) و (LEVINE) 1992 هي أول دراسة ناقشت مدى فعالية العمق المالي والتي تم من خلالها إستنتاج أن التطور المالي يمكن أن يؤثر في النمو الإقتصادي، بحيث يسمح بتخصيص أموال بشكل أكثر كفاءة، وتحسين الإنتاجية الحدية ويعمل على توجيه جزء من المدخرات إلى إستثمارات مما يؤدي إلى التأثير على النمو الإقتصادي . (بربري، 2011/2010، صفحة 184)

و درس إقتصاديون آخرون منهم (MACKINNON 1973) و (SHAW 1973) هذه العلاقة من خلال التحرير المالي ووجدوا أن للتطور المالي أثر ايجابي على النمو الإقتصادي عندما يتم تطبيق سياسات التحرير المالي بشكل صحيح وبشكل خاص تحرير أسعار الفائدة . (اسماعيل و شاكرا، 2016، صفحة 75)

ومن الدراسات الحديثة دراسة (مجاهد كنزة 2015/2016) درست أثر التطور المالي على النمو الإقتصادي لبعض الدول من خلال إبراز دور كل من الوساطة والأسواق المالية في النشاط الإقتصادي .

ولانتزال العلاقة السببية بينهما محل جدل قائم بين الإقتصاديين أي منهما يؤثر على الآخر . (مجاهد كنزة، 2015/2016 ، صفحة 199)

ب/الإنتفاح التجاري (الإنكشاف الإقتصادي) : يعد من المحددات الكمية الخارجية يدل هذا المؤشر على درجة إنتفاح إقتصاد ما على العالم الخارجي من حيث المبادلات التجارية المختلفة سواء على مستوى الصادرات أو الواردات ، وكلما كان حجم الصادرات والواردات كبير كلما كان هذا الإقتصاد أكثر إنتفاحا ،ومن ثم يتضح الإرتباط الشديد للإقتصاد الوطني بالتجارة الخارجية وضعف الترابط والتكامل للفروع الإقتصادية داخل البلاد يجعل مثل هذه الإقتصاديات عرضة للصدمات الخارجية . (صفوان محمد، 2004 ، صفحة 49)

وقد أثبتت العديد من الدراسات التجريبية في هذا المجال أنه يوجد أثر إيجابي بين الإنتفاح والنمو منها دراسة (DOLLARS 1992) واستنتج أن الإنتفاح الإقتصادي يؤثر على المستوى العام للأسعار وبدورها تؤثر بشكل إيجابي على مستوى الإقتصادي . (بربري ، 2010/2011 ، صفحة 181)

ومنها دراسة للبنك الدولي أجريت على 19 دولة نامية خلال فترة 1996/1986 تم تصنيف الدول إلى إقتصاديات شديده التوجه نحو الخارج وإقتصاديات شديده التوجه نحو الداخل وقد خلصت الدراسة إلى التسارع نحو الصادرات وإجمالي الناتج المحلي الحقيقي في النماذج التي اتسم فيها الإنفتاح التجاري بالقوة والاستمرارية . (وعيل، 2014/2013 ،صفحة 51)

ومن هنا نخلص الى إستنتاج أن معظم الدراسات أثبتت جوده علاقة قويه بينهما وأكدها صندوق النقد الدولي .
ج/ رأس المال البشري : يعد أحد المحددات الكمية الداخلية ، والنمو الإقتصادي مبني على المعرفة و الإستثمار في الإنسان ، ويتضمن تنمية المهارات العلمية البشرية وهي الإستثمار في رصيد رأس المال البشري والأنشطة الابداعية للبحث والتطوير وكل ذلك يعود الى التقدم العلمي والتكنولوجي المشهود في العصور المتأخره وقد أثبتت الدراسات التجريبية أن الإستثمار في الرأسمال البشري له نتائج إيجابية في ذلك البلد . (قبور نور الدين ، 2008 ، صفحة 51)

وأثبتت دراسة قياسية ل: (LEE) و (BARRO) 1990 أقيمت على 129 بلد خلال فترة 1960 - 1985 أن معدلات التحصيل العلمي للسكان البالغين لها آثار ايجابية على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (بربري ، 2010 / 2011 ، صفحة 182)

ولها اثر كبير على النمو الإقتصادي حيث زياده سنة دراسية واحدة في التعليم الثانوي أو الجامعي تزيد معدل النمو ب : 1.2 % . (محمد عجمية ، 1994 ، صفحة ، 395)

د/ الإستثمار في رأس المال المادي: يعتبر عنصر رأس مال بمثابة عامل تراكمي وأحد أنواع تراكم رأس المال وهو الذي يتكون من المصانع والمكائن والمعدات وخزين المواد الخام ، ويسمى كذلك بالحقيقي ويتكون من رأس المال الثابت والمتداول ورأس المال الاجتماعي الفوقي .

وقد أجمع الإقتصاديون بمختلف مدارسهم الفكرية على أهميه الدور الذي يلعبه تراكم رأس المال في تحقيق النمو الاقتصادي . (عبادة عبد الرؤوف ، 2011 ، صفحة 71)

إذ أن كلما زاد حجم مخزون رأس المال بوجه عام ونصيب الفرد من رأس المال بوجه خاص أدى ذلك إلى الرفع من حجم الناتج ، ويتطلب زياده مستمرة في حجم الإستثمار لتغطيه ما اهتلك من رأس المال والحفاظ على نصيب الفرد من رأس المال، وهذا يكون بالأساس إنطلاقاً من أهمية التراكم الرأسمالي في عملية الإنتاج التي برزت منذ بداية إهتمام الفكر الإقتصادي بعملية النمو الإقتصادي . (بودخدخ ، 2015/2014 ، صفحة 30)

ه/ الإنفاق الحكومي : يعتبر العالم الإقتصادي (John Maynard Keynes) أن الإنفاق الحكومي أحد مكونات الطلب الكلي الذي يحدد العرض الكلي في السوق وينمي الطلب الفعلي ، الذي لا يتحدد تلقائياً عند مستوى تشغيل الكامل ، أي أنه مطالب بتدخل الدولة الإقتصادي القادر على تنميه الطلب الفعال وبالتالي زياده الطلب على

السلع والخدمات المنتجة عن طريق الزيادة في الإنفاق ما يعمل على زياده حجم الإستثمار والانتاج الذي يؤدي إلى زياده النمو الإقتصادي في الأجل الطويل عن طريق آلية المضاعف وهدفه هو توفير الشغل وتحفيز الإنفاق وتنشيط الإنتاج . (مكي وعتو ، 2016 ، صفحة 142)

وللتوجه الكينيزي فرضية وهي أن سببية العلاقة تمتد من الإنفاق الحكومي إلى الدخل القومي، وبالتالي يعامل الإنفاق الحكومي كمتغير خارجي ومن شأنه التسبب في إرتفاع الدخل المعتمد على آلية عمل المضاعف . (سلامي ، 2015 ، صفحة 54) .

وتلعب الدولة دورا مهما في تحقيق النمو الإقتصادي من خلال سياسة الإنفاق الحكومي للتأثير على النشاط الإقتصادي بغية تحقيق نمو مستدام .

و/ النمو السكاني : يعد أحد المحددات الكمية الداخلية ، لم يكن النمو السكاني عقبة أمام النمو الإقتصادي إلا في الآونة الأخيرة ، حيث زاد الإهتمام بقضايا النمو و بالأخص بالنسبة للدول النامية كثيفة السكان، ومن ثم عادت مشكلة السكان للظهور .

ومن الحقائق المعروفة أن الدول المتقدمة في أيامها الأولى من التصنيع لم يواجهها تهديد زيادة السكان بمعدل يفوق النمو الإقتصادي .

وإن مجرد الملاحظة البسيطة لمعدلات الزيادة الطبيعية للسكان في دول أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية والبالغة 2 % سنويا كانت في فترات النمو الحديث لها ، أي أن الزيادة البطيئة في معدل النمو السكاني صاحبه نمو إقتصادي والعائد لفترات التصنيع التي تشهدها المنطقة وعلى خلاف ذلك نجد ان معدلات النمو السكان في كثير من البلدان النامية تتزايد بمعدلات سنوية تزيد على 2.5 % سنويا خلال العقود القليلة الماضية والتي رافقتها معدلات بطيئة في زيادة معدلات النمو الاقتصادي (ميشيل لودارو ، 2006 ، صفحة 186)

I. 2_2_2 مقاييس النمو الإقتصادي :

أ/ الناتج المحلي الإجمالي (GDP) (Gross Domestic product): وهو إجمالي القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الإقتصاد المحلي بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة داخل المحيط الجغرافي خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة . (سلمان والبكر، 2016، صفحة 08)

ب /الدخل الوطني الكلي : حيث إقترح (MEAD) إستخدام هذا المعيار بدل متوسط نصيب الفرد من الدخل إلا أنه لم يقبل في الأوساط الإقتصادية لأن زيادته أو نقصانه قد تؤدي إلى نتائج إيجابية أو سلبية فزيادته لا تعني شيئا إذا كانت أقل معدل نمو السكان كما أن نقصانه بمعدل صغير لا يعني بالضرورة تخلفا إقتصاديا إضافه أنه معيار محدود القيمة إذا انتشرت الهجرة من وإلى الخارج (كبداني، 2012 / 2013 ، صفحة 22)

ج/ **الدخل الوطني الكلي المتوقع:** وحيث أن البعض من الإقتصادييين إقترح قياس النمو على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي خصوصا لدى الدول التي تملك موارد غنية كامنة معطلة .

د/ **متوسط نصيب الفرد :** هو أكثر المعايير إستخداما بحسب الكثير من الإقتصادييين غير أن قياسه و إحصائه يعرف بعض المشاكل والصعاب لدى البلدان النامية مما يجعل مقارنة المجتمعات به غير دقيقة لاختلاف أسس وطرق القياس والتقدير ، كتلك القائمة على حسابه إنطلاقا من إجمالي السكان أو تلك المعتمدة عدد السكان العاملين فقط فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحي الاستهلاك وحسابه لقوة العمل المفيد من نواحي الإنتاج وفي هذا الشأن إعتقد (CHARLES KINDLEBERGER) أن اهتمام التنمية يجب أن يوجه إلى الإنتاجية وليس إلى مستوى المعيشة أما جمهور الإقتصادييين فيتمسكون بمعيار متوسط نصيب الفرد من الدخل لكون الهدف النهائي للتنمية هو رفع مستويات المعيشة والرفاهية وحيث :

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الدخل الحقيقي للفرد للفترة } t - \text{الدخل الحقيقي للفرد للفترة } t-1}{\text{الدخل الحقيقي للفرد للفترة } t-1}$$

لقياس النمو في الدخل في فترتين متتاليتين وهو لا يصلح لقياس معدل النمو المركب إذا كانت المقارنة طويلة حيث تستخدم مؤشرات اخرى .

هـ/ **معادلة (SINGER) :** حيث في سنة 1952 وضع (singer) معادلة النمو الإقتصادي التالي:

$D = SP_R$ حيث (D) هي معدل النمو السنوي لدخل الفرد بينما تمثل (S) معدل الإدخار الصافي ، وأما (P) فهي إنتاجية رأس المال (إنتاجية الإستثمارات الجديدة) ، فهي حين تمثل (R) معدل نمو السكان ، حيث قام (SINGER) بافتراض أن $S=6\%$ من الدخل الوطني ، و $S=0.2\%$ و $R=1.25\%$ فإن معدل النمو السنوي لدخل الفرد ($D=0.5$) ، وهو ما يوضح أن دخل الفرد في البلدان النامية لا يتحسن بل يتدهور ، رغم أن إفتراضات (SINGER) كانت صادقة في عهده ، وهي غير ذلك في الوقت الحالي لكون أن زيادة المتغيرات التفسيرية لبعض من هذه البلدان أكبر مما وضعه سيحقق معدلات نمو موجبة .

فمثلا بإمكان بعض الدول إدخار نسبة أكبر من 6% وأن إنتاجية رأس المال يمكن ان تكون أكبر من 0.2 % ، وأن معدل النمو السكاني لبعض الدول % 1.25 يفوق (كبداني ، 2012/ 2013 . صفحة 23)

I. 2_3 نظريات النمو الإقتصادي :

تعددت الآراء المفسرة للنمو الإقتصادي ورغم وجود إختلافات بين المدارس إلا أنها نتاج للإقتصاديين وساهمت جميعها في تطور النظريات الإقتصادية المفسرة للنمو الإقتصادي ومن أهم هذه النظريات :

I. 2_3_1 النظرية الكلاسيكية : بالرغم من إختلاف وجهات نظر الكلاسيكيين المتعلقة بتحليل التقدم الاقتصادي، وتباين طرق التحليل تبعاً للمدة الزمنية التي ظهرها فيها والأوضاع التي ميزتها

إلا أن آراءهم تقاربت فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي وطريقة تحقيقه، حيث أن نظرية التوزيع استحوذت على الجزء الأكبر من تحليلاتهم وعلاقتها بالنمو، مما جعلهم يبحثون عن أسباب النمو طويل الأجل في الدخل الوطني، معتمدين على التحليل الاقتصادي الجزئي. وقد تركزت نظريتهم في الأفكار التالية:

(كبداني ، 2012 / 2013 . صفحة 34)

أ/ الإنتاج دالة لعدد من العوامل وهي الأرض، العمل، رأس المال والتقدم التكنولوجي، وكل تغير في الإنتاج يحدث بتغير أحد العوامل أو كلها، وأن الأراضي الزراعية العنصر الوحيد الثابت في النموذج الذي يحكمه قانون تناقص الغلة المرهون بثبات الفن الإنتاجي ورأس المال المستخدم .

ب/ إن القوى الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل في الفن الإنتاجي وعلى الأرباح التي تعتبر مصدر عملية تكوين رأس المال الذي يؤدي إلى التقدم التكنولوجي، كما أن التراكم الرأسمالي يؤدي إلى تزايد حجم السكان

ج/ إن العلاقة السببية بين التراكم الرأسمالي وحجم السكان تؤدي إلى تناقص الغلة في الزراعة (ارتفاع

تكلفة المنتجات الزراعية) وارتفاع حصة الأجور في الدخل الكلي مما يعوق ارتفاع حصة الأرباح فيؤدي ذلك إلى تباطؤ تكوين رأس المال، مما يدفع بالرأسماليين بتجميد الأجور عند حد الكفاف .

د/ ثبات الفن الإنتاجي والمعرفة الفنية عبر الزمن، مما يجعله متغيراً لا يؤثر في عملية النمو، وهو بخلاف النظرات المعاصرة التي جعلته عاملاً مؤثراً.

هـ/ الحاجة إلى العوامل الاجتماعية والمؤسسية المواتية للنمو، وهي تشمل تنظيم اجتماعي إداري وحكومة مستقرة، ومؤسسات تمويلية منظمة، ونظام شرعي قانوني، وأوضاع اجتماعية مناسبة، وضرورة توسيع حجم السوق مع عدم تدخل الدولة في نشاطاته. (كبداني ، 2012 / 2013 . صفحة 35)

وهذه أهم نظرياتهم إلا أننا سنقتصر على عدها ونذكرها فقط :

1/ نظرية (Adam Smith)

2/ نظرية (David Ricardo)

3/ نظرية (Robert Malthus)

4/ نظرية (Karl Marx)

I. 2_3_2 النظرية الكينزية (النموذج الكينزي) :

لقد استمرت النظرية الكلاسيكية لعدة عقود، حيث كانت هذه النظرية مفسرة لمختلف الظواهر الاقتصادية آن ذاك، إلا أن ظهرت مشكلة اقتصادية كبيرة والمتمثلة في الكساد الكبير سنة 1929، وعجزت النظرية الكلاسيكية على تفسير ومعالجة هذه الأزمة، مما أدى إلى ظهور نظرية جديدة والمتمثلة في النظرية الكينزية . (ضيف أحمد، 2014/2015، صفحة 21)

كان حينها النمو الاقتصادي سريعاً ومرتفعاً ومنتظماً قبل الثلاثينات من القرن العشرين، ولم تتخله أية مشكلات حتى جاء الركود الاقتصادي الذي سمي بالكساد العظيم خلال الفترة 1930 - 1939 والفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية. وبذلك بدأ الاهتمام بمسألة النمو الاقتصادي، وذلك من خلال الثورة الكينزية في نظرية الدخل التي قادها كينز.

يعتبر (John Maynard Keynes) مؤسس المدرسة الكينزية، حيث انطلق في بناء نظريته في ظروف مغايرة لتلك الظروف التي بنيت فيها النظريات السابقة، و أهم ظرف أزمة الكساد الكبير التي أصابت العالم الغربي سنة 1929، والتي من مظاهرها حدوث كساد في السلع والخدمات (العرض يفوق الطلب) وتوقف العملية الإنتاجية وبالتالي عملية النمو الاقتصادي ، بالإضافة إلى ارتفاع مستويات البطالة و انخفاض مستويات الأسعار .

(ضيف أحمد، 2014/2015، صفحة 21،22)

ويرى (John Maynard Keynes) أن النظام الاقتصادي الرأسمالي لا يحتوي الميكانيكية التي تضمن تحقق التوظيف الكامل، وأن الاقتصاد يمكن أن يصل إلى التوازن رغم وجود بطالة كبيرة أو تضخم شديد، واعتبر Keynes أن التوظيف الكامل حالة خاصة (عرضية وليست دائمة الحدوث ، و أن الاقتصاد الحديث ليس بالضرورة أن يجد توازنه في التوظيف الكامل (عبد الحميد بخاري، 2017، صفحة 73).

يعرض كينز نموذجاً من خلال شرح محددات الناتج القومي و العمالة حيث يتوزع الدخل القومي على بنود الإنفاق الكلي بالنحو التالي:

$$Y = C + I + G + X - M$$

حيث أن :

Y: الدخل القومي .

- C: الإنفاق الإستهلاكي (طلب القطاع العائلي على السلع الإستهلاكية) .
- I: الإنفاق الإستثماري (طلب القطاع العائلي على السلع الإستثمارية) .
- G: الإنفاق الحكومي (طلب القطاع الحكومي على السلع الإستهلاكية و الإستثمارية) .
- X: قيمة الصادرات .
- M: قيمة الواردات.
- وفي حالة اقتصاد مغلق :

$$Y = C + I + G$$

يوضح Keynes أن مستوى الدخل القومي يتحدد بالطلب أو الإنفاق الكلي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية في القطاعين العائلي والحكومي (C + I + G)، ويرتبط هذا المستوى للدخل بمستوى معين من العمالة (L)، والفن التكنولوجي السائد (T)، وحجم معين لرأس المال (K).

ويرى Keynes أن ارتفاع الدخل غالبا ما يصحبه ارتفاع في مناظر في مستوى التشغيل لجميع العناصر الخاصة بالعمالة (عبد الحميد بخاري ، 2017 ، صفحة 74).

I. 3_3_2 نموذج (1956): Solow

لقد عمل الاقتصادي Solow Robert و الاقتصادي Swan Trevor على تطوير نموذج HD من خلال مقالين منفصلين لكل منهما صدرا لهما سنة 1956 ، حيث اقترح Solow نموذجه حول النمو الاقتصادي في مقال بعنوان "مساهمة في نظرية النمو الاقتصادي" (*)، في حين قدم Swan نموذجه في مقال بعنوان " النمو الاقتصادي وتراكم رأس المال" (**) .

ولم يقف Solow عند هذا الحد، بل توالى مساهماته في النمو الإقتصادي والتي كانت سببا في حصوله على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1987، ومن أشهرها مقال بعنوان : the technical change and aggregate production function سنة 1957 ، ومقال آخر صدر سنة 1969 بعنوان « investment and technical change » ، بالإضافة إلى كتابه حول نظرية النمو (***) الصادر سنة 1970.¹

ولقد بني Solow نموذجه للنمو المتوازن طويل الأجل باستخدام عنصر رأس المال و عنصر العمل وبالاعتماد على دالة إنتاج تسمح بإمكانية الإحلال بين عوامل الإنتاج وهي دالة Cobb – Douglas

¹ (*) a contribution to the theory of economic growth
(**) economic growth and capital accumulation
(***) growth theory

مع الأخذ بعين الاعتبار مرونة أسعار عوامل الإنتاج ، ومفهوم المرونة يفترض أن كل تعديل في الأسعار يستلزم بالضرورة تغيير على الكميات، وتتمثل المعادلة الأولى في نموذج Solow في دالة الإنتاج .
(جلولي نسيمه، 2016/2017، صفحة 51،50)

ويقوم هذا النموذج على مجموعة من الافتراضات : (البشير، بواعلي، 2006، صفحة 05،04)

الفرضية الأهم في هذا النموذج هي إمكانية الاحلال بين عناصر الإنتاج وخاصة العمل ورأس المال وبالاعتماد على دالة (Cobb – Douglas) ذات غلة الحجم الثابتة:

$$Y = F(K, L) \Rightarrow Y = k^\alpha L^{1-\alpha} \dots\dots\dots(1)$$

حيث Y: تشير الى الناتج K: عنصر رأس المال L: عنصر العمل α: حصة رأس المال من الناتج
1-α: حصة العمل من الناتج

_ الإنتاجية تحدث نتيجة تدخل عاملين هما رأس المال والعمالة.

_ الإقتصاد يتكون من قطاع واحد، ويقوم بإنتاج منتج مركب واحد.

_ الإقتصاد مغلق، وسيادة المنافسة الكاملة في جميع أسواقه.

_ الإستهلاك يأخذ شكل دالة كينز أي:

$$S = (1 - C)Y = SY \Rightarrow C = CY$$

_ نسبة مشاركة السكان في التشغيل ثابتة:

$$= \frac{dL}{L} = \frac{L'}{L} = n \frac{D \log L}{Dt}$$

وفي ظل هذه الفرضيات يمكن كتابة دالة الإنتاج الفردي على الشكل التالي:

$$Q(K) = K^\alpha \quad Y = Y/L =$$

أما المعادلة الثانية في نموذج Solow فتتعلق بكيفية تراكم رأس المال عبر الزمن ومعادلته من الشكل التالي:
(جلولي نسيمه، 2016/2017، صفحة 52)

$$K' = S.Y \Rightarrow S.F (K , L_0 e^{nt}) \dots\dots\dots(1)$$

حيث K: التغير في رأس المال عبر الزمن S معدل الادخار dK/dt: معدل الادخار Y: الدخل الحقيقي

ولتحديد نمط النمو الممكن يضيف Solow إلى النموذج نسبة رأس المال الى العمل ويرمز لها ب r حيث:

(مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر، 1999، صفحة 193)

$$r = Kt/Lt$$

تصبح معادلة رأس المال من الشكل التالي:

$$K = r^0 \cdot L^0 \cdot e^{nt}$$

وبمفاضلة هذه المعادلة في المعادلة رقم (01) نجد: $r' = S \cdot f(r,1) nr$

وتكون هي المعادلة الأساسية لتحقيق النمط الممكن للنمو حسب نموذج Solow حيث:

r : نسبة رأس المال على العمل r' : معدل رأس المال إلى العمل (تفاضل r إلى الزمن)

n : المعدل النسبي للتغير في قوة العمل $n = L'/L$

s : الميل المتوسط للادخار nr : قوة العمل المستخدمة فعلا

$f(r,1)$: الناتج الإجمالي عند قيم متزايدة من مخزون رأس المال r وعمالة قدرها وحدة واحدة من العمل .

I. 2_3_3 النظريات الحديثة للنمو :

تسمى النظرية الحديثة للنمو كذلك بنظرية النمو الداخلي وقد ظهرت في منتصف الثمانينات ، وهي تبحث في تفسير النمو الإقتصادي عن طريق تراكم رأس المال ، وهذا بدون المرور بالعوامل الخارجية ويعود سبب ظهور هذه النظرية إلى النمو المستمر الذي عرفته معظم الدول ذات عدد السكان الثابت تقريبا بالإضافة إلى الاختلاف الكبير في معدلات النمو فيما بين البلدان .

نظرية النمو الداخلي كانت محل تجديد عميق مع ظهور النظريات الحديثة للنمو الداخلي ، هذه الأخيرة انبثقت من إعادة فحص مصادر النمو وترتكز على رؤية جديدة للتقدم التقني ومحدداته .

وبخلاف النماذج النيو كلاسيكية التقليدية من نوع (SOLOW SWAN (1956 ، التي كان فيها التقدم التقني متغير خارجي ، النماذج الجديدة للنمو تبحث إلى جعل مصادر داخلية . (جبوري ، 2012/2013 ، صفحة 243،244)

_ نموذج النمو الداخلي لقطاع واحد (نموذج AK) :

يعطى النموذج العام للنمو AK كما يلي :

$$Y=AK$$

أين A: ثابت موجب الذي يعكس المستوى التكنولوجي .

K : في مفهومه الواسع يضم رأس المال البشري .

والإنتاج الفردي يمثل عن طريق رأس المال الفردي ب $y=Ak$ ، والإنتاجية المتوسطة والحدية لرأس المال ثابتة ومساوية ل A .

يعتبر إنعدام عدم تناقص مردودية رأس المال (K) من الخصائص الأساسية لنماذج النمو الداخلي ، ويعود غياب تناقص هذه الأخيرة إلى رأس المال البشري .

تبين مختلف النظريات الاقتصادية التي قامت بتفسير النمو الاقتصادي أن النمو مرتبط بعامل تراكم رأس المال من جهة وزيادة الإنتاجية من جهة أخرى . وهذا من خلال الابتكارات التي تسمح برفعها ، بحيث أن كل ابتكار يسمح بإعطاء دفع جديد للنمو الاقتصادي ، مع التنويع والتحسين في المنتجات التي تسمح بالرفع من النمو ، بالإضافة إلى أن كل النشاطات الحكومية تعتبر مصدرا للنمو الداخلي من خلال النفقات الحكومية والتنظيم والتسيير .

على ضوء الأعمال المقدمة من قبل (ROMMER (1986 ، LUCAS (1988 ، ROMER (1990) ، (REBELLO (1991 ، BARRO (1991) وغيرهم ، حيث يشير هذا التيار الفكري الجديد إلى الدور القوي الذي تلعبه المعرفة ، رأس المال البشري ، والسياسات العمومية في زيادة النمو الاقتصادي .

فحسب ما يوضحه (ROMER (1990) ، بعض المؤسسات تستثمر في بحوث التطوير للوصول إلى أهدافها باستغلال الابتكارات المالية . في هذه النماذج يعتبر وقع وإيقاع الابتكارات هو الذي يحدد النمو في الأجل الطويل . (جبوري ، 2012/ 2013 ، صفحة، 244)

ويأخذ إنتاج المعرفة في نماذج (ARROW (1962 ، ROMER (1986) ، على أنه إنتاج للنشاط الاقتصادي ، من ناحية أخرى هناك الأعمال المقدمة من قبل GROSSMAN (1991) ، HELPMAN و AGHION ، (HOWITT (1992) ، حاولت إعتبار متغيرة التقدم التقني كمتغيرة داخلية، مشيرين إلى مساهمة هذه المتغيرة في النمو الاقتصادي ، إنطلاقا من سلوكيات الأعوان الإقتصاديين ذاتهم

تسلط هذه النماذج الضوء على دور الابتكارات التكنولوجية وعلى أهمية المصادر المخصصة لبحوث التطوير . ونجد كذلك من بين فروع الأدب الحديث للنمو تلك التي تركز على الأفكار التي مفادها أن تراكم رأس المال البشري يلعب دورا هاما في عملية النمو في البلد .

في نفس الإتجاه نجد أيضا أعمال كل من (BARRO (1991 و TANZI ، ZEE (1991) ، التي توضح بأنه بإضافة إلى العوامل السابقة ، فإن الإنفاق الحكومي قد يؤثر على النمو الاقتصادي من خلال قناتين ، سواء مباشرة عن طريق زيادة مخزون رأس المال الإقتصاد من خلال الإستثمار العمومي في البنى التحتية أو إستثمارات المؤسسات العمومية . أو بطريقة غير مباشرة عن طريق زيادة الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج الممنوحة عن طريق القطاع الخاص من خلال نفقات التعليم ، الصحة وخدمات أخرى التي تساهم في تراكم رأس المال البشري . (جبوري ، 2012/ 2013 ، صفحة، 245)

I. 2_3_4 الفكر الإسلامي في النمو الإقتصادي :

يرى مفكرو الإقتصاد الإسلامي وأبرزهم ابن خلدون أن عناصر الإنتاج اللازمة لأي عملية إنتاجية تتمثل في: العمل، رأس المال ، الموارد الطبيعية، واعتبر العمل هو العامل الرئيسي للنمو الإقتصادي والعنصر المركزي من عناصر الإنتاج، وأن محور النشاط الإقتصادي يتمثل في اكتساب الدخل وإنفاقه، حيث أن سعي الإنسان لاكتساب الدخل والإنفاق منه على حاجاته المختلفة مسألة طبيعية فيقرر أن متى اقتدر على العمل سعي إلى اقتناء المكاسب وهي جمع مكسب، وقد استخدم ابن خلدون هذا المصطلح بمعنى يقترب من معنى الدخل، وتعتبر نظرية ابن خلدون من أهم النظريات في تفسير مراحل نظرية النمو الإقتصادي والتي تتماشى مع مراحل النمو السياسي والاجتماعي للدولة. (صلاح حمدان ، 2019،صفحة 31)

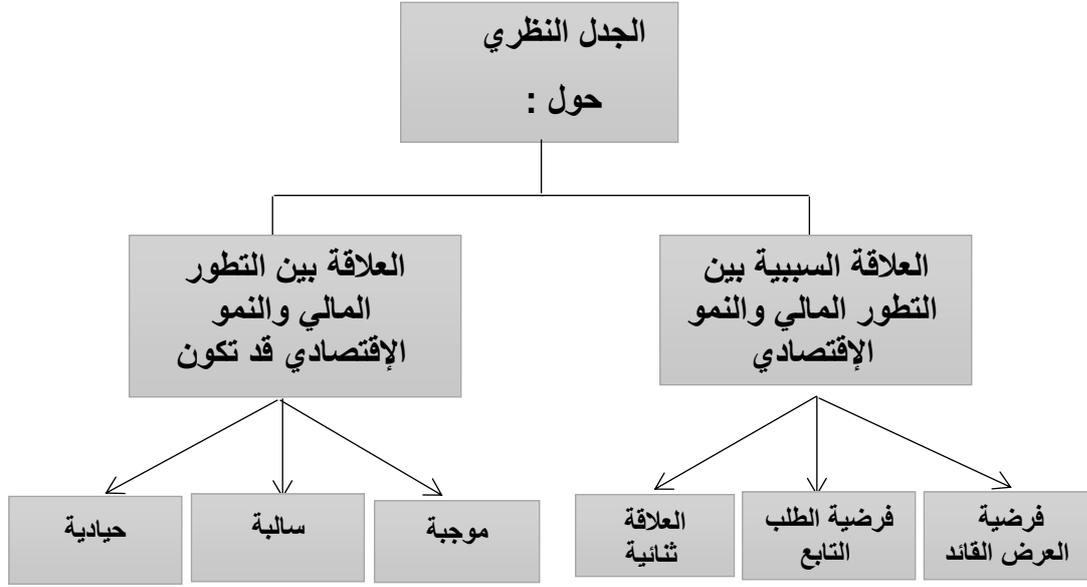
I. 3 العلاقة بين تطور المالية الإسلامية والنمو الإقتصادي :**I. 3_1 نظرية تطور القطاع المالي والنمو الإقتصادي :**

تبنى الاقتصاديون في دراساتهم من الناحية النظرية وجهات نظر متباينة حول أهمية تطور النظام المالي في النمو الإقتصادي ويمكن جمعها في اتجاهين ، اذ يرى معظمهم أن النظام المالي يمارس تأثيرات ايجابية على النمو الإقتصادي (، 1973 ، McKinnon 1973 ، Goldsmith ، 1969 ، Gurley & Shaw ، 1955 ، Shaw) ، والرأي المعاكس أن التطور المالي لا يمارس أي أثر على النمو الإقتصادي (Lucas 1988 1952 ، Robinson) ،

وجاءت العديد من الدراسات التطبيقية السابقة مكمله للجانب النظري ، والتي تناولت العلاقة بين القطاع المالي والقطاع الحقيقي، وذلك اما من خلال اختبار أثر تطوير القطاع المالي على النمو الإقتصادي أو اختبار العلاقة السببية بينهما نتيجة لتعارض الآراء النظرية (Controversy Theoretical) حول هذه العلاقة ، و تقريبا جل الدراسات التطبيقية توصلت إلى وجود علاقة ايجابية بين التطور المالي والنمو الإقتصادي ، وليس بالضرورة أن التطور المالي هو المتغير الخارجي المؤثر في النمو الإقتصادي ، إلا عدم القدرة على تعميم النتيجة حول اتجاه العلاقة السببية القائمة بينهما والتي أرجعها معظم الباحثين لحساسية اتجاه اختلاف المؤشرات الممثلة التطور القطاع المالي من دراسة إلى أخرى ، بسبب تعدد مقاييس التطور المالي ، بالإضافة إلى اختلاف مستويات التطور المالي وأيضا نوعية المؤسسات من دولة إلى أخرى. (مجاهد ،2016/2015،صفحة 116)

ورغم كل هذا الكم الهائل من الدراسات النظرية والتطبيقية في الموضوع إلا أنه لم يحسم بعد طبيعة وإتجاه العلاقة السببية بين التطور المالي و النمو الإقتصادي ولا يزال الجدل الفكري والنقاش العلمي مفتوح ومتواصل وهو ما يوضحه هذا الشكل :

الشكل رقم (4/1): الجدول النظري حول طبيعة العلاقة بين التطور المالي والنمو الإقتصادي



المصدر: من إعداد الطالب إعتقادا على مرجع (مجاهد، 2016/2015، صفحة 15)

ومن أبرز الأعمال التي اهتمت بعلاقة القطاع المالي بالنمو الإقتصادي :

أ_نظرية SCHUMPETER (1912) : يعتقد كثير من الاقتصاديين بالدور المهم والايجابي للوساطة المالية ، من بينهم الاقتصادي (1912) Joseph Schumpeter من خلال كتابه نظرية التطور الاقتصادي (theory of economic development)، والذي يعتبر أول من أشار إلى الدور الايجابي التي تلعبه الوساطة المالية في عملية التنمية ، من خلال قدرتها على توجيه الادخارات إلى أفضل فرص الاستغلال والتي يكون لها تأثير مباشر على رفع من الانتاجية والابداع التكنولوجي، ينبغي إظهار المشاركة الإيجابية لدور الجهاز المصرفي في تمويله للتنمية الاقتصادية من خلال ما قدمه Schumpeter (1934) من خلال أهم وظيفة يقوم بها القطاع المالي ، والتي تتمثل في توفير التمويل للشركات التي تتمتع بالعائد الأعلى ، فقد أكد (1912) Joseph Schumpeter على أهمية القدرة الابداعية الائتمان في التأثير الاقتصادي.

وخلاصة ذلك أن الإقتصادي (1912) Joseph Schumpeter أكد على الخدمات المقدمة من طرف النظام المالي وقدرته على توزيع القروض نحو الاستثمارات المنتجة بالإضافة إلى المساهمة في الابداع التكنولوجي (technological innovation) من خلال تمويل المشاريع التي تتمتع بميزة الابداع كل هذا ينعكس ايجابا على

رفع من معدلات النمو الاقتصادي . (مجاهد، 2016/2015، صفحة 50،48)

ويوضح الشكل التالي وجهة نظر (1912) Schumpeter :

الشكل رقم (5/1) : وجهة نظر Schumpeter



المصدر : من إعداد الطالب إعتامادا على مرجع : (مجاهد، 2016/2015، صفحة 50)

ب_ **فرضيات الهيكل المالية (Financial Structuralist Hypothesis)** : وتسمى كذلك بالمدرسة الهيكلية (*Structuralist School*) حيث يعتبر كل من الاقتصاديين Gurley and Shaw (1960) (1967) Cameron (، Gerschenkron (1962)، Goldsmith (1969) الرواد الأوائل الذين اهتموا بدراسة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في سنوات 1960 تحت فرضية الهيكلية المالية التي تنص على أن التطور المالي يلعب دورا هاما في عمليات النمو، ومن خلال التركيز على أهمية الهيكل المالي (Financial structure)، وتوصلوا من خلال تحليلاتهم النظرية والتطبيقية إلى دلائل قوية تربط بين مؤشرات القطاع المالي والقطاع الحقيقي (الانتاج)، ولكن لم يقدموا توضيحات مهمة حول اتجاه العلاقة السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي (مجاهد، 2016/2015، صفحة 51) تعتمد وجهة نظر مدرسة البنين الهيكلية على أن وجود شبكة واسعة من المؤسسات المالية وكذا تشكيلة متنوعة من الأدوات المالية بالإضافة إلى التوسع في أنشطة هذه المؤسسات سيكون له أثر إيجابي مهم على الإدخار والإستثمار وبالتالي على النمو الإقتصادي . (مفتاح وخاطر، 2014، صفحة 147)

ج_ **فرضيات الكبح المالي (Financial Repressionist Hypothesis)** : وتسمى كذلك بمدرسة الليبرالية الحديثة (Neo - Liberals School) حيث تأخذ هذه الفرضية بعين الاعتبار القيود التي تفرضها الحكومات على النظام المالي وتجد أن هذه القيود تعيق تطور القطاع المالي وتنعكس بشكل سلبي على النمو الاقتصادي، بينما تنعكس سياسات التحرير المالي بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي. وتعتبر دراسات McKinnon (1973) و Shaw (1973) من أبرز الدراسات التي استندت إلى فرضية الكبح المالي في تفسير العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي .

يقترح كل من McKinnon و Shaw بأنه عندما تقوم الحكومة بتخفيض القيود التي تفرضها على القطاع المالي، مثل السقوف التي تضعها لأسعار الفائدة ومتطلبات الاحتياطي القانوني، ستزيد المدخرات ويرتفع عرض الائتمان الخاص وبالتالي ستزداد الإستثمارات نتيجة زيادة الأموال المخصصة للإقراض، مما يرفع معدلات النمو الاقتصادي. بينما وجود القيود على النظام المالي سيؤدي إلى انخفاض المدخرات وزيادة الاستهلاك وبالتالي تراجع معدلات النمو الاقتصادي (إسماعيل وشاكر، 2016، صفحة 81)

د_ **فرضيات مدرسة نماذج النمو الداخلي (Endogenous Models)** : مع تطور الفكر التنموي ظهرت نظرية النمو الجديدة، والتي تمثل إطارا نظريا لتحليل النمو الداخلي أي النمو المستمر للنتاج والذي يتحدد من قبل النظام

الخاص بعملية الإنتاج، وتهدف هذه النظرية أساساً إلى تفسير الإختلافات الحاصلة في معدلات النمو فيما بين البلدان المختلفة وكذلك تفسير الجزء الأعظم من النمو المتوقع ، وتبعاً لهذه النظر الجديدة في مجال النمو والتنمية، حاول بعض الإقتصادييين أن يدرسوا دور النظام المالي كمحدد وعامل من عوامل النمو الإقتصادي. (مفتاح وخاطر ،2014،صفحة 149)

ويؤثر القطاع المالي على النمو الإقتصادي حسب هذه النظرية من خلال قناتين رئيسيتين ، هما تراكم رأس المال وقناة إنتاجية رأس المال وتعرف هذه الأخيرة بالقناة النوعية (مجاهد ،2016/2015، صفحة 97) ، بالنسبة لقناة تركم رأس المال، يكون التأثير من خلال زيادة مستوى الإدخار حيث أنه كلما زاد الإدخار تزداد الأموال المتوفرة للإستثمار وترفع معدلات النمو الإقتصادي بما يتناسب مع ارتفاع معدلات الإستثمار. أما بالنسبة لقناة إنتاجية رأس المال، فإن تطور القطاع المالي يمكن من جمع وتحليل المعلومات وتقييم المشاريع الإستثمارية المتوفرة والتي تساهم بإزالة مشاكل عدم تجانس المعلومات وتحسين نوعية وكفاءة الإستثمارات من خلال تجميع الموارد المالية في أفضل إستخدام لها مما يؤدي لزيادة استخدام رأس المال وبالتالي رفع معدلات النمو الإقتصادي (إسماعيل وشاكر ،2016، صفحة 81،82)

_ وحسب الإقتصادي (LEVINE ;2005) فإن النظام المالي يقوم بخمسة وظائف أساسية تتمثل في ما يلي : (levine ، 2005 ، صفحة 870،869)

- _ إنتاج معلومات مسبقة عن الإستثمارات المحتملة وتخصيص رأس مال .
- _ رصد الإستثمارات وممارسة الحوكمة على الشركات بعد تقديم التمويل .
- _ سهولة تبادل السلع والخدمات .
- _ تسهيل التداول ،التنوع ، وإدارة المخاطر .
- _ تعبئة وحفظ المدخرات .

كل من هذه الوظائف المالية قد تؤثر على القرارات الإدخاروالإستثمار وبالتالي النمو الإقتصادي ، والشكل الموالي من وضع (LEVINE ;1997) يوضح الكيفية التي يؤثر بها تطور القطاع المالي على النمو الإقتصادي أو ما يعرف (المقاربة النظرية للعلاقة بين المالية والنمو حسب روس لوفين) :

الشكل رقم (6/1) : المقاربة النظرية للعلاقة بين القطاع المالي والنمو الإقتصادي (LEVINE ;1997)



source :

(ROSS LEVINE; Financial Development and Economic Growth: Views and Agenda; Journal of Economic Literature Vol. XXXV (June 1997), p: 691.)

I. 2_3 إتجاه العلاقة السببية بين التطور المالي والنمو الإقتصادي :

يعتبر موضوع إتجاه العلاقة بين التطور المالي والنمو الإقتصادي محل جدل بين الإقتصاديين سواء من الجانب النظري أو التطبيقي وأيهما يقود الآخر ونتج عن ذلك وجهات نظر وفرضيات مختلفة سنتطرق إليها :

أ_ **فرضية قيادة العرض (Supply-Leading Hypothesis)**: حيث يعتبر النمو الاقتصادي تابعا للبنية المالية للاقتصاد؛ أي أنه متغير داخلي تابع للتمويل الخارجي المباشر وغير المباشر، هنا اتجاه العلاقة يسير من التطور المالي إلى النمو الإقتصادي، فمن خلال توسع المؤسسات المالية تزداد كمية المعروض من الخدمات المالية مما يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي. أي أن اتجاه العلاقة كما يلي:



في هذا النموذج المؤسسات المالية لها تأثير إيجابي على النمو الإقتصادي من خلال توجيه نسبة كبيرة من الإيداع إلى إستثمارات حقيقية ذات المردودية العالية في الأجل الطويل أو ما يعرف بعملية التحويل. (لمزاودة، 2018/2017، صفحة 121)

ب_ **فرضية إتباع الطلب (Demand -Following Hypothesis)**: حيث انتقدت فرضية توجيه العرض من بعض الإقتصاديين الذين رأوا أن التطور المالي دالة موجبة في الثروة الحقيقية، أي أنه مجرد ناتج فرعي للنمو في الجانب الحقيقي للاقتصاد الذي تحكمه عوامل أخرى، فحسب هذا الإتجاه المال يتبع المشاريع أينما ذهبت؛ أي وجود طلب تابع، بمعنى عندما تقود المشاريع يتبعها المال، فزيادة الطلب على الخدمات المالية التي يوفرها العمق المالي والشمول المالي يؤدي إلى توسع الخدمات المالية وحدث تطور مالي بمعنى أن زيادة الطلب على الأصول والخدمات المالية هو نتيجة لنمو الدخل الحقيقي.

فاتجاه العلاقة يسير كما يلي : (لمزاودة، 2018/2017، صفحة 123)



ج _ **التأثير المتبادل (stage of development)** : يعرف كذلك بالسببية المزدوجة أي بين (Patrick) نوعين من التطور المالي، العرض القائد (Supply-leading) والطلب التابع (Demand-following) ، حيث الأول مصاحب للمرحل الأولى للنمو الاقتصادي في حين الثاني مرتبط بالمراحل المتقدمة من العملية التنموية ، وعلى هذا الأساس يرى باتريك أن الدول النامية سوف تتبع نموذج العرض القائد في المراحل الأولى للعملية التنموية من أجل رفع النمو الإقتصادي وظهور الطلب التابع الذي سيحدث تطورا ماليا . (لمزاودة، 2018/2017، صفحة 124، 125)

وتحدد العلاقة التبادلية المستخلصة من النموذجين كما يلي :



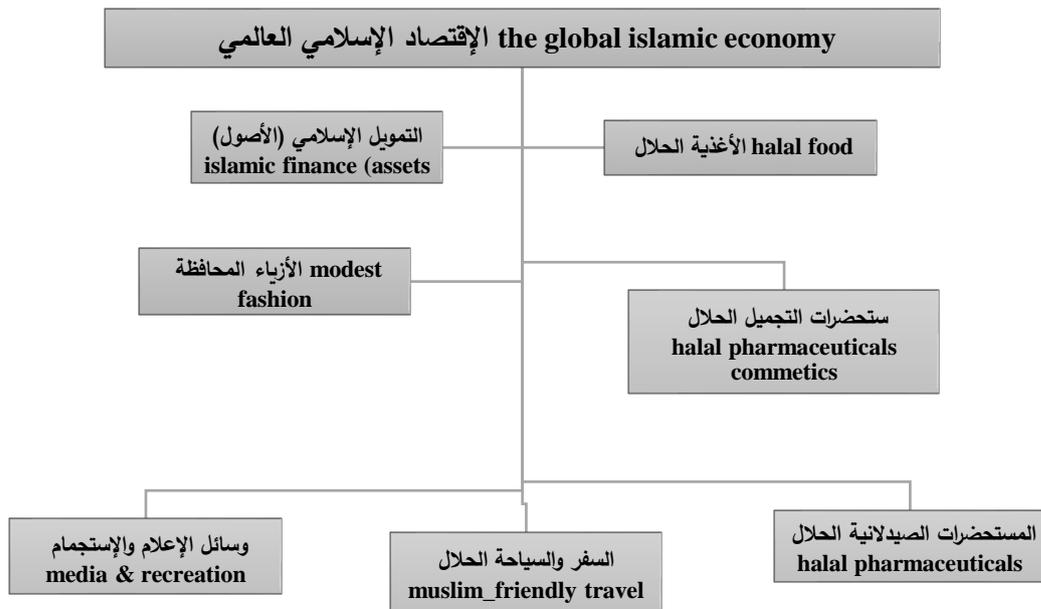
د _ **الحيادية والتأثير السلبي** : معنى الحيادية، أن القطاع المالي وأساسا المصارف لا دور لها في تحريك عجلة النمو الاقتصادي، فحسب (Lucas 1998) فإن القطاع المالي مستقل ومحايدي في أثره عن النمو الاقتصادي، ودوره تم تضخيمه فقط، وبالتالي فإن أيا منهما لا يؤثر في الآخر، ولم يتوصل بعد الباحثون إلى وجود علاقة ذات مغزى بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي. (مومني وشياد، 2016، صفحة 08) في حين ظهرت بعض الدراسات التطبيقية تؤكد أن العلاقة بين التمويل والنمو الاقتصادي هي علاقة غير رتيبة (Non- Monotonic relationship) في هذا الاتجاه وجد كل من (Cecchetti & Kharroubi 2012)، أن التمويل يمكن أن يصبح معيقا وله تأثير سلبي على النمو. (لمزاودة، 2018/2017، صفحة 125)

I.3.3 حجم المالية الإسلامية في الإقتصاد الإسلامي وتأثير تفشي مرض كوفيد_19:

I.3.3.1 **1_3_3 واقع الإقتصاد الإسلامي العالمي** : يعرف تقرير (State of the Global Islamic Economy Report) لسنة 2020/2019 من إنتاج (Dinar Standard) الإقتصاد الإسلامي بأنه "القطاعات التي تتأثر منتجاتها / خدماتها الأساسية من الناحية الهيكلية بالأخلاق والقانون الإسلامي " مما يؤدي إلى تلبية إحتياجات الإستهلاك الأخلاقية المستوحاة من الدين الإسلامي عند (1,8 مليار مسلم).

يؤثر هذا الإقتصاد الإسلامي الذي يشار إليه أيضا باسم الإقتصاد الحلال بشكل مباشر على القطاعات السبعة التالية: (Dinar Standard,2020/2019,p 06)

الشكل رقم(7/1): قطاعات الإقتصاد الإسلامي العالمي



المصدر : من إعداد الطالب إعتامادا على (Dinar Standard,2020/2019)

_ أسس الإقتصاد الإسلامي أساسا متزايد الأهمية في الإقتصاد العالمي مدفوعا بزيادة طلب المستهلكين المسلمين على المنتجات والخدمات المخصصة القائمة على الشريعة الإسلامية التي طورت القطاعات الفرعية العالمية المذكورة آنفا .

_وبات الإقبال على هذه المنتجات يشمل غير المسلمين لما يتمتع به الإقتصاد الإسلامي من قبول عالمي. (Dinar Standard,2020/2019,p 07)

_تمثل القطاعات الأساسية للإقتصاد الإسلامي فرصة إنفاق إستهلاكي إجمالية قدرها (2,2 تريليون دولار) في 2018 ومن المتوقع أن تنمو إلى (3,2 تريليون دولار) بحلول عام 2024 مع أصول تمويل إسلامي تقدر ب (2,5 تريليون دولار) في 2018 ومن المتوقع أن تنمو إلى (3,5 تريليون دولار) بحلول عام 2024 . (Dinar Standard,2020/2019,p 06)

I.3_3_2 حجم قطاعات الإقتصاد الإسلامي :

أ_ **الصناعة المالية الإسلامية (Islamic finance)** : قدرت قيمة صناعة المالية الإسلامية بنحو (2.5 تريليون دولار) من إجمالي الأصول في عام 2018 ومن المتوقع أن تنمو بنسبة 5.5 في المائة بمعدل نمو سنوي مركب لتصل إلى (3.5 تريليون دولار) بحلول عام 2024. (Dinar Standard,2020/2019,p51)

ب_ **الأغذية الحلال (halal food)**: يقدر إنفاق المسلمين العالمي على الغذاء بنحو (1.37 تريليون دولار) في عام 2018 ، بزيادة 5.1% عن عام 2017. ومن المتوقع أن ينمو الإنفاق بنسبة 6.3% سنويًا ليصل إلى (2.0 تريليون دولار) بحلول عام 2024. (Dinar Standard,2020/2019,p27)

ج_ **السفر والسياحة الإسلامية (Muslim-Friendly Travel SUMMARY)**: فُدرت قيمة إنفاق المسلمين على السفر بـ (189 مليار دولار) في عام 2018 ، ومن المتوقع أن ينمو إلى (274 مليار دولار) بحلول عام 2024. (Dinar Standard,2020/2019,p 75)

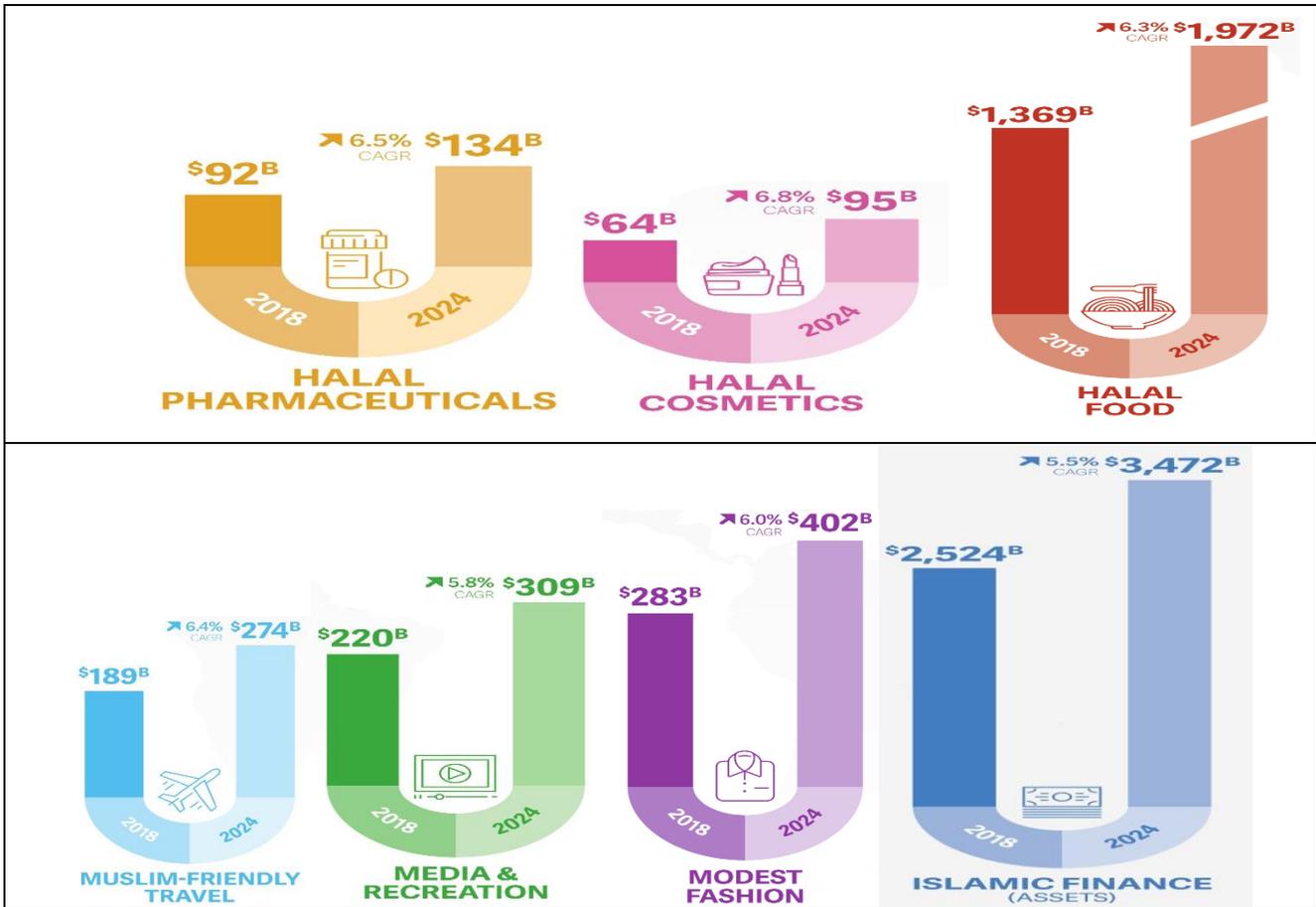
د_ **الأزياء المحافظة (Modest Fashion)**: مع إنفاق المسلمين على الملابس والأحذية تقدر قيمته بـ (283 مليار دولار) في 2018 ، هناك إمكانية كبيرة للأزياء المحتشمة للحصول على شريحة أكبر بكثير من سوق الملابس العالمي البالغ (2.5 تريليون دولار). (Dinar Standard,2020/2019,p 91)

هـ_ **المستحضرات الصيدلانية الحلال (Halal Pharmaceuticals)**: بلغ إنفاق المسلمين على الأدوية (92 مليار دولار أمريكي) في عام 2018 ومن المتوقع أن ينمو إلى (134 مليار دولار أمريكي) بحلول عام 2024. (p Dinar Standard,2020/2019,111)

و_ مستحضرات التجميل الحلال (Halal Cosmetics): يقدر إنفاق المسلمين على مستحضرات التجميل بنحو) 64 مليار دولار) في 2018 ومن المتوقع أن يصل إلى (95 مليار دولار) بحلول عام 2024. (p (Dinar Standard,2020/2019,127

ز_ وسائل الإعلام والإستجمام (Media and Recreation): بلغ إنفاق المسلمين على وسائل الإعلام والترفيه (220 مليار دولار) في عام 2018 ومن المتوقع أن يصل إلى (309 مليار دولار) بحلول عام 2024. (Dinar Standard,2020/2019,p 145)

الشكل رقم (8/1): حجم القطاعات الإقتصاد الإسلامي العالمي



المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على (Dinar Standard,2020/2019)

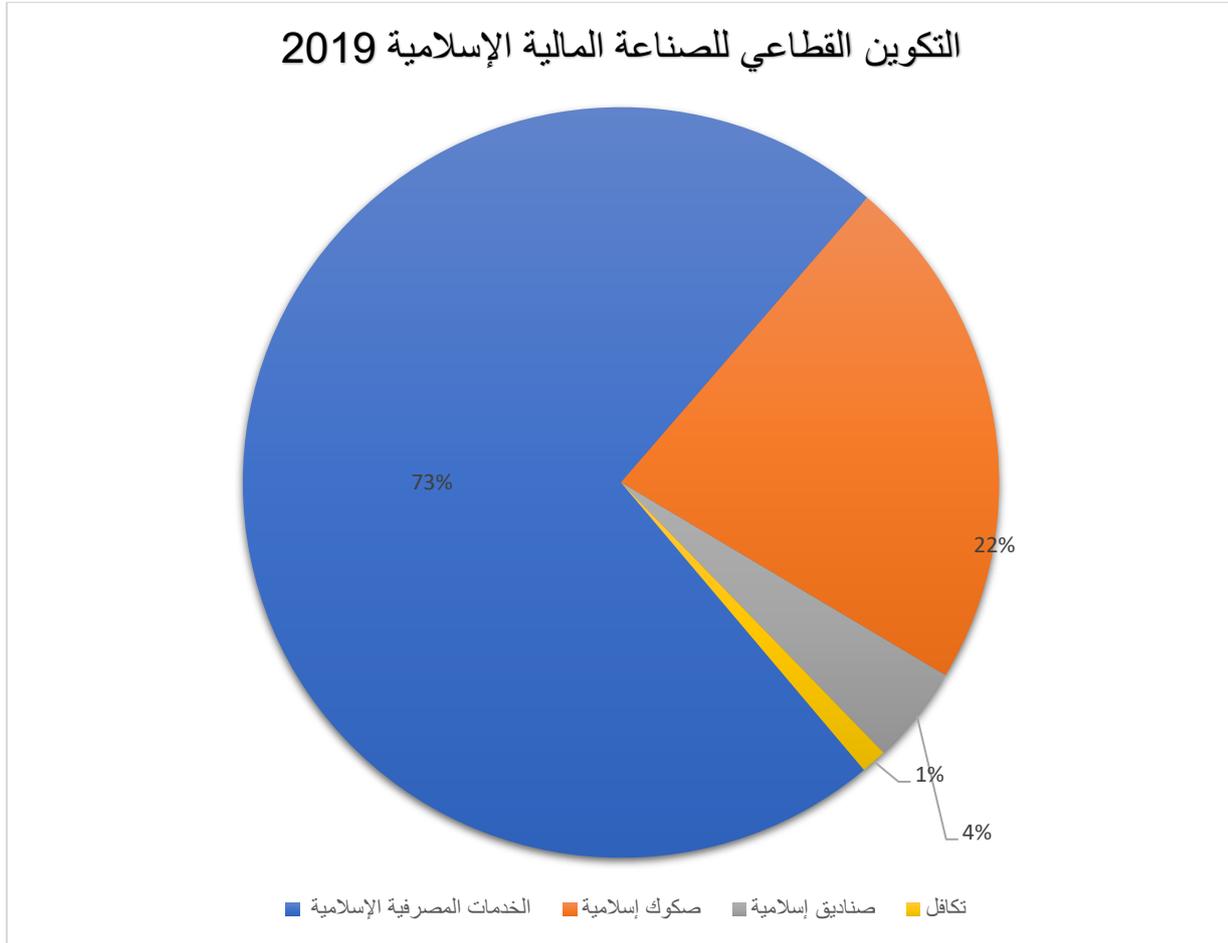
I.3.3_3 حجم الصناعة المالية الإسلامية : في عام 2019 ، سجل مؤشر مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSI) تحسناً مستمراً للعام الثالث على التوالي من حيث القيمة الإجمالية والنمو السنوي. تقدر القيمة الإجمالية المجمعة للقطاعات العريضة الثلاثة من (IFSI) بـ 2.44 تريليون دولار أمريكي ، مقارنة بـ 2.19 تريليون دولار أمريكي المسجلة في عام 2018. بالإضافة إلى ذلك ، سجلت (IFSI) معدل نمو سنوي قدره 11.4٪ مقارنة بمعدل نمو 9.6٪ المسجل. بين عامي 2017 و 2018.

وهذا معدل النمو جدير بالثناء نظراً لأن (IFSI) في عام 2019 واجه ، عوامل جيوسياسية واقتصادية ، بالإضافة إلى انخفاض طويل في قيمة العملة المحلية بالدولار الأمريكي في بعض الدول الأعضاء ،بعبارات محددة شهد قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية في عام 2019 معدل نمو أعلى بنسبة 12.7٪ مقارنة بالنمو المسجل في عام 2018 بنسبة 0.9٪. وارتفعت قيمة أصول القطاع من 1,571.3 تريليون دولار أمريكي في الربع الثاني 2018 إلى 1,765.8 تريليون دولار أمريكي في الربع الثالث من عام 2019. ومع ذلك انخفضت حصة أصول الخدمات المصرفية الإسلامية بمقدار -3.6 نقطة مئوية من (76٪: الربع الثاني 2018) إلى (72.4٪: الربع الثالث من عام 2019). ارتفع بمقدار 3.6 نقطة مئوية من 501.6 مليار دولار أمريكي (22.9٪: 2018) إلى 645.7 مليار دولار أمريكي (26.5٪: 2019). ويرجع ذلك إلى نمو مزدوج الرقم سنوي بنسبة 22.2٪ من حيث قيمة الصكوك المستحقة البالغة 543.4 مليار دولار أمريكي ، ونمو 29.8٪ على أساس سنوي في أصول الصناديق الإسلامية بقيمة 102.3 مليار دولار أمريكي على التوالي في عام 2019. وسجل قطاع التكافل تباطؤاً بنسبة -1.1 نقطة مئوية في نهاية عام 2018 إلى 3.2٪ (4.3٪: 2017) مقيسة بإجمالي المساهمات التكافلية على أساس سنوي. كما انخفضت حصة القطاع من القيمة الإجمالية لمؤشر الخدمات المالية الدولية بشكل هامشي ، بنسبة -0.2 نقطة مئوية ، لتصل إلى 27.07 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2018. (ISLAMIC)
(FINANCIAL SERVICES INDUSTRY STABILITY REPORT 2020 P 04

لقد بلغ عدد المؤسسات المالية الإسلامية في نهاية 2019 نحو 1396 مؤسسة مالية إسلامية مع تسجيل 93 شركة تكنولوجيا خاصة بالمالية الإسلامية ، وتتنوع أصول الصناعة المالية الإسلامية على القطاعات الفرعية التالية: الخدمات المصرفية الإسلامية ، التكافل ،الصكوك المتداولة ، الصناديق الإسلامية ، المؤسسات المالية الإسلامية الأخرى وتشكل الخدمات المصرفية الإسلامية الجزء الأهم والأكبر من المالية الإسلامية (Dinar Standard,2020/2019,p 54)

ويوضح الشكل رقم (9/1) التكوين القطاعي للصناعة المالية الإسلامية العالمية 2019:

الشكل رقم (9/1): التكوين القطاعي للصناعة المالية الإسلامية العالمية 2019



المصدر: من إعداد الطالب إستنادا إلى مرجع : (ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDUSTRY)
(STABILITY REPORT 2020 p13)

I. 3_3_3 تأثير تفشي مرض كوفيد 19 (كورونا) على الصناعة المالية الإسلامية:

تم الإبلاغ عن مرض فيروس كورونا الجديد (covid 19)، لأول مرة في 31 ديسمبر 2019 م في ووهان الصينية وهي مدينة يزيد سكانها عن 11 مليون نسمة ، استمر الفيروس في الانتشار في كل بلدان العالم تقريبا ، لقد كان للوباء بالفعل تأثير كبير على الأنشطة الاقتصادية العالمية . (sutan,mohammed,emmy,2020,p01)

أ_ **الانكماش الاقتصادي المؤدي إلى الديون** : وقد أدت حالات عدم اليقين التي تسبب بها الوباء إلى تعريض الإقتصاد العالمي للخطر ويبدو أن الركود العالمي لا مفر منه لجميع البلدان بما في ذلك دول منظمة التعاون الإسلامي ، في غضون أسابيع قليلة من تفشي وانتشار (covid 19) تجاوزت التداعيات والتأثيرات على الإقتصاد العالمي خلافا للأزمة المالية العالمية 2008 م .

وكان تأثيره على العمال واضح حيث فئة العمال التي يمكنها العمل في المنزل يتمتعون في الغالب بدخل ثابت لكن العمال غير الدائمين أو المناوبين هم معرضون لخطر فقدان أرباحهم لاسيما في الصناعات الأكثر تضررا مثل العقارات ، البناء ، السياحة ، التجارة ، الأغذية ، المشروبات ، مع إغلاق البلدان للمصانع والقطاعات تضخمت الآثار وامتدت إلى معظم الإقتصاد العالمي والتي تظهر آثارها على المدى القصير وستظل محسوسة على المدى الطويل ، تم بالفعل اتخاذ العديد من التدابير من قبل الحكومات في دول منظمة التعاون الإسلامي للحد من الأثر الاقتصادي للأزمة الناجمة عن (covid 19) .

تتجه بعض البلدان ومعظمها من الأسواق الناشئة إلى الديون التي كانت سائدة بالفعل بين دول منظمة التعاون الإسلامي قبل الأزمة وارتفعت بعد الأزمة .

أدى تفشي كوفيد 19 إلى تضخيم نقاط الضعف الحالية مما أدى إلى احتياجات تمويل خارجية ومالية كبيرة ، كانت البنوك المركزية سريعة في الاستجابة للصناعة المالية . (sutan,mohammed,emmy,2020,p02)

ب_ **التأثيرات و الإستجابة من الصناعة المالية الإسلامية** : انخفضت طلبات المستهلكين المحليين بشكل رئيسي بسبب قيود السفر والحركة وحظر التجوال والحجر الصحي والإغلاق التي تفرضه معظم الدول ، وقد أدى ذلك إلى تعطيل سلاسل التوريد العالمية ، وبالتالي دفع العديد من الشركات إلى خفض الإنتاج وتقليص العمالة .

_ لقد فقد عدد كبير من الناس وظائفهم بالفعل وسترتفع البطالة العالمية .

_ لقد هز انتشار (covid 19) أسواق الأسهم العالمية ودول منظمة التعاون الإسلامي حيث تراجع المؤشرات الإسلامية عدة مرات منذ بداية الوباء نهاية سنة 2019 م . (sutan,mohammed,emmy,2020,p03)

II. الدراسات التطبيقية السابقة حول العلاقة بين تطور المالية الإسلامية والنمو الإقتصادي:

سيتم من خلال هذا المبحث عرض مختلف الدراسات التجريبية التي ركزت على دراسة العلاقة بين تطور المالية الإسلامية والنمو الإقتصادي والتي تعتبر قليلة نسبيا مقارنة بالمالية التقليدية .

II.1 عرض الدراسات التطبيقية السابقة.: Error! Bookmark not defined.

II.1_1 دراسة (Saidane, Ben Salama ,Ammar ayachi,2013) بعنوان :

هل الممارسات الحالية للمصارف الإسلامية تعزز النمو الإقتصادي ؟

La pratique actuelle des banques islamic favoris_ T _elle la croissance ?

كان الهدف من هذه الدراسة اختبار العلاقة والآثار المترتبة على التمويل الإسلامي كمحرك للنمو الإقتصادي من خلال بيانات البائل لعينة مؤلفة من 15 دولة : (البحرين ، الإمارات ، الأردن ، الكويت ، قطر ، السعودية ، بنغلادش ، أندونيسيا ، ماليزيا ، باكستان ، تركيا ، مصر ، إيران ، السودان ، اليمن) تمت ملاحظتها على مدى خمس فترات فرعية متتالية مدتها أربع سنوات من (1990 م إلى 2009) وهو ما يسلط الضوء على العلاقة طويلة الأجل بين تطور المالية الإسلامية والنمو الإقتصادي.

_ اعتمدت الدراسة على ثلاث أنواع من المتغيرات في هذا النموذج :

1_متغير النمو الإقتصادي : متغير تابع في النموذج استخدم لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد (PIB reel par hapitant).

2_مؤشرات تطور التمويل الإسلامي Profoudeur: عمق التمويل الإسلامي : حيث استخدم عرض النقود بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي (M3/PIB)، التمويل الإسلامي إلى الناتج المحلي الإجمالي (Fnis/PIB) ، الاستثمار إلى الناتج الداخلي الخام (Invest/PIB).

3_متغيرات المؤشرة على النمو الإقتصادي على المدى الطويل : تمثلت في الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (le ratio des deponce pub/PIB)، الانفتاح التجاري ، معدل التضخم ، التعليم ، استخدام اللوغاريتم للتسجيل الأولي في المدرسة الثانوية .

_ تم الاعتماد في هذه الدراسة على منهجية (Beck et leuine 2004) وتم قياس أثر تطور التمويل الإسلامي على النمو باستخدام طريقة (La method des moment generalises) (MMG) تم تقدير نمو البائل الديناميكي حسب مقارنة (arellano et bover,1995/blundell et bond ,1998) .

_ نتائج الدراسة :

_ وفقا لتقديرات نموذج الدراسة فإن المتغيرات التي تقيس تطور المالية الإسلامية لها معنوية إحصائية أي ذات دلالة إحصائية وعمق التمويل الإسلامي المقاس بنسبة (M3/PIB) له علاقة سلبية ، والذي يبين أن العمق المالي لا يمكن أن يكون فعالا في ظل وجود بيئة غير ملائمة و (Fnis/PIB), (Invest/PIB) لهما علاقة إيجابية وتأثير إيجابي على النمو الإقتصادي

_ إن قيم المعاملات المرتبطة بهذه المتغيرات في جميع الحالات أقل من (0,8_) لا تثبت صحة الفرضية القائلة بأن التمويل الإسلامي يلعب دورا مهما كمحرك للنمو حسب نظرية Schumpeter ، بالإضافة إلى ذلك فإن تأثير هذا القطاع الفرعي على مؤشر النمو في الدول غير مؤكد وذلك بسبب وجود مساهمين آخرين وهم البنوك التقليدية.

_ قد يكون هذا التأثير المحدود على النمو نتيجة لعدم نضج النظام المالي الإسلامي كما يشير (زاهر وحسن 2001) .

II. 1_2 دراسة (dhankarb,tabash,2014) بعنوان :

تطور التمويل الإسلامي والنمو الإقتصادي . أدلة تجريبية من الإمارات العربية المتحدة

Islamic Financial Development and economic Growth Empirical Evidence from (UAE)

كان الهدف من هذه الدراسة التحليل التجريبي بين تطور النظام المالي الإسلامي والنمو الإقتصادي في دولة الإمارات ولتوثيق العلاقة تم استخدام بيانات السلاسل الزمنية من سنة (1990 إلى 2010) . استخدم الباحثان في الدراسة تمويل البنوك الإسلامية الممنوحة للقطاع الخاص من خلال صيغ التمويل كبديل لتطور النظام المالي الإسلامي والنتائج المحلي الإجمالي (GDP) وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي (GFCF) وتدفق الإستثمار الأجنبي المباشر (FDI) وهي تمثل النمو الإقتصادي الحقيقي .

وبالنسبة للتحليل تم اختبار جذر الوحدة (The unit root test) واختبار التكامل المشترك (countegration) واختبار السببية (Granger causality tests).

_ أظهرت النتائج التجريبية أن هناك ارتباط قوي وموجب بين تمويل البنوك الإسلامية والنمو الإقتصادي في دولة الإمارات ، تعزز هذه النتائج فكرة أن النظام المصرفي الذي يعمل بشكل جيد يعزز النمو الإقتصادي، ومع ذلك أشارت النتائج إلى أن العلاقة السببية تحدث فقط في إتجاه واحد أي من التمويل الإسلامي إلى النمو الإقتصادي والتي تتفق مع نظرية شومبيتر الرائدة في العرض ، في هذه الحالة يعمل التطور المالي الإسلامي كعرض يؤدي إلى نقل الموارد من القطاعات التقليدية منخفضة النمو إلى قطاعات الحديثة ذات النمو المرتفع ، وتعزيز وتحفيز استجابة زيادة الأعمال في هذه القطاعات الحديثة ، وأظهرت النتائج أن التمويل الإسلامي ساهم في زيادة الإستثمار

وجذب تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر على المدى الطويل وبطريقة إيجابية في دولة الإمارات العربية واستخلصت الدراسة أن الإمارات يجب أن تولي المزيد من الإهتمام للتمويل الإسلامي .

II. 1_3_دراسة (Kpodar, Imam ,2015) بعنوان :

المالية الاسلامية و النمو الاقتصادي: تحليل تجريبي

Finance islamique et croissance économique :une analyse empirique

كان الهدف من هذه الدراسة تقييم أثر المالية الإسلامية على النمو الإقتصادي من خلال اختبار العلاقة بين تطور المصارف الاسلامية و النمو الاقتصادي في عينة مكونة من 52 بلد ناميا 29 منها أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مع بيانات تغطي الفترة (1990-2010) شملت العينة الدول ذات الدخل المنخفض و المتوسط فقط و تم الإعتماد في هذه الدراسة على المتغيرات التالية:

1_متغير النمو الإقتصادي: معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي (croissance du PIB réel par habitant)

2_مؤشرات تطور المصارف الإسلامية:

إجمالي الإئتمان المقدم من قبل المصارف الإسلامية للقطاع الخاص/الناتج المحلي الإجمالي الإسمي، نسبة أصول المصارف الإسلامية/ PIB ، ودائع المصارف الإسلامية/ PIB ، نسبة رأس مال الأصول ، نسبة العائد على حقوق الملكية، ونسبة العائد على الموجودات.

3_مؤشرات التطور المالي الكلي: الإئتمان المقدم من المصارف الإسلامية الى القطاع الخاص/ PIB ، إئتمان المؤسسات المالية المصرفية و غير المصرفية المقدم الى القطاع الخاص/ PIB ، إجمالي أصول المؤسسات المالية/ PIB ، إجمالي الودائع من النظام المالي.

4_متغيرات مفسرة للنمو الإقتصادي: الناتج المحلي الإجمالي الأولي للفرد، التضخم ، الإنفاق العام، التعليم ، الإبتعاث التجاري، معدلات التبادل التجاري ، جودة المؤسسات (مؤشر سيادة القانون) .

_ نتائج الدراسة: ترتبط المالية الإسلامية ارتباط موجب بالنمو الإقتصادي، بالرغم من التحكم في تأثير مختلف محددات النمو الإقتصادي وكانت هذه النتيجة رغم صغر حجم التمويل الإسلامي نسبيا مقارنة بجميع الأنشطة الإقتصادية و النظام المالي.

تشهد البلدان التي يوجد فيها نشاط للمصارف الإسلامية نمو إقتصاديا أسرع من غيرها.

وكانت النتائج قوية وكل ذلك راجع لاستخدام مؤشرات متعددة لتطور المصارف الإسلامية وبعض المقدرات القياسية (pooling,effets fixes et system GMM) ، بالإضافة إلى إدخال التأثيرات الخاصة بكل بلد وإدخال

(les variables muettes temporelles). بالرغم من أن هذه النتائج تظهر أن المصارف الإسلامية لها تأثير إيجابي على النمو الإقتصادي إلا أن حجم هذا التأثير لا يزال غير مؤكد .

II. 1_4 _دراسة (Azouzi ,echchabi 2015) بعنوان :

"العلاقة بين تطور المالية الإسلامية و النمو الإقتصادي : حالة الامارات".

Islamic finance development and economic growth nexus :the case of the (UAE)

كان الهدف من هذه الدراسة تحليل العلاقة بين تطور المصارف الإسلامية والنمو الإقتصادي في دولة الامارات ، من الثلاثي الأول من عام (2004) إلى الثلاثي الرابع من عام (2011) و ذلك باستخدام التكامل المشترك و اختبار النسبية لغرانجر .

قام الباحثان في هذه الدراسة باستخدام المتغيرات التالية:

_ التمويل الإجمالي للمصارف الإسلامية: مؤشرا للقطاع المالي الإسلامي .

_ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (real GDP) .

_ تكوين رأس المال الثابت الحقيقي (GFCF) .

_ نتائج الدراسة: إستنتج الباحثان عدم وجود علاقة بين تطور المصارف الإسلامية و النمو الإقتصادي في دولة الامارات، و ترجع هذه النتيجة إلى الحجم الصغير للصيرفة الإسلامية بالنسبة للقطاع المصرفي الإجمالي و إلى تراجع الربحية في فترة الدراسة ، أشار الباحثان أنه نظرا لعدم وجود علاقة بين تطور المالية الإسلامية و النمو الإقتصادي على المدى القصير و الطويل ينبغي للسلطات في دولة الامارات أن تنفذ التدابير اللازمة لتطويع القطاع المالي الإسلامي و القطاع الإقتصادي الحقيقي على حد سواء .

II. 1_5 _دراسة (sadraoui , Hleli , 2015) بعنوان :

"تحليل بيانات Panel DATA للمالية الإسلامية و النمو الإقتصادي".

Dynamic Panel DATA analyse for Islamic finance and economic growth

كان الهدف من هذه الدراسة دراسة تفاعلات الديناميكية بين المالية الإسلامية و النمو الإقتصادي من خلال إستخدام لوحة بيانات الإقتصاد القياسي و اختبار التكامل المشترك و اختبار جذر الوحدة لمعرفة ما إذا كان النظام المالي الإسلامي يؤثر على النمو، في عينة مكونة من 15 دولة من دول الشرق الأوسط و شمال افريقيا (MENA) و ماليزيا من سنوات (2000-2011).

_ قام الباحثان باستخدام المتغيرات التالية:

إجمالي التمويل المصرفي الإسلامي: مؤشر المالية الإسلامية ، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP per capita) ، الإستثمار الثابت ، التضخم ، الإنفاق الإستهلاكي Log إئتمان القطاع الخاص في المصارف الإسلامية / GDP

_ نتائج الدراسة:

أظهرت نتائج التقدير التي تم الحصول عليها باستخدام اللوحة الثابتة أن ائتمان القطاع الخاص من قبل البنك الاسلامي مؤثر و أكثر أهمية من ائتمان القطاع الخاص من خلال الخدمات المصرفية التقليدية في دول (MENA) و ماليزيا، وتفسر هذه الأهمية من خلال سعر الفائدة الذي يساوي الصفر في البنوك الإسلامية خلافاً للبنوك التقليدية.

II. 1_6_ دراسة (majidi,2016) بعنوان :

" المالية الإسلامية والنمو الإقتصادي :ماهي التفاعلات في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟ " .

« La finance islamique et la croissance economic : Quelle interaction dans les pays de MENA ? »

إقترح الباحث في هذه الدراسة تقديم تقييم تجريبي للعلاقة بين تطور المالية الإسلامية والنمو الإقتصادي حيث اعتمد على مقارنة مبتكرة بطرق متعددة ، وتجدر الإشارة هنا إلى أنه للمرة الأولى تتناول مسألة العلاقة بين تطور المالية الإسلامية والنمو الإقتصادي في حالة بيانات البانل مع آثار العتبة (effects de seuil). قام الباحث بإجراء ثلاث دراسات قياسية باستخدام بيانات البانل في 15 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (Mina) وجنوب شرق آسيا خلال فترة (2000 – 2009).

قام الباحث في الدراسة الأولى: باختيار العلاقة بين المتغيرين تجريبيا والهدف منها هل تطور المالية الإسلامية هو محدد رئيسي للنمو الإقتصادي في دول (Mina) وجنوب شرق آسيا .

وفي الدراسة الثانية : قام بتحليل تأثير الجودة المؤسسة على علاقة التمويل الإسلامي بالنمو واستخدم طريقة المربعات الصغرى (Mco) ،(le technique des variables instrumentales)، طريقة المربعات الصغرى المعممة (MMG) على نموذج البانل الديناميكي حسب مقارنة (Blundell & Bond ,1998).

وفي الدراسة الثالثة تم اختبار العلاقة الخطية بين التمويل الإسلامي والنمو الإقتصادي باستخدام ثلاث طرق .

_ إستخدم الباحث هنا مجموعة من المتغيرات :

1_ متغيرات التحكم : الناتج المحلي الإجمالي الأولى للفرد (PIB initial)، حصة رأس المال البشري للفرد (le

stock du capital humain par tete)، الإنفاق العام ، الإنفتاح التجاري ، التضخم ، السكان .

2_ المتغيرات المتعلقة بتطور النظام المالي الإسلامي : الائتمان الخاص ، الودائع المصرفية الإسلامية ، الخصوم السائلة ، الأصول المصرفية الإسلامية .

_ نتائج الدراسة : توصل الباحث من خلال مختلف المقاربات إلى أن تطور المالية الإسلامية يرتبط ارتباطاً إيجابياً بالنمو الإقتصادي ، أما فيما يتعلق بتأثير الجودة المؤسسية على العلاقة بين التمويل الإسلامي والنمو الإقتصادي كشفت نتائج البائل الديناميكي عن وجود تأثير عتبة نسبية على مستوى المتغيرات المؤسسية (الفساد ، سيادة القانون ، الاستقرار السياسي ، فعالية الحكومة والديموقراطية) عند قياس أثر تطور المالية الإسلامية على النمو. وتوصلت الدراسة الثالثة أن العلاقة غير خطية بين تطور المالية الإسلامية والنمو الإقتصادي .

II. 1_7_ دراسة (شيام ومومني ، 2016) بعنوان :

"هل ساهمت المصارف الإسلامية في النمو الإقتصادي ؟ : دلائل تجريبية من ماليزيا "

سعت هذه الدراسة في اختبار العلاقة بين تطور المصارف الإسلامية من جهة و انعكاساته على النمو الإقتصادي من جهة أخرى، حيث اعتمدت هذه الدراسة على التطور المالي ممثلاً بإجمالي التمويلات المتوافقة مع الشريعة في ماليزيا وعلاقتها بالنمو الإقتصادي وذلك للفترة (2000- 2013) من خلال استخدام: الناتج المحلي الاجمالي، الاستثمار الاجنبي المباشر ، تكوين راس المال الثابت، و قد تم استخدام أداتي التكامل المشترك و اختبار نسبية لاغرانج.

_ نتائج الدراسة :

_ نظرية المالية الإسلامية تعزز من التطور الإقتصادي من خلال العلاقة المباشرة بالإقتصاد الحقيقي و المعاملات المرتبطة بالسلع و الخدمات، فهو يتمتع عن النشاطات و المنتجات المحرمة و يدعم النمو الإقتصادي و العدالة الإجتماعية.

_ أثبتت نتائج اختبار التكامل المشترك وجود إتجاه نمو مشترك لمتغيرات النمو الإقتصادي و التطور المصرفي الإسلامي في ماليزيا بمعنى وجود علاقة توازنية بينهما و في الأجل الطويل التمويل المصرفي الإسلامي مرتبط طردياً ومعنوياً مع النمو الإقتصادي. وفي الأجل القصير نجد ان التمويل المصرفي الإسلامي لا يسبب النمو الإقتصادي في ماليزيا.

_ لكن توجد علاقة في إتجاه واحد بين التمويل الإسلامي و الاستثمار الثابت في الأجل القصير إضافة إلى أن المصرفية الإسلامية تعتبر بيئة مناسبة لجذب الإستثمار الأجنبي الى ماليزيا

II. 1_8_ دراسة (Oujgha, Chaik, Melloul, 2017) بعنوان :

" تحليل تجريبي للصيرفة الإسلامية والنمو الإقتصادي "

Empirical analysis of Islamic Banking and economic Growth

كان الهدف من هذه الدراسة اختبار العلاقة بين نموذج التمويل الإسلامي الذي تم تقييمه من خلال المصارف الإسلامية والنمو الاقتصادي .

أجريت الدراسة على مجموعة من الدول (9 دول) (البحرين ، السعودية ، الإمارات ، الكويت ، ماليزيا ، أندونيسيا ، تركيا ، باكستان) وهي دول سبق أن أنشأت التمويل المصرفي الإسلامي من فترة (2008 – 2014) ، استخدم الباحثون نموذج البنائ لإيجاد العلاقة بين التطور المالي والنمو الإقتصادي وتم التقدير باستعمال طريقة المربعات الصغرى المعممة .

إعتمدت الدراسة على عدة متغيرات مستقلة : إجمالي أصول المصرف الإسلامي ، حسابات الإستثمار والأصول المالية ، نسبة إلى الدخل نسبة الدخل غير المالي نسبة الدخل على الأصول الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد كمتغير تابع .

_ نتائج الدراسة : أظهرت النتائج بالرغم من صغر حجمها مقارنة بجميع الأنشطة الإقتصادية والنظام المالي حيث أثبتت إرتباط إيجابي بين تطور المالية الإسلامية والنمو الإقتصادي ويظهر الأثر المشجع والمهم لحسابات الإستثمار الخاصة بالمصارف الإسلامية في هذه الدراسة ، وأثبتت أن رأس المال المستثمر من قبل المصارف الإسلامية في الدول التي لم تعتمد بعد هذا التمويل الإسلامي سيحسن الربحية ويعزز النوم الإقتصادي

II. 2 مناقشة الدراسات السابقة ومقارنتها مع الدراسة الحالية :

من خلال إطلاعنا على الدراسات التجريبية السابقة التي اهتمت بدراسة أثر تطور المالية الإسلامية على النمو الإقتصادي ، اتضح لنا أن أغلب هذه الدراسات باللغة الأجنبية (الإنجليزية ، الفرنسية) وتمت في السنوات الأخيرة الماضية ، وهذا مما يدل ويؤكد إهتمام الباحثين ومراكز البحث العلمي بموضوع العلاقة بين تطور المالية الإسلامية والنمو الإقتصادي وأن هذه الدراسات التي عالجت الموضوع قليلة نسبيا مقارنة بالمالية التقليدية .

وتوصلنا من خلال ذلك أن النتائج حول طبيعة هذه العلاقة متضاربة ومختلفة عن بعضها ونوضحها في ما يلي:

_ أظهرت نتائج بعض الدراسات وجود علاقة إيجابية بين تطور المالية الإسلامية والنمو الإقتصادي بينما توصل الباحثون في بعض الدراسات الأخرى إلى عدم وجود علاقة بينهما .

_ بعض الدراسات توصلت إلى وجود علاقة غير خطية (Non lineaire) تطور المالية الإسلامية والنمو الإقتصادي.

_ إنقسمت الدراسات التجريبية حول اتجاه العلاقة السببية بين المالية الإسلامية والنمو الإقتصادي إلى مؤيدة لفرضية "العرض القائد" التي تؤكد على التأثير الإيجابي لتطور المالية الإسلامية على النمو الإقتصادي ، وبين مؤيد للفرضية العكسية "الطلب التابع" التي تؤكد أن تطور المالية الإسلامية تابع للنمو الإقتصادي .

_ يعود السبب في كون نتائج الدراسات متباينة إلى عدة أمور :

أ_ تنوع أبعاد وإتجاهات الدراسات التي تمت على موضوع العلاقة بين تطور المالية الإسلامية والنمو الإقتصادي.

ب_ تنوع الطرق القياسية والكمية فمنهم من اعتمد على السلاسل الزمنية لتحليل لتتبع وتحليل الظاهرة على مستوى الدولة الواحدة ومنهم من استخدم البيانات المقطعية عبر الزمن لمجموعة من الدول .

ج_ إعتقاد بعض الباحثين على عينة من الدول التي تنتمي إلى مراحل تنموية مختلفة ومتفاوتة .

د_ إختلاف الفترات الزمنية في هذه الدراسات ، حيث طول السلسلة الزمنية عامل مؤثر على نتائج الدراسة وإختلاف المتغيرات المستخدمة في الدراسات خاصة المتعلقة بتطور المالية الإسلامية .

هـ_ نقد بعض التقنيات المستعملة في الدراسات التجريبية السابقة وتوظيف أخرى جديدة .

_ إشتراكت دراستنا الحالية مع بعض الدراسات السابقة في استخدام طريقة تحليل بيانات البائل لعينة من الدول بالإضافة إلى ذلك إدخال عدد من المتغيرات المفسرة للنمو وأخرى تمثل تطور المالية الإسلامية .

أما في ما يخص النقاط التي اختلفت فيها دراستنا الحالية عن الدراسات التجريبية السابقة فتتمثل فيما يلي :

_ **مصادر البيانات** : تتنوع مصادر البيانات المستعملة في الدراسة القياسية حسب طبيعة ونوع الدراسة فيوجد قواعد بيانات تتوفر مجانا وأخرى بمقابل مادي أو إشتراك سنوي .

_ **عينة الدراسة** : وهي تشمل عينة مكونة من 15 دولة من أعضاء منظمة التعاون الإسلامي (OIC) تتمثل في كل من : المملكة العربية السعودية ، الأردن ، الكويت، قطر ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، لبنان ، عمان ، ماليزيا ، إيران ، باكستان ، السودان ، تركيا ، بنغلاديش إندونيسيا ، بروناي (دار السلام) ، تم إختيارها على أساس توافر البيانات المالية .

_ **فترة الدراسة** : شملت قاعدة البيانات الفترة من (2013،2019) إلا أن، الدراسة القياسية جاءت لسنوات (2015،2019) أي خمس سنوات الأخيرة فقط وذلك لنقص في البيانات المالية الإسلامية لعدم تصريح بعض الدول بأرقام المالية الإسلامية لمجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) .

_ توجد جوانب عدة اختلفت فيها دراساتنا الحالية عن الدراسات التجريبية السابقة إلا أن هذه المذكورة أهمها .

خاتمة

تضمن هذا الفصل الأدبيات النظرية والتطبيقية حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى الإطار النظري حول طبيعة العلاقة بين تطور المالية الإسلامية والنمو الإقتصادي ، حيث اتضح أن الأدبيات النظرية الحديثة حول العلاقة بين التطور المالي والنمو الإقتصادي تشير إلى وجود قطاع مالي قوي ومتطور يعتبر شرط أساسي من شروط تحقيق التنمية الإقتصادية وتعزيز النمو الإقتصادي ، وأن توسع الصناعة المالية الإسلامية خلال العقد الأخير بشكل مطرد في شتى الإقتصاديات ومن المرجح أن تصبح ذات أهمية نظامية في المستقبل لتصبح سوقا تنافس المالية التقليدية في العديد من الإقتصاديات .

ورغم الأداء المعتبر الذي حققته إلا ان هناك فجوة كبيرة مقارنة بالمالية التقليدية في الإقتصادات الصاعدة والنامية وحتى في إقتصادات الإسلامية.

وبعد التطرق في المبحث الثاني إلى الدراسات التجريبية السابقة التي تناولت العلاقة بين تطور المالية الإسلامية ومناقشتها اتضح وجود تضارب واختلاف في نتائج الدراسات لعدة أسباب ذكرت سابقا .

لذلك سيتم من خلال هذا الفصل الثاني إعادة إختبار العلاقة بين تطور المالية الإسلامية والنمو بمعطيات تختلف عن الدراسات السابقة من وجوه وتتفق معها في وجوه .

الفصل الثاني

الدراسة القياسية

حول أثر تطور المالية الإسلامية على النمو الإقتصادي خلال الفترة
(2019/2015)

تمهيد

تتعدد وتعددت الدراسات التجريبية السابقة التي تناولت موضوع أثر تطور المالية الإسلامية على النمو الإقتصادي ، حيث قام الباحثون في دراساتهم باختبار العلاقة عن طريق مختلف نماذج الإقتصاد القياسي ، إذ أنه لا يوجد توافق بشكل كامل بين نتائج هذه الدراسات وسجل تضارب واختلاف بين نتائجها فتوصل بعض الباحثين إلى وجود إرتباط معنوي فيما توصل آخرون إلى عدم وجود المعنوية الإحصائية بينهما ، فمن أجل ذلك تم الإستناد إلى بعض الدراسات التطبيقية لمعرفة نوع العلاقة التأثيرية بين المالية الإسلامية والنمو الإقتصادي وهي دراسة كل من : (Kpodar, Imam ,2015)، (Azouzi ,echchabi 2015)، (sadraoui , Hleli , 2015) (majidi,2016) ، (Oujgha,Chaik,Melloul,2017) ، ومن أجل إختبار المؤشرات والمتغيرات المهمة في إختبار نوع العلاقة موضوع الدراسة وتم الإختبار باستخدام اسلوب بيانات البائل الديناميكي .

وكان الهدف الرئيسي في هاته المرحلة من الدراسة قياس أثر تطور المالية الإسلامية على النمو الإقتصادي باستعمال مجموعة من البيانات لعينة مكونة من 15 دولة إسلامية من أعضاء منظمة التعاون الإسلامي (OIC) تم اختيارها على أساس توافر البيانات المالية خلال الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى سنة 2019 حيث سجلنا 65 مشاهدة وذلك حسب ما توفر لدينا من قواعد بيانات.

وللوصول إلى ذلك سوف يتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين : حيث سيتضمن المبحث الأول الطريقة والأدوات المستعملة من عينة ومتغيرات ومصادر الدراسة ومنهجية الدراسة القياسية ، أما بالنسبة للمبحث الثاني فسيتم تقدير النموذج وعرض وتحليل النتائج ومقارنتها

I. الطريقة والأدوات المستعملة :

I.1_ عينة الدراسة: تتكون عينة هذه الدراسة من 15 دولة إسلامية من أعضاء منظمة التعاون الإسلامي (OIC)، تم اختيارها على أساس توافر البيانات المالية لها، وهي: المملكة العربية السعودية، الأردن، الكويت، قطر، دولة الإمارات العربية المتحدة، لبنان، عمان، ماليزيا، إيران، باكستان، السودان، تركيا، بنغلاديش، أندونيسا وأخيرا دولة بروناي (دار السلام).

I.2_ منهجية الدراسة القياسية : هذه الدراسة تعتمد على إستخدام أسلوب بيانات البائل الديناميكي (Dynamic panel data) التي تعرف على أنها بيانات مقطعية مقاسة في فترات زمنية معينة ، الفائدة الرئيسية من إستخدامها هي زيادة الدقة في التنبؤ من خلال زيادة عدد المشاهدات عن طريق ربط عدد المشاهدات المقطعية بعدد فترات زمنية، واستعملت طريقة الفروق (GMM) خلال الفترة (2015-2019).

I.3_ متغيرات الدراسة : تهدف هذه الدراسة القياسية إلى تحديد وتقييم أثر تطور المالية الإسلامية على النمو الإقتصادي ، وذلك بالإعتماد على الدراسات التجريبية السابقة الخاصة بكل من : (Kpodar, Imam, 2015) (Azouzi, echchabi 2015) ، (sadraoui , Hleli , 2015) (majidi, 2016) (Oujgha, Chaik, Melloul, 2017) ، وذلك باستخدام ثلاثة أنواع من المتغيرات متغير النمو الإقتصادي ، مؤشر تطور المالية الإسلامية ، متغيرات أخرى مفسرة للنمو .

والجدول رقم (1/2) يتضمن التعريف بهاته المتغيرات المستعملة في النموذج القياسي :

الجدول رقم (1/2): التعريف بالمتغيرات المستعملة في نموذج الدراسة

نوع المتغير	رمز المتغير	إصطلاح المتغير
مؤشر النمو الإقتصادي	GDPPC	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ويمثل المتغير التابع ويرمز له ب (GDP per capita)
مؤشرات تطور المالية الإسلامية	TIF	إجمالي التمويل الإسلامي: إجمالي التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية
	TISASSETS	إجمالي أصول المالية الإسلامية: إجمالي الأصول (الخدمات المصرفية الإسلامية)
المتغيرات المفسرة للنمو الإقتصادي	TRADE	الإنفتاح التجاري : درجة الإنفتاح التجاري للإقتصاد "TRADE OPENNESS, Trade (% of GDP)"
	FIXFC	إجمالي تكوين رأس المال الثابت "Gross fixed capital formation"
	GENGOV	الإنفاق الحكومي الإستهلاكي العام " General gouvernement final " consumption expenditure (% of GDP)

المصدر : من إعداد الطالب بناء على متغيرات النموذج محل الدراسة (دليل قاعدة البيانات)

I.4_ مصادر بيانات الدراسة : تم الحصول على بيانات المتغيرات والمؤشرا المستعملة في الدراسة و التي احتوتها قاعدة البيانات من مصادر متعددة : قاعدة بيانات البنك الدولي (WB) ، الخاصة بالمؤشرات الدولية للتنمية (WDI) ، قاعدة بيانات سيسرك (SESRIC) مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية التابع لمنظمة التعاون الإسلامي (OIC) والمستمدة من قاعدة بيانات مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) والجدول التالي يوضح مصادر بيانات المتغيرات محل الدراسة :

الجدول رقم(2/2):مصادر بيانات الدراسة لقاعدة البيانات

المتغيرات	رمز المتغير	المصدر
مؤشر النمو الإقتصادي	GDPPC	قاعدة بيانات البنك الدولي (WB)
مؤشرات تطور المالية الإسلامية	TIF	قاعدة بيانات سيسرك (SESRIC) التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي (OIC)، مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)
	TISASSETS	
المتغيرات المفسرة للنمو الإقتصادي	TRADE	قاعدة بيانات البنك الدولي (WB) ، الخاصة بالمؤشرات الدولية للتنمية (WDI)
	FIXFC	
	GENGOV	

المصدر : من إعداد الطالب بناء على مصادر بيانات الدراسة وقواعد البيانات

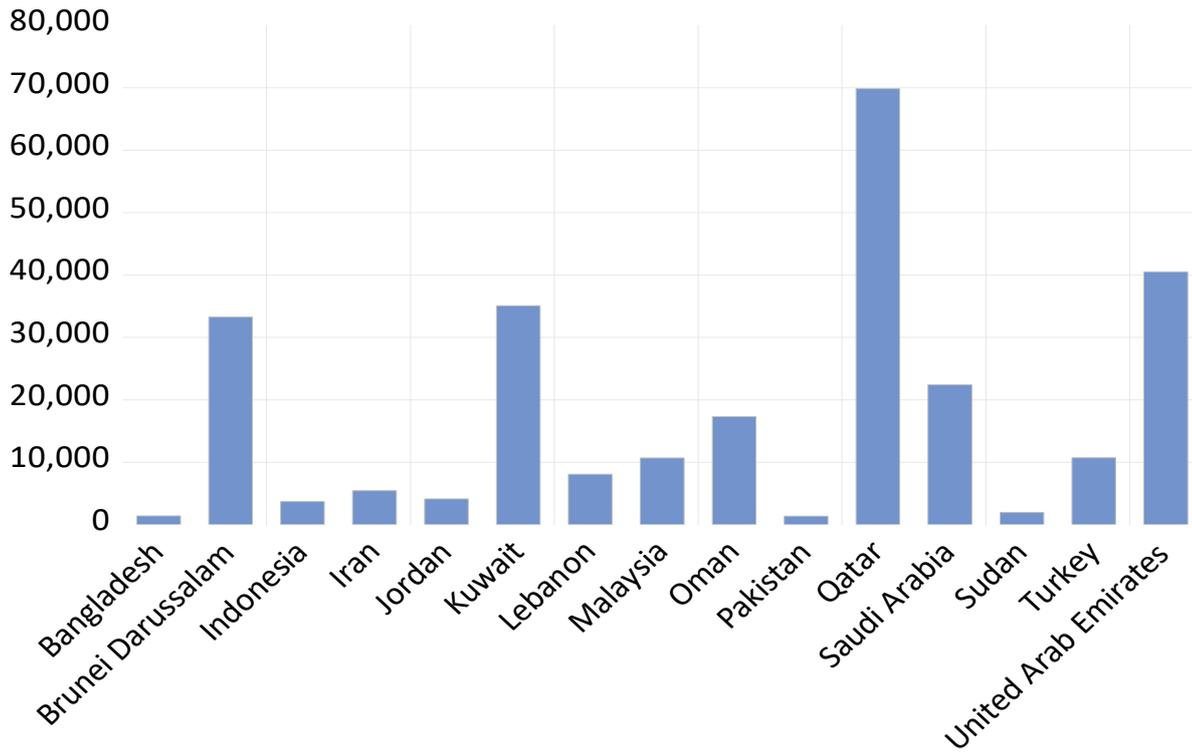
II. خطوات تقدير النموذج وعرض وتحليل النتائج :

II.1_ التمثيل البياني لأهم المتغيرات النموذج :

_ فيما يلي التمثيل البياني لمتوسطات أهم المتغيرات المستخدمة في الدراسة والتي يمكن ايرادها على النحو التالي:

الشكل رقم (10/1): نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2015-2019)

Mean of GDPPC by CON01

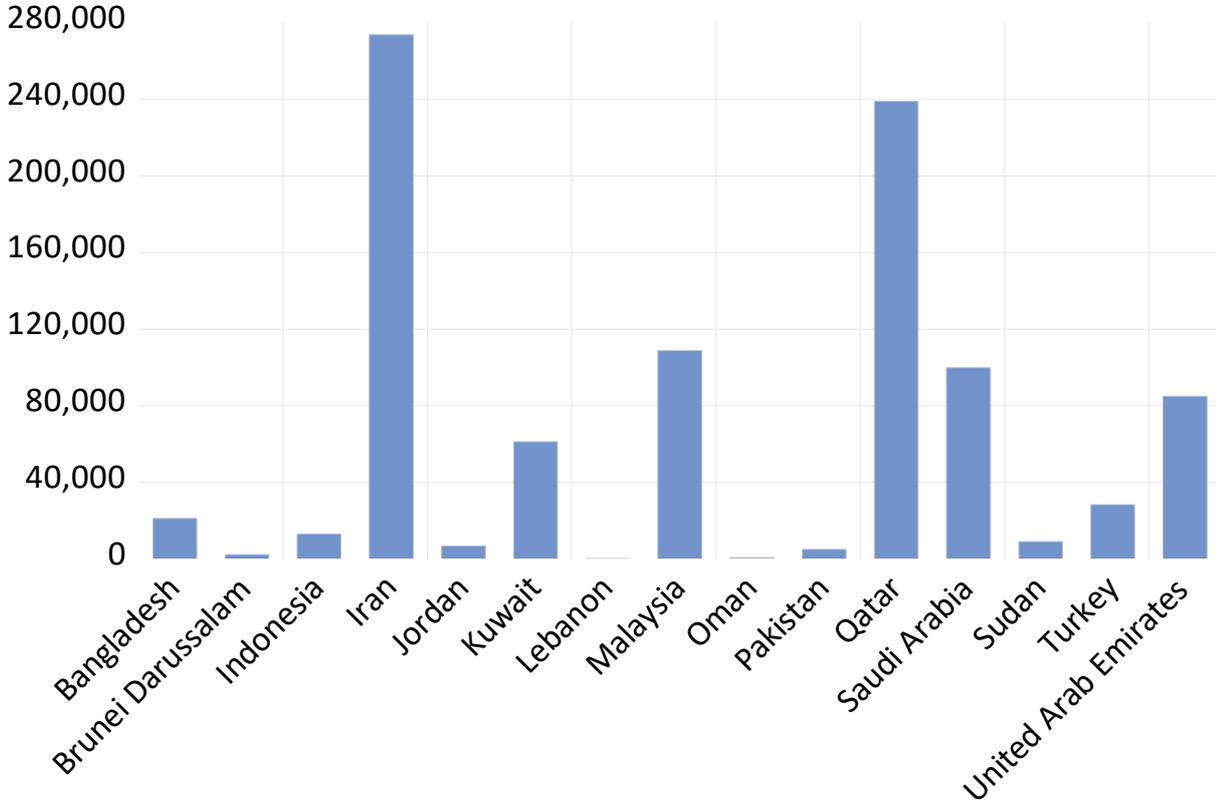


المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews v10

- نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن هناك تفاوت ملحوظ في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول الإسلامية المشكلة لعينة الدراسة، حيث نلاحظ أن أعلى نسبة تسجلها قطر ثم دولة الإمارات العربية المتحدة ثم الكويت ودولة بروناي (دار السلام) وبعدها تأتي المملكة العربية السعودية وعمان وباقي الدول بنسب مختلفة وهذا ما يؤكد أن الدول المشكلة لعينة الدراسة مختلفة من حيث الخصائص فيما يخص هذا المتغير المتمثل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل رقم (11/1): إجمالي التمويل الإسلامي خلال الفترة (2015-2019)

Mean of TIF by CON01

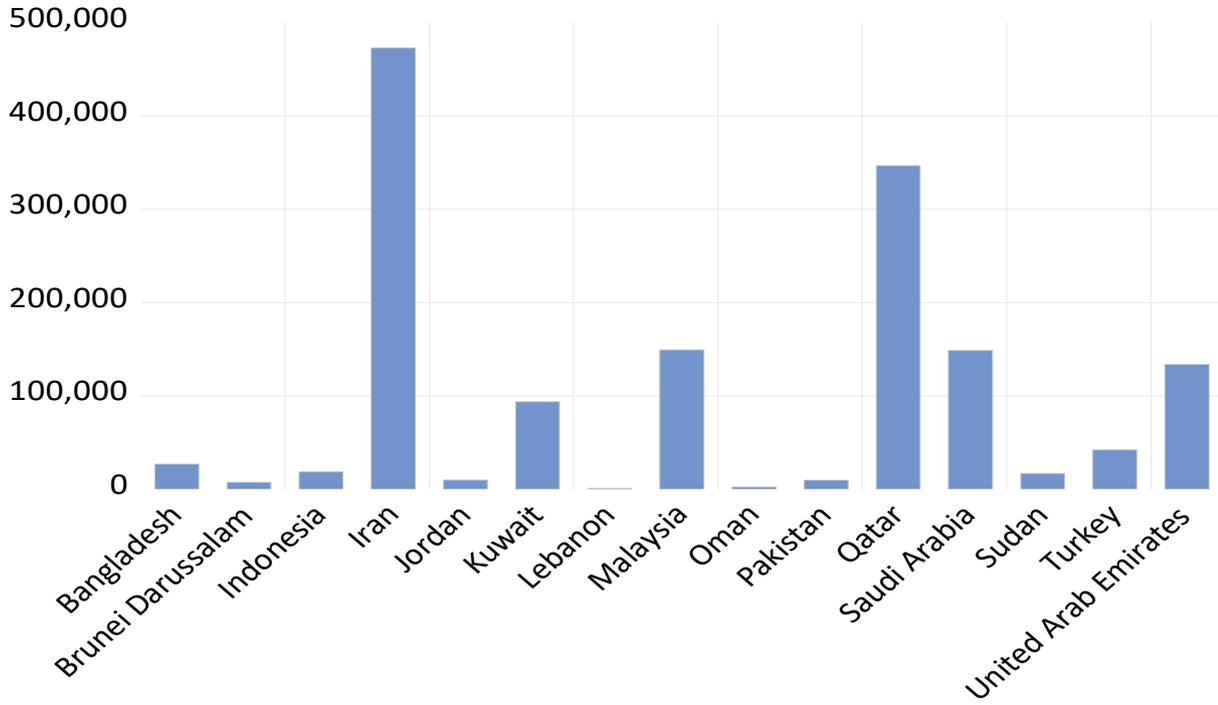


المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews v10

- نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن هناك تفاوت ملحوظ في متوسط إجمالي التمويل الإسلامي في الدول الإسلامية المشكلة لعينة الدراسة، حيث نلاحظ أن أعلى نسبة تسجلها دولة إيران تليها دولة قطر ثم ماليزيا و المملكة العربية السعودية ثم بعد ذلك تأتي دولة الإمارات العربية المتحدة و الكويت .
 _ أما باقي الدول فهي بنسب مختلفة وهذا ما يؤكد أن الدول المشكلة لعينة الدراسة مختلفة من حيث الخصائص فيما يخص هذا المتغير المتمثل في إجمالي التمويل الإسلامي.

الشكل رقم (12/1): إجمالي الأصول المالية الإسلامية خلال الفترة (2015-2019)

Mean of TISASSETS by CON01



المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews v10

- نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن هناك تفاوت ملحوظ في متوسط إجمالي الأصول المالية الإسلامية في الدول الإسلامية المشكلة لعينة الدراسة، حيث نلاحظ أن أعلى نسبة تسجلها دولة إيران تليها دولة قطر ثم ماليزيا والمملكة العربية السعودية ثم بعد ذلك تأتي دولة الإمارات العربية المتحدة والكويت أما باقي الدول فهي بنسب مختلفة وهذا ما يؤكد أن الدول المشكلة لعينة الدراسة مختلفة من حيث الخصائص فيما يخص هذا المتغير المتمثل في إجمالي الأصول المالية الإسلامية.
- ما تجدر الإشارة إليه وبناء على الشكلين السابقين فإن هناك تطابق ما بين المتغيرين (إجمالي التمويل الإسلامي، إجمالي الأصول المالية الإسلامية) في الدول المشكلة لعينة الدراسة.
- ما يمكن استخلاصه من هذه النتائج الوصفية لعينة الدراسة أن الدول الرائدة في مجال المالية الإسلامية تتمثل في: إيران، قطر، ماليزيا، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة والكويت.

II.2_ تحليل علاقة الارتباط :

تعتبر دراسة معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة والتابعة من الخطوات الأولية المهمة في التحليل القياسي، للوقوف على اتجاه العلاقة بين المتغيرات المستخدمة في ذلك التحليل، وعليه قامت هذه الدراسة بتحليل علاقة الارتباط بين محددات المالية الإسلامية (إجمالي التمويل الإسلامي، إجمالي الأصول المالية الإسلامية)، (الإنفاق التجاري، إجمالي تكوين رأس المال الثابت، إجمالي الإنفاق الحكومي الإستهلاكي العام) والنمو الاقتصادي (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) وذلك للوقوف على طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات تمهيدا لإجراء تحليل الانحدار.

الجدول رقم (3/2): معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة

	GDPPC	TIF	TISASSETS	TRADE	FIXCFC	GENGOV
GDPPC	1	0.06	0.04	-0.057	-0.078	-0.06
TIF	0.06	1	0.995	0.168	0.12	0.22
TISASSETS	0.046	0.995	1	0.172	0.104	0.229
TRADE	-0.057	0.168	0.17	1	-0.06	0.4
FIXCFC	-0.078	0.12	0.104	-0.06	1	0.18
GENGOV	-0.06	0.22	0.229	0.40	0.18	1

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews v10

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن علاقة متغير النمو الإقتصادي من خلال نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDPPC) مع إجمالي التمويل الإسلامي (TIF) تقدر ب 6 %، وعلاقته مع إجمالي الأصول المالية الإسلامية (TISASSETS) تقدر ب 4 % وعلاقتها مع الإنفاق التجاري (TRADE) تقدر ب -5,7 %، وعلاقته مع إجمالي تكوين رأس المال الثابت (FIXCFC) تقدر ب -7,8 % وأخيرا علاقته مع إجمالي الإنفاق الحكومي الإستهلاكي العام (GENGOV) تقدر ب -6 %.

أما علاقة متغير إجمالي التمويل الإسلامي (TIF) مع باقي المتغيرات الأخرى فهي كما يلي: علاقته مع إجمالي الأصول المالية الإسلامية تقدر ب 99,5 %، علاقته مع الإنفاق التجاري (TRADE) تقدر ب 16,8 %، علاقته مع إجمالي تكوين رأس المال الثابت (FIXCFC) تقدر ب 12 % وأخيرا علاقته مع إجمالي الإنفاق الحكومي الإستهلاكي العام (GENGOV) تقدر ب 22 %.

أما علاقة متغير إجمالي الأصول المالية الإسلامية (*TISASSETS*) مع الانفتاح التجاري (*TRADE*) تقدر بـ 17% وعلاقته مع إجمالي تكوين رأس المال الثابت (*FIXCFC*) تقدر بـ 10,4% وأخيرا علاقته مع إجمالي الإنفاق الحكومي الاستهلاكي العام (*GENGOV*) تقدر بـ 22,9%.

كما أن علاقة متغير الإنفتاح التجاري (*TRADE*) مع إجمالي تكوين رأس المال الثابت (*FIXCFC*) تقدر بـ 6- %، وعلاقته مع إجمالي الإنفاق الحكومي الاستهلاكي العام (*GENGOV*) تقدر بـ 40%.

وأخيرا علاقة متغير إجمالي تكوين رأس المال الثابت (*FIXCFC*) مع إجمالي الإنفاق الحكومي الاستهلاكي العام (*GENGOV*) تقدر بـ 18%.

II. 3_ نموذج القياس : يمكن صياغة نموذج الدراسة في معادلة الإنحدار التالية:

$$GDPPC_{it} = \alpha_0 + \beta_1 TIF_{it} + \beta_2 TISASSETS_{it} + \beta_3 TRADE_{it} + \beta_4 FIXCFC_{it} + \beta_5 GENGOV_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث: i : تشير إلى عدد الدول ($i=1.....15$)، وتشير t إلى الزمن ($t=2013.....2019$)

($\beta_1 \dots \beta_9$): معاملات المتغيرات المستقلة.

$GDPPC_{it}$: المتغير التابع الذي يمثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

TIF_{it} : إجمالي التمويل الإسلامي.

$TISASSETS_{it}$: إجمالي الأصول المالية الإسلامية.

$TRADE_{it}$: الانفتاح التجاري.

$FIXCFC_{it}$: إجمالي تكوين رأس المال الثابت.

$GENGOV_{it}$: إجمالي الانفاق الحكومي الاستهلاكي العام.

II. 4_ تحليل نتائج بيانات البانل الديناميكي بطريقة تقدير الفروق:

- تعتبر النتائج التجريبية الناتجة عن النماذج الديناميكية لبيانات البانل بواسطة GMM جيدة، إذا كانت القيم المقدرية لمعاملات إنحدار هذه النماذج بواسطة هذه الطريقة متسقة ويتحقق إتساق القيم المقدرية لمعاملات إنحدار النماذج المذكورة بواسطة هذه الطريقة إذا كانت المتغيرات المساعدة المؤخرة المستخدمة في التقدير صالحة، وللتعرف على مدى صلاحية هذه المتغيرات سوف يتم استخدام اختبار Sargan.

- ولاختبار الفرضية القائلة بأن حد الخطأ غير مرتبط تسلسليا سوف يتم استخدام إختبار الارتباط التسلسلي من الدرجة الثانية بين الأخطاء، وتتمثل فرضية العدم لهذا الإختبار في عدم وجود ارتباط تسلسلي من الدرجة الثانية بين البواقي المقدرية الناتجة عن تقدير النموذج الديناميكي لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية بواسطة GMM باستخدام الفروق الأولى لمتغيرات هذا النموذج.

- تشير قيمة إحصائية اختبار (Arellano and Bond (1991) للارتباط التسلسلي من الدرجة الثانية بين الأخطاء المقدرية ذات الخطوة الأولى إلى عدم رفض فرضية العدم لهذا الاختبار والتي تتمثل في عدم وجود هذا

الارتباط، ويعزز هذا أن حد الخطأ الأصلي غير مرتبط تسلسليا، كما اتضح كذلك من خلال اختبار Sargan صلاحية المتغيرات المساعدة المؤخرة وأن الفروق من الدرجة الأولى مقبولة من الناحية الإحصائية.

جدول رقم (4/2): نتائج أثر محددات المالية الإسلامية على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2015-2019) باستخدام (GMM)

المتغيرات المستقلة	النماذج الديناميكية لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية	
	النموذج الأول First Differences	النموذج الثاني Orthogonal Deviations
GDPPC(-1)	0.425072 (0.0000)	0.429159 (0.0000)
TIF	-0.526267 (0.0553)	-0.507782 (0.0000)
TIF (-1)	-0.056336 (0.2641)	-0.086991 (0.0017)
TISASSETS	0.351092 (0.0048)	0.360438 (0.0000)
TRADE	0,91 (0.3571)	1,02 (0.0251)
Sargan test	8.481458 (0.387906)	9.287986 (0.318587)
Allerano and Bond (1991) AR1	-0.028109 (0.9776)	
Allerano and Bond (1991) AR2	-0.003918 (0.9969)	
عدد المشاهدات	65	65

المصدر: من اعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews v10

- تشير نتائج الدراسة أن النمو الإقتصادي للسنة الماضية (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي $(GDPPC(-1))$) له أثر إيجابي معنوي على النمو الإقتصادي للسنة الحالية $(GDPPC)$ في كلا النموذجين، بحيث أن النمو الإقتصادي في السنة الجارية يمثل 42,9% من النمو الإقتصادي للسنة الماضية في الدول الإسلامية محل الدراسة، وكذا متغيري إجمالي الأصول المالية الإسلامية $(TISASSETS)$ والإنتفاع التجاري $(TRADE)$ لهما آثار موجبة معنوية في النموذج الثاني على النمو الإقتصادي $(GDPPC)$ تقدر ب 36% و 102%، مما يؤدي بنا إلى استخلاص أنه كلما زاد حجم الأصول المالية الإسلامية وكذا درجة الإنتفاع التجاري كلما زاد النمو الإقتصادي في هاته الدول.

- أما فيما يخص متغير إجمالي التمويل الإسلامي (TIF) فهو ذا تأثير سلبي معنوي على النمو الإقتصادي $(GDPPC)$ يقدر ب -50,7%، وكذا وجود أثر سلبي معنوي لمتغير إجمالي التمويل الإسلامي للسنة الماضية $(TIF(-1))$ يقدر ب -8,9%، ويرجع تفسير ذلك إلى وجود علاقة عكسية بين التمويل الإسلامي والنمو الإقتصادي في الدول محل الدراسة بحيث أن هذه الدول متجهة في سياسات النمو الإقتصادي فيها على التمويل التقليدي بدل التمويل الإسلامي.

- كما بينت نتائج اختبار Sargan صلاحية المتغيرات المساعدة المتمثلة في (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للسنتين الماضيتين $(GDPPC,-2)$)، إجمالي تكوين رأس المال الثابت، إجمالي الإنفاق الحكومي الإستهلاكي العام)، وبالتالي فإن هذه المتغيرات تعتبر من محددات النمو الإقتصادي في الدول محل الدراسة.

ما يمكن استخلاصه في الأخير أن المالية الإسلامية في الدول الإسلامية لازالت لم ترقى للمستوى المطلوب من حيث تطبيقها على أرض الواقع بحيث أن هناك اكتساح كبير للتمويل التقليدي في غالبية الدول على حساب التمويل الإسلامي الذي لازال يلقى صعوبات كبيرة في تطبيقاته لعدة أسباب حالة دون إرسائه على أرض الواقع بالشكل الذي يلائمه.

خاتمة

توصلت الدراسة القياسية إلى أن متغير إجمالي الأصول المالية الإسلامية له أثر إيجابي معنوي على النمو الإقتصادي ، أما في ما يخص متغير إجمالي التمويل الإسلامي فهو ذا تأثير سلبي معنوي على النمو الإقتصادي في عينة الدول محل الدراسة ، ويرجع تفسير ذلك إلى وجود علاقة عكسية بين التمويل الإسلامي والنمو الإقتصادي. حيث تركز سياسات هاته الدول في النمو الإقتصادي على التمويل التقليدي بدل التمويل الإسلامي ، ويرجع ذلك إلى صغر حجم المالية الإسلامية بالنسبة للقطاع المالي الكلي للدول ، كما يمكن تفسير ذلك من خلال عدم تخصيص الجيد للموارد المالية نحو إستثمارات إنتاجية من خلال أساليب وأدوات المالية القائمة على المشاركة في الأرباح والخسائر وذلك راجع لارتفاع درجة المخاطرة وعدم وجود ضمانات وإلى عدم توفر المطابقة و الملائمة القانونية.

خاتمة عامة

إن العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي لا تزال محل جدل قائم بين الاقتصاديين ، فبالرغم من أن العديد من الأدبيات النظرية والدراسات التجريبية ناقشت العلاقة بينهما إلى أنها لم تصل إلى إجماع حول طبيعة هذه العلاقة التي لا يزال يشوبها العديد من الغموض، الأمر الذي يجعل هذه العلاقة محط أنظار واهتمامات العديد من الباحثين ، فقد تزايد عدد البحوث في السنوات الأخيرة حول هذا الموضوع ، كما أن المدارس الفكرية التي اهتمت بهذا الموضوع ركزت فقط على القطاع المالي التقليدي القائم على نظام الفائدة وأهملت القطاع المالي القائم على نظام المشاركة .

بناء على هذا فقد هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر تطور المالية الإسلامية على النمو الاقتصادي وذلك من أجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة في البداية والتأكد من صحة الفرضية الموضوعية وذلك من خلال التعرض لكل ما يتعلق بالجوانب النظرية للعلاقة بين تطور المالية الإسلامية والنمو الاقتصادي في الفصل الأول ما يسمح لنا بالخروج بمجموعة من الاستنتاجات يمكن إيرادها على النحو التالي:

- يعتبر تطور المالية الإسلامية خلال العقدين الماضيين أحد التطورات المثيرة للاهتمام بالنسبة للتاريخ الحديث لقطاع الخدمات المالية العالمية ولم تقتصر على الدول الإسلامية فقط بل بدأت تنتشر على المستوى الدولي.
- تعمل حاليا المؤسسات المالية الإسلامية فيما يزيد عن 75 بلد وشهدت ارتفاعا في أصولها إلا أن انتشارها يبقى محدودا مقارنة بالمالية التقليدية حتى في الدول الإسلامية.
- إن الأدوات المستخدمة في الصناعة المالية الإسلامية تعد البديل الأمثل والعملي لمختلف التعاملات الربوية وذلك حسب ما تقتضيه الشريعة الإسلامية بحيث يسمح بتحقيق التنمية الشاملة.
- تبين من خلال الأدبيات الاقتصادية أن النمو الاقتصادي مرتبط بعدة عوامل تتمثل أهمها في كل من : رأس المال المادي البشري، الإنفاق الحكومي، الانفتاح التجاري، التطور المالي لذلك يعد النمو الاقتصادي من بين الأهداف الرئيسية التي تسعى الدول لتحقيقها.
- تبين من خلال العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية تفسير العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي إلا أن طبيعة واتجاه العلاقة السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي لا يزال موضوع نقاش وجدل فكري متواصل.
- إن حجم قطاع الصناعة المالية الإسلامية يأخذ القيمة الأكبر من حجم قطاعات الاقتصاد الإسلامي العالمي بقيمة قدرت بنحو (2.5 تريليون دولار) من إجمالي الأصول في عام 2018.
- بلغ عدد المؤسسات المالية في نهاية سنة 2019 نحو 1369 مؤسسة مالية إسلامية مع تسجيل 93 شركة تكنولوجية خاصة بالمالية الإسلامية.

- أثر تفشي مرض (كوفيد 19) على الصناعة المالية الإسلامية بحيث وصلت تداعياته السلبية إلى الاقتصاد العالمي و الأسواق العالمية ودول منظمة التعاون الإسلامي حيث تراجعت المؤشرات الإسلامية منذ بداية الوباء نهاية سنة 2019 .
- توصلت الدراسة القياسية إلى أن متغير إجمالي الأصول المالية الإسلامية له أثر إيجابي معنوي على النمو الاقتصادي ، أما في ما يخص متغير إجمالي التمويل الإسلامي فهو ذا تأثير سلبي معنوي على النمو الاقتصادي في عينة الدول محل الدراسة ، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (Ammar, 2013, Saidane, Ben Salama ,ayaclni و (Azouzi ,echchabi 2015) ، ويرجع تفسير ذلك إلى وجود علاقة عكسية بين المالية الإسلامية والنمو الاقتصادي ، حيث تركز سياسات هاته الدول في النمو الاقتصادي على التمويل التقليدي بدل التمويل الإسلامي ، ويرجع ذلك إلى صغر حجم المالية الإسلامية بالنسبة للقطاع المالي الكلي للدول .
- كما يمكن تفسير العلاقة السلبية لمتغير إجمالي التمويل الإسلامي من خلال عدم التخصيص الجيد للموارد المالية نحو الاستثمارات الإنتاجية من خلال أساليب التمويل القائمة على المشاركة في الأرباح والخسائر وهذا راجع لوجود العديد من المخاطر في هذا النوع من التمويل.
- ما يمكن استخلاصه في الأخير أن المالية الإسلامية في الدول الإسلامية الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي (OIC) لازالت لم ترقى للمستوى المطلوب من حيث تطبيقها على أرض الواقع بحيث أن هناك اكتساح كبير للتمويل التقليدي في غالبية الدول على حساب التمويل الإسلامي الذي لازال يلقى صعوبات كبيرة في تطبيقاته لعدة أسباب حالة دون إرسائه على أرض الواقع بالشكل الذي يلائمه.
- أما فيما يخص اقتراحات الدراسة الحالية فيمكن اجمالها في أنه ينبغي للسلطات والحكومات في الدول محل الدراسة أن تنفذ التدابير اللازمة لتطوير القطاع المالي الإسلامي ووضع تسهيلات لرواج منتجاته مع توفير المطابقة والملائمة القانونية ووضع ضمانات للمخاطر التابعة لهذا النوع من التمويل مع تهيئة المناخ المناسب للصيرفة الإسلامية لممارسة تأثيرات إيجابية على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية.
- ومن آفاق الدراسة : البحث في تأثير تطور المالية الإسلامية على التنمية الاقتصادية لدول (MENA) باستخدام مؤشرات تجميعية للمالية الإسلامية ، وأثر التأمين الإسلامي على النمو الاقتصادي ، وتحديات المالية الإسلامية في ظل التطورات المعاصرة في الجزائر ، والبحث في محددات التمويل العقاري الإسلامي في البنوك الجزائرية (بنك BNA)

قائمة المراجع

Ayachi Ammar, R., Ben Slama, M., & Saidane, D. (2013, Novembre 2012 et Mai 2013) la pratique actuelle des banques islamiques favorise-t-elle la croissance? Etudes en Economie Islamique , 6, pp. 57-82 .

Dinar standard . (2019/2020) . stat of the global Islamic economy report (driving the Islamic economy revolution 4.0) 2019/2020

Echchabi, A., & Azouzi. D. (2015). Islamic Finance Development and Economic Growth Nexus: The Case of the United Arab Emirates (UAE). American Journal of Economics and Business Administration.

Ibrahim warde . Islamic finance in the global economy redwood books great Britain 2000 .

Imam, P., & Kpodar, K. (2015). Finance islamique et croissance économique : une analyse empirique . Revue d'économie du développement, 59-95.

Imane karich , le system financier Islamic de la religion à la biarique larcier, bruxelle, 2002.

Levine, Ross. (2005). Finance and Growth: Theory and evidence. In P. Aghion, & S. N. Durlauf, Handbook of Economic Growth (pp. 865-934).

Levine, Ross. (1997). Financial Development and Economic Growth : Views and Agenda. Journal of Economic Literature , , 688-726.

Majidi, E. (2016). La finance islamique et la croissance économique : Quelles interactions dans les pays de MENA ? Thèse pour le Doctoral en Sciences Economiques . Académie de Bordeaux, Université de pau des Pays de l'Adour, Ecole doctorale 481 sciences sociales et humaines. Faculté de droit, d'Economie et de Gestion, Centre d'Analyse Théorique et de traitement des donnée économiques .

Melloul. A., Chaik, S. E., & Oujgha, R. (2017). Empirical Analysis of Islamic Banking and Economic Growth. Economic Alternatives . 89-102.

Tabash. M. I., & Dhankarb, R. S. (2014). Islamic Financial Development and Econom Growth Empirical Evidence from United Arab Emirates. Journal of Emerging Econom and Islamic Research .

Sutan ; mohammad , emy: (Impacts of the covid-19 out break on Islamic finance in the OIC countries) Produced by : KNVEKS; INPARTNERSHIP with: Dinard standard.

Islamic financial services Industry stability report 2020 (july) (IFSB) Islamic financial services bioard.

- إبراهيم الدسوقي أبو الليل . (2004) . الإيجار المنتهي بالتمليك في القانون الوضعي و الفقه الإسلامي . بحث مقدم خلال مؤتمر المؤسسات المالية الإسلامية . الشريعة و القانون ، الإمارات 2004 .
- البشير عبد الكريم ، ودحمان بواعلي سمير .(2008). قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الإقتصادي :حالة الإقتصاد الجزائري . منتدى الإقتصاديين المغاربة . شلف . الجزائر . جامعة حسيبة بن بوعلي كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير .
- إسماعيل مومني، و فيصل شياد .(ديسمبر 2016) . مساهمة المصاريف الإسلامية في النمو الإقتصادي : دلائل تجريبية من ماليزيا . مجلة رؤى الإقتصادية العدد(11) . جامعة الوادي، الجزائر .
- آمال لعمش .(2012/2011). دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية : دراسة لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية . مذكرة ماجستير . قسم العلوم التجارية . جامعة سطيف .الجزائر .
- بن علي بلعزوز، وعبد الكريم أحمد قندوز . (2007) . استخدام الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر بالمصارف الإسلامية : ورقة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع . إدارة المخاطر و إقتصاد المعرفة . جامعة الزيتونة . الاردن .
- جلولي نسيمة . (2017/2016) . تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على نمو إقتصاديات الدول العربية : دراسة قياسية . أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم اقتصادية تخصص مالية دولية . تلمسان . الجزائر . جامعة أبي بكر بلقايد كلية العلوم الإقتصادية.
- جمال بن دعاس .(2007) . السياسة النقدية بين النظامين الاسلامي و الوضعي .(الطبعة 1) . القبة القديمة الجزائر: دار الخلدونية للنشر و التوزيع .
- حسن الامين .(2000) . المضاربة الشرعية وتطبيقاتها الحديثة : المعهد الاسلامي للبحوث و التدريب (الطبعة3).جدة ، السعودية .
- حمد بن عبد الرحمان الجنيدل ، وإيهاب حسين أبودية . (2009) . الإستثمار و التمويل في الإقتصاد الإسلامي و الوضعي (الجزء الاول) الطبعة:1 عمان، الاردن: دار جرير للنشر و التوزيع .
- طارق خاطر ، و صالح مفتاح . (ديسمبر 2014) التأسيس النظري لعلاقة التطور المالي بالنمو الإقتصادي و أهم مؤشراتته في الجزائر خلال فترة 1990- 2013 : (أبحاث اقتصادية و إدارية العدد 16) الصفحات (141-160).
- طاوش قندوسي .(2014/2013) . تأثير النفقات العمومية على النمو الإقتصادي : دراسة حالة الجزائر (1970- 2012) أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير . جامعة ابي بكر بلقايد . تلمسان ، الجزائر .

كنزة مجاهد . (2016/2015) . تأثير تطور القطاع المالي على النمو الإقتصادي : دراسة حالة الدول النامية والمتقدمة باستعمال Panel Data Analysis . أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث . تخصص إقتصاد نقدي ومالي . تلمسان . جامعة أبي بكر بلقايد

كمال توفيق حطاب . (2005) . نحو سوق مالية إسلامية بحث مقدم إلى: المؤتمر العالمي الثالث للإقتصاد الإسلامي . جامعة أم القرى . مكة المكرمة ، السعودية .

كريم بودخدخ . (2015/ 2014) . إتجاه السياسة الإقتصادية في تحقيق النمو الإقتصادي بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض: دراسة حالة الجزائر (2001-2014) ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم علوم التسيير تخصص نقود مالية. جامعة الجزائر 3 . الجزائر .

ليندا اسماعيل ، و رؤى شاکر . (2016) . دراسة العلاقة بين التطور المالي و النمو الإقتصادي في سورية خلال فترة (1980 - 2010) : مجلة جامعة البعث 38 (60) . الصفحات 73 - 107 .

لمزاودة رياض . (2018/2017) . دراسة نظرية تطبيقية لقياس مستوى تأثير التطور المالي على النمو الإقتصادي- حالة الجزائر - أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، سطيف، الجزائر . جامعة فرحات عباس - سطيف 1- كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و التسيير .

مهند بن عبد العزيز سلمان ، أحمد بن بكر البكر ، (فبراير 2016) . مفهوم الناتج المحلي الإجمالي : دراسة وصفية إدارة الابحاث الإقتصادية مؤسسة النقد العربي السعودي .جامعة الملك سعود . المملكة العربية السعودية محمد مدحت مصطفى ، وسهير عبد الظاهر . (1999) . النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الإقتصادية . مكتبة الإشعاع الفنية . الإسكندرية . مصر .

محمد عبد العزيز عجمية . (1994) . التنمية الإقتصادية مفهومها ، نظرياتها ، سياساتها : مؤسسة شباب الجامعة بالإسكندرية . مصر .

محمد عمر شابرا . (1992) . نحو نظام نقدي عادل : دراسة للنقود و المصارف و السياسة النقدية في ضوء الإسلام (الطبقة الثالثة) . هيرند فيرجينا . الولايات المتحدة الأمريكية . المعهد العالمي للفكر الإسلامي .

محمد أمين بربري . (2011/2010) . الإختيار الأمثل لنظام الصرف و دوره في تحقيق النمو الإقتصادي في ظل العولمة الإقتصادية : دراسة حالة الجزائر . أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية . تخصص نقود و مالية. الجزائر ، جامعة الجزائر 3 . كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير .

محمد عثمان البشير . (2007) . المعاملات المعاصرة في الفقه الإسلامي (الطبقة السادسة) . الاردن : دار النفائس للنشر و التوزيع .

- محمد جبوري . (2013/2012) . تأثير أسعار الصرف على التضخم والنمو الإقتصادي : دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات البانل ز أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص نثود وبنوك مالية . تلمسان . الجزائر جامعة أبي بكر بلقايد كلية العلوم الإقتصادية .
- محمد محمود العجلوني . (2008) . البنوك الإسلامية أحكامها و مبادئها و تطبيقاتها المصرفية . دار الميسرة عمان . (الطعة الأولى).
- ميلود وعيل . (2014/2013) . المحددات الحديثة للنمو الإقتصادي في الدول العربية و سبل تفعيلها : أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية . الجزائر . جامعة الجزائر 3 كلية العلوم الإقتصادية .
- ميثيل لودارو . (2006) . التنمية الإقتصادية : ترجمة و تعريب محمود حسن حسين و محمود حامد حمون . المملكة العربية السعودية . الرياض . دار المريخ للنشر .
- مصطفى كمال السيد طابل . (1994) . القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية : إصدار دار النشر مصر .
- نورا عبد الكريم الكواملة . (2008) . المشاركة المتناقصة و تطبيقاتها المعاصرة في الفقه الإسلامي (الطبعة الأولى) دار النفائس . عمان . الأردن .
- نور الدين قبور . (2008) . أثر السياسة المالية على النمو الإقتصادي حالة الجزائر خلال الفترة (2004-1994) مذكرة ماجيستر في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاديات المالية و البنوك , جامعة فرحات عباس ز سطيف . الجزائر .
- سامر مظهر قنطجني . (2015) . صناعة التمويل في المصارف و المؤسسات المالية الإسلامية . الشريعة حماة . سوريا . مجموعة دار أبي الفداء العالمية للنشر و التوزيع .
- سيد أحمد كبداني . (2013/2012) . أثر النمو الإقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية : دراسة تحليلية و قياسية . أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد . تلمسان . الجزائر جامعة أبي بكر بلقايد كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و التسيير .
- سعيد بوهراوة . (2010) . المالية الإسلامية : التطورات و الخيارات (الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية ماليزيا) ورقة مقدمة لفعاليات يوم دراسي حول التمويل الإسلامي تنظم كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير . جامعة عمار ثليجي . الأغواط . الجزائر .
- سعد أولاد العيد . (2016) . أسس الصناعة المالية الإسلامية (مقاربة نظرية) مقال علمي كلية العلوم الإقتصادية جامعة عمار ثليجي . الاغواط . الجزائر .

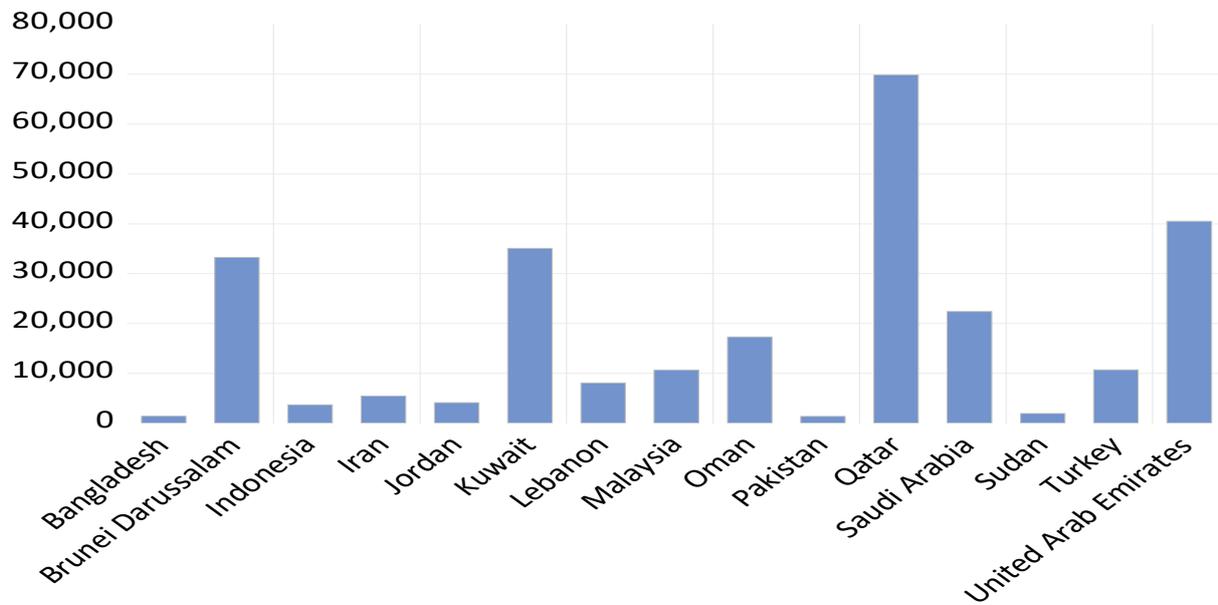
- عايد فصل الشعراوي . (2007) . المصاريف الإسلامية دراسة علمية فقهية للممارسات العملية . (الطبعة 2) .
الدار الجامعية بيروت، لبنان .
- عبادة عبد الرؤوف . (2011) . محددات سعر نفط منظمة أوبك على النمو الإقتصادي في الجزائر: دراسة
تحليلية 1970- 2008 . مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية . تخصص نمذجة إقتصادية جامعة ورقلة.
الجزائر .
- عبلة عبد الحميد بخاري . (2017) . التنمية و التخطيط الإقتصادي . جدة . المملكة العربية السعودية . كلية
الإقتصاد و الإدارات . جامعة الملك عبد العزيز .
- عبد الكريم أحمد قندوز . (2019) . الإبتكار في الصناعة المالية الإسلامية (صندوق النقد العربي) . سنة النشر
2019
- عبد الكريم أحمد قندوز . (2019) . المالية الإسلامية Islamic finance (صندوق النقد العربي) . سنة النشر
2019 .
- عبد الرحمان إسماعيل عريقات . (1999) مفاهيم أساسية في علم الإقتصاد: الإقتصاد الكلي . دار وائل للطباعة
و النشر . عمان . الاردن.
- عبد الحلیم عمار غربي . (2018) . الوجيز في الإقتصاد النقدي و المصرفي (الإصدار الاول _ إلكتروني) . (ديمة
محمد ، وليد فخري ، المحرر) مطبوعات kie publications
- عبد الحلیم عمار غربي . (2013) . مصادر و إستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية . حماة . سوريا :
مجموعة دار أبي الفداء العالمية للنشر و التوزيع .
- عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان . (2000) . عقد الإجارة مصدر من مصادر التمويل الإسلامية . (طبعة 2)
المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب . جدة . السعودية
- عبد الستار أبو غدة . (2003) . البيع المؤجل . (طبعة 2) المعهد الاسلامي للبحوث و التدريب . جدة .
- عبد القادر جعفر جعفر . (2009) . العمل المصرفي الإسلامي في ظل القوانين السارية : مؤتمر المصاريف
الإسلامية بين الواقع و المأمول . دائرة الشؤون الاسلامية و العمل الخيري . دبي 31 ماي- 3 جوان 2009 .
- عمارية مكي ، و الشارف عتو . (2016) . دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي على النمو الإقتصادي في
الجزائر خلال الفترة (1970-2015) : باستخدام طريقة التكامة المشترك و نموذج تصحيح الخطأ، مستغانم
الجزائر ، كلية العلوم الإقتصادية .

- صلاح محمد حمدان . (2019) . تأثير التطور المالي على النمو الإقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي قدمت رسالة استكمال لمتطلبات الحصول على درجة ماجيستر في الإقتصاد من كلية الاقتصاد و العلوم الادارية بجامعة الأزهر . غزة (2019-1440).
- صفوان قابل محمد . (2004) . الدول النامية و العولمة. الدار الجامعية . القاهرة .مصر .
- صالح صالحي ، و نوال بن عمارة .(2003) .الصيغ التمويلية و معالجتها المحاسبية بمصاريف المشاركة: دراسة تطبيقية ببنك البركة الجزائري مجلة الباحث العدد 2, 2003.
- قيصر عبد الكريم الهيبي .(2006) . أساليب الإستثمار الإسلامي و أثرها على الأسواق المالية. (الطبعة 1) دار رسلان . دمشق . سوريا.
- قريبي ناصر . (2014) .أثر الصادرات على النمو الإقتصادي : دراسة حالة الجزائر. رسالة ماجيستر غير منشورة. جامعة وهران . الجزائر .
- رفعت السيد العوضي .(2009) . موسوعة الإقتصاد الإسلامي في المصارف و النقود و الأسواق المالية المجلد الثالث لعقود التمويل و الإستثمار في المصارف الاسلامية. دار السلام للنشر و التوزيع و الطباعة و الترجمة, المعهد العالمي للفكر الاسلامي.
- رفيق يونس مصري . (2009) . النظام المصرفي الإسلامي, . (الطبعة 2) دار المكتبة دمشق . سوريا .
- ضيف أحمد .(2015/2014) . أثر السياسة المالية للنمو الإقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012) مذكرة دكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص نقود و مالية جامعة الجزائر 3.
- تقرير المالية الإسلامية .(أكتوبر 2011) .مجلس القيم المنقولة CDVM (www.cdvm.gov.ma) .

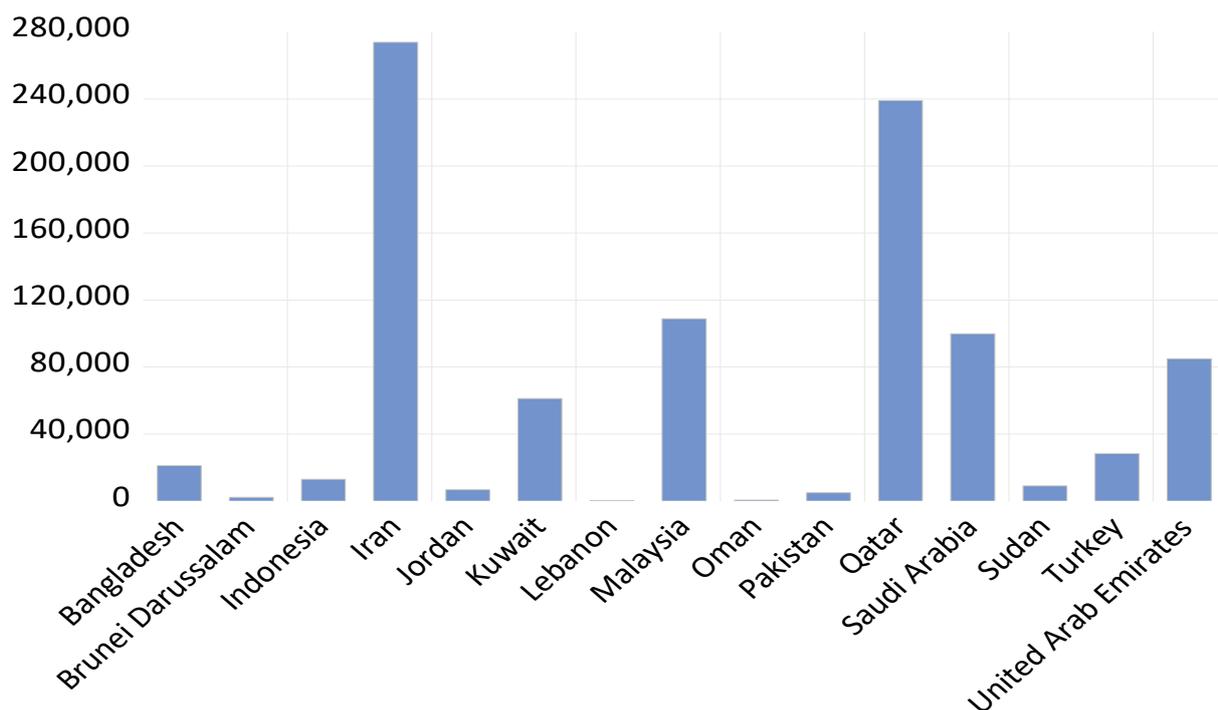
الملاحق

مخرجات برنامج Eviews v10 :

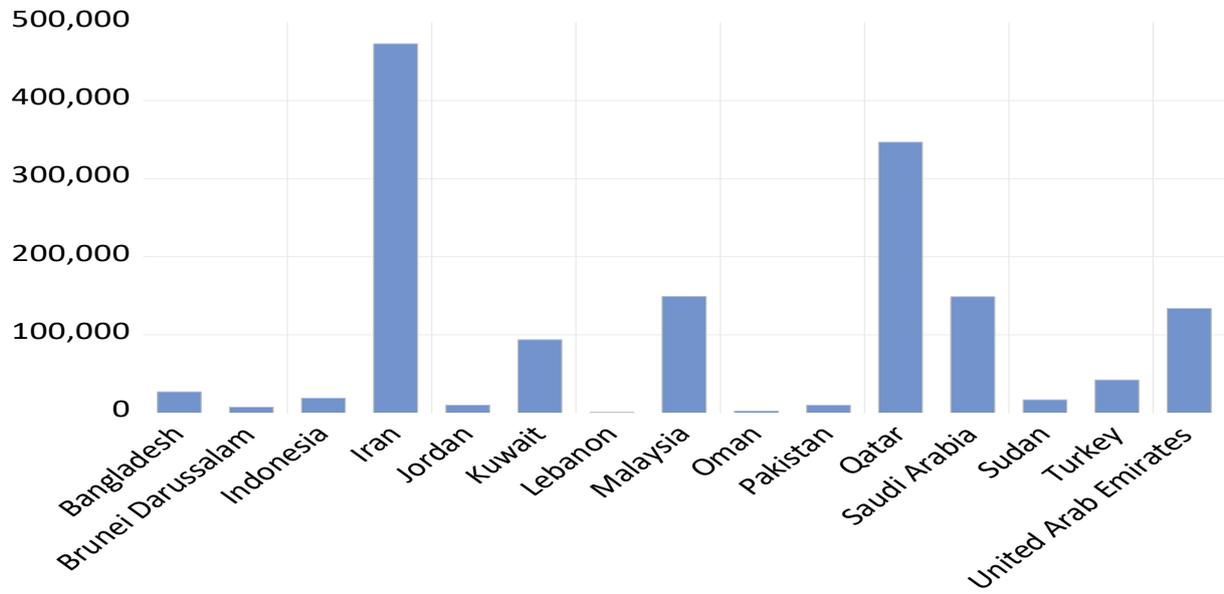
Mean of GDPPC by CON01



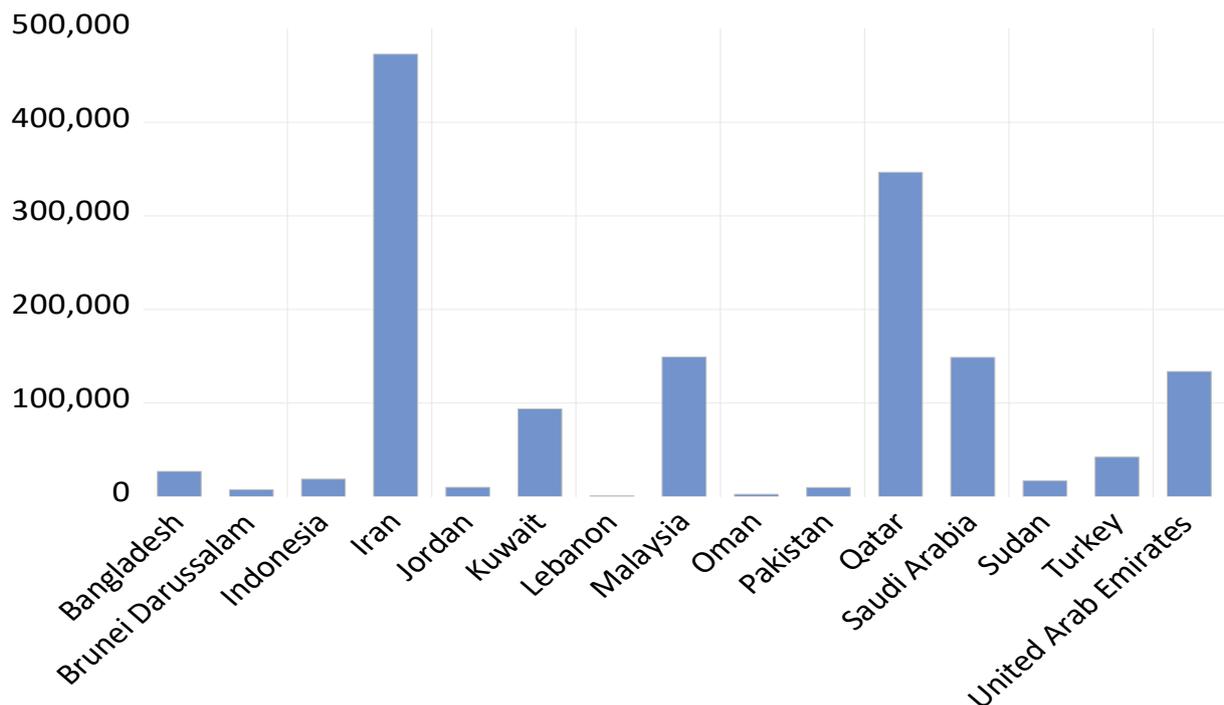
Mean of TIF by CON01



Mean of TISASSETS by CON01



Mean of TISASSETS by CON01



	GDPPC	TIF	TISASSETS	TRADE	FIXCFC	GENGOV
		0.0606564525	0.0464738277	0.0570463411	0.0789345584	0.0644695861
GDPPC	1	4607476	3324825	7480409	9605958	4333595
	0.0606564525		0.9955721909	0.1687029411	0.1209819042	0.2246831689
TIF	4607476	1	10883	012177	028747	025533
	0.0464738277	0.9955721909		0.1727779175	0.1042343818	0.2297112861
TISASSETS	3324825	10883	1	004498	558945	656952
	-	-	-	-	-	-
	0.0570463411	0.1687029411	0.1727779175		0.0636535374	0.4007602694
TRADE	7480409	012177	004498	1	7577553	999417
	-	-	-	-	-	-
	0.0789345584	0.1209819042	0.1042343818	0.0636535374		0.1807308813
FIXCFC	9605958	028747	558945	7577553	1	67669
	-	-	-	-	-	-
	0.0644695861	0.2246831689	0.2297112861	0.4007602694	0.1807308813	
GENGOV	4333595	025533	656952	999417	67669	1

Dependent Variable: GDPPC

Method: Panel Generalized Method of Moments

Transformation: First Differences

Date: 08/26/20 Time: 10:35

Sample (adjusted): 2015 2019

Periods included: 5

Cross-sections included: 13

Total panel (balanced) observations: 65

White period instrument weighting matrix

White period standard errors & covariance (d.f. corrected)

Instrument specification: @DYN(GDPPC,-2) FIXCFC GENGOV

Constant added to instrument list

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDPPC(-1)	0.425072	0.066251	6.416077	0.0000
TIF	-0.526267	0.269243	-1.954622	0.0553
TIF(-1)	-0.056336	0.049972	-1.127358	0.2641
TISASSETS	0.351092	0.119816	2.930264	0.0048
TRADE	4.75E-12	5.12E-12	0.927961	0.3571

Effects Specification

Cross-section fixed (first differences)

Mean dependent var	-390.0877	S.D. dependent var	2049.530
S.E. of regression	2333.768	Sum squared resid	3.27E+08
J-statistic	8.481458	Instrument rank	13
Prob(J-statistic)	0.387906		

Arellano-Bond Serial Correlation Test

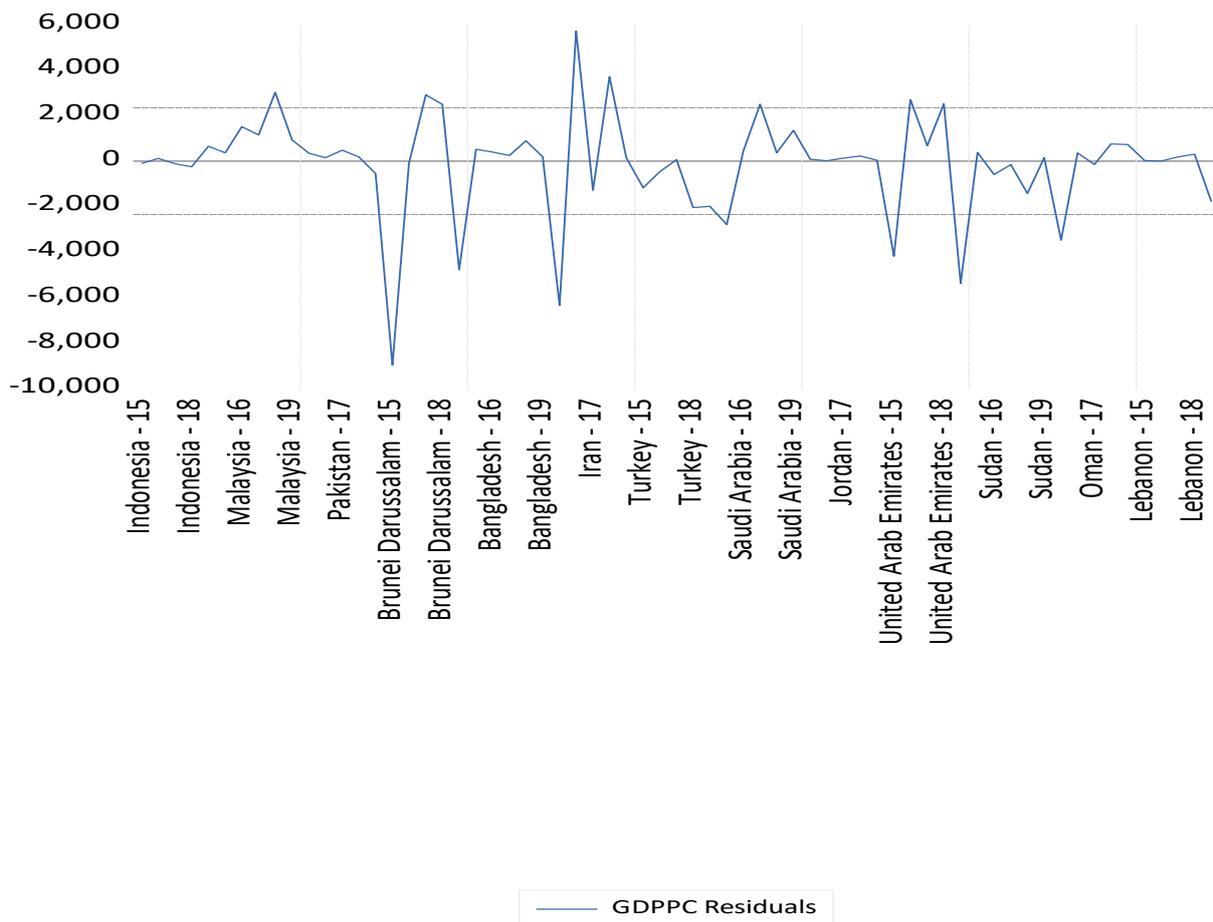
Equation: EQ11

Date: 08/26/20 Time: 10:37

Sample: 2013 2019

Included observations: 65

Test order	m-Statistic	rho	SE(rho)	Prob.
AR(1)	-0.028109	59391560.5 13938	2112938779 .216588	0.9776
AR(2)	-0.003918	5932977.83 7166	1514196542 .955868	0.9969



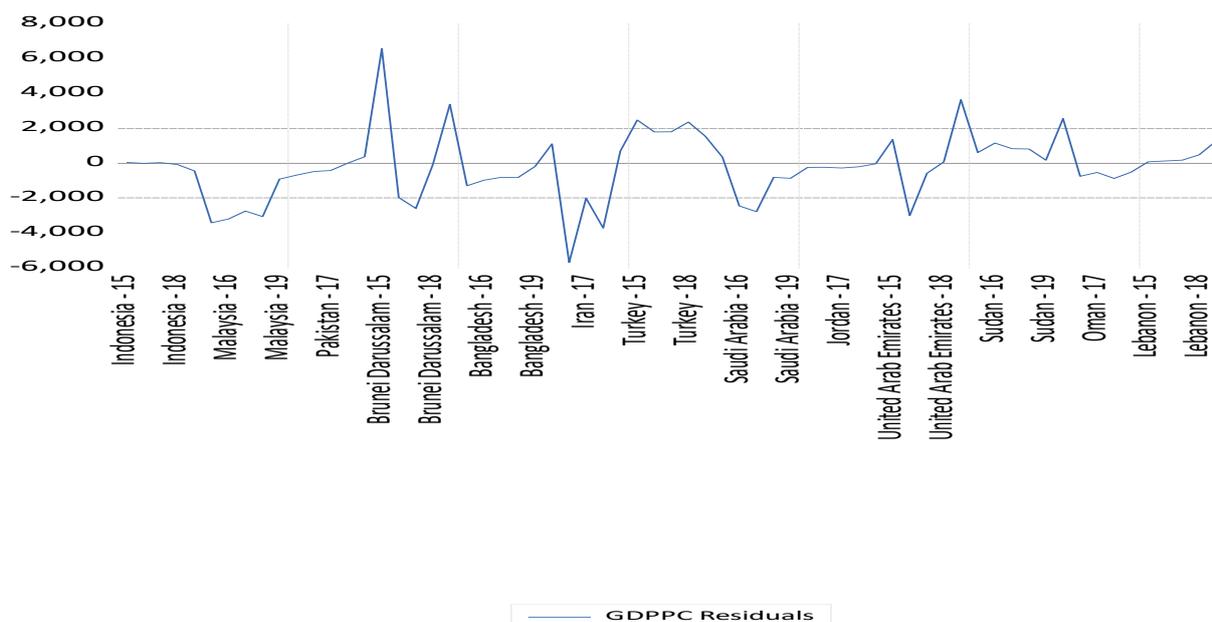
Dependent Variable: GDPPC
 Method: Panel Generalized Method of Moments
Transformation: Orthogonal Deviations
 Date: 08/26/20 Time: 10:39
 Sample (adjusted): 2015 2019
 Periods included: 5
 Cross-sections included: 13
 Total panel (balanced) observations: 65
 White period instrument weighting matrix
 White period standard errors & covariance (d.f. corrected)
 Instrument specification: @DYN(GDPPC,-2) FIXCFC GENGOV
 Constant added to instrument list

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDPPC(-1)	0.429159	0.021381	20.07211	0.0000
TIF	-0.507782	0.104161	-4.874978	0.0000
TIF(-1)	-0.086991	0.026532	-3.278692	0.0017
TISASSETS	0.360438	0.044876	8.031801	0.0000
TRADE	4.79E-12	2.09E-12	2.297870	0.0251

Effects Specification

Cross-section fixed (orthogonal deviations)

Mean dependent var	245.9420	S.D. dependent var	1888.780
S.E. of regression	1977.084	Sum squared resid	2.35E+08
J-statistic	9.287986	Instrument rank	13
Prob(J-statistic)	0.318587		



الملخص:

هدفت الدراسة إلى محاولة قياس أثر تطور المالية الإسلامية على النمو الاقتصادي ، هذا البحث شمل عينة مكونة من **15 دولة إسلامية** أعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي (OIC) ، تم القيام بدراسة قياسية باستخدام منهج تحليل بيانات البائل الديناميكي بطريقة الفروق (GMM) خلال الفترة (2015-2019) ، وقد توصلت الدراسة إلى أن متغير إجمالي الأصول المالية وكذا متغير الانفتاح التجاري لهما أثر إيجابي على النمو الاقتصادي، أما متغير إجمالي التمويل الإسلامي فهو ذو تأثير سلبي معنوي، ويرجع تفسير ذلك إلى وجود علاقة عكسية بين التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة، بحيث أن هاته الدول تعتمد في سياسات النمو لديها على التمويل التقليدي بدل التمويل الإسلامي.

الكلمات المفتاحية: المالية الإسلامية، النمو الاقتصادي، طريقة GMM.

Abstract :

This study aimed to attempt measuring the impact of the development of Islamic finance on the economic growth. This research included a sample of **15 Islamic countries** that are members of the Organization of Islamic Cooperation (OIC). A standard study was carried out using the dynamic data analysis method (GMM) during the period (2015-2019). The study found that the variable of total financial assets and the variable of trade openness have a positive impact on the economic growth, while the variable of total Islamic finance has a significant negative impact, and this is explained by the existence of an inverse relationship between Islamic finance and the economic growth in the countries under study. These countries depend in their growth policies on conventional financing instead of the Islamic one.

Key words: Islamic Finance, Economic Growth, GMM Method.